سلسلة تقارير
مؤسسة راند

الإسلام الديمُقراطي المدني

شيريل بينارد



سلسلة تقارير مؤسسة راند

الإسلام الديمُقراطي المدني

الشركاء والموارد والإستراتيجيات

تُعتبَر مؤسسة راند أهم مَراكز الدراسات الإستراتيجية الأمريكية على الإطلاق، ويَعُدها البعض "العقل الاستراتيجيّ الأمريكيّ»، وهي الذراع البحثيّ شبه الرسميّ للادارة الأمريكية، وللبنتاجون بوَجهٍ خاص.

وفي إطار الجهود الأمريكية لإعادة رَسم الخريطة السياسيّة والاقتصاديّة للعالم الإسلاميّ بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١؛ صدر هذا الكتاب / التقرير.

والدراسة تُحاولُ تَحديدَ مَلامح الاستراتيجيّة الّتي يَتعيّنُ على الإدارة الأمريكية تبنّيها من أجل «إعادة بناء الدين الإسلاميّ"؛ لِدمجه في "المنظومة الديمُقراطيّة" الغربيّة، وهي استراتيجيّة تُبنَى أساسًا على قَطْع موارد "الأصوليّين"، ودعم وتَمويل الحداثيّين والعلمانيّين.

وهذه الدراسة موجّهةٌ بالأصل لصانع القرار الأمريكيّ؛ لاستكمال البُعد المَعرفيّ للسياسات الأمريكيّة في مواجهة "التطرّف الإسلاميّ»، فيَجب قراءتُها في هذا السياق، والانتباه إلى أنّ المُصطلح المُستخدَم ليسَ مُطلقا؛ بل هو يُعبّرُ عن رؤيةٍ مُتحيّزةٍ بطبيعتها لإمبرياليّةٍ مَعرفيّةٍ تَسعَى لتشكيل الآخَر المُسلم طِبقًا لتَصوّراتها الخاصّة، والّتي تُسبغُ عليها مَركزيّةً ومُطلقيّةً إنسانيّةً.

شيريل بينارد

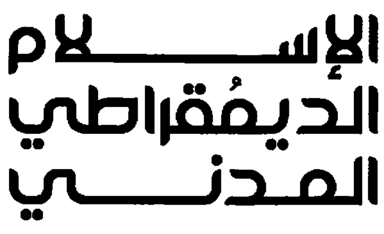
روائيّة، وكاتبة نسويّة، وباحثة نِسْوِيّة مُتخصّصة في العُلوم السّياسيّة. مُهتمّة بالشرق الأوسط وأفغانستان، وتَمكين المَرأة، و"عَلمَنة" الإسلام. لها مؤلّفات نسويّة بالألمانيّة، ونُشر لها روايتان باللّغة الانجليزيّة. كانت أحدَ أهم مُحلّلي مؤسّسة راند البَحثيّة حتّى عام ٢٠٠٩. تخرّجت في الجامعة الأمريكيّة ببيروت، وحَصلت على درجة الدكتوراه من جامعة فيينّا. وهي مُتزوّجة من زلْماي خليل زاد السّفير الأمريكيّ السّابق في كُلٍّ من أفغانستان والعِراق.


ISBN 978-977-5015-08-2





تصميم الغلاف: محمد عصام


الإسلام
الديمُقراطي
المدني
الشركاء والموارد والاستراتيجيات

شيريل بينارد

الإسلام الديمقراطي المدني

الشركاء والموارد والاستراتيجيات

نقله إلى العربيّة
إبراهيم عوض

المراجعة والتحرير
عبدالرحمن الداخل



الطبعة الأولى
٢٠١٣م / ١٤٣٥هـ

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠١٢/٥٩٧٨

ISBN 978-977-5015-08-2



هَذِهِ هِيَ التَّرْجَمَةُ الْعَرَبِيَّةُ الْكَامِلَةُ لِكِتَاب
Civil Democratic Islam: Partners, Resources, and Strategies
By Cheryl Benard
بِالِاتِّفَاقِ مَعَ أَصْحَابِ الْحُقُوق



ص ب ٥٦١١ - كود ١١٧٧١
هليوبوليس غرب - القاهرة - مصر
البريد الالكتروني: info@dartanweer.com
dartanweereg

www.dartanweer.com

بسم الله الرحمن الرحيم



صدق الله العظيم

(فصلت : ٣٣)

إبْرَاهِيمُ عوَض

كَاتِبٌ، وَأَكَادِيمِيٌّ، وَمُتَرْجِمٌ مِصْرِيٌّ. لَهُ عَشَرَاتُ الْكُتُبِ تَأْلِيفًا وَتَرْجَمَةً مِنَ الإنْجلِيزِيَّةِ وَالْفَرَنْسِيَّةِ. مُحَاضِرٌ فِي النَّقْدِ الأَدَبِيِّ وَالدِّرَاسَاتِ الإِسْلامِيَّةِ. أُسْتَاذُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَآدَابِهَا بِجَامِعَةِ عَيْنِ شَمْسَ. حَاصِلٌ عَلَى دَرَجَةِ الدُّكْتُورَاه فِي النَّقْدِ الأَدَبِيِّ مِنْ جَامِعَةِ أُكْسفُورْدَ عَامَ ١٩٨٢. وَلِيسَانْسِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَآدَابِهَا عَامَ ١٩٧٠.

المحتويات

توطئة

يغرق العالم الإسلامي في صراعٍ على تحديد طبيعته وقِيَمه الخاصَّة، ذلك الصراع الذي ستمتد آثاره الخطيرة إلى المستقبل. فما هو الدور الذي يستطيع باقي العالم، المهدد بآثار ذلك الصراع، القيام به؛ بُغية الوصول إلى نتائج أكثر سلمية وإيجابية؟

إن التوصل لمعالجةٍ حكيمةٍ يتطلَّب فهمًا دقيقًا للصراع الأيديولوجي الذي يدور داخل الإسلام، وذلك للوقوف على الشركاء المناسبين، ورسم الأهداف الواقعية، وتحديد الوسائل اللازمة لدفع هذا التطور باتجاهٍ إيجابيٍّ.

وللولايات المتحدة أهدافٌ ثلاثةٌ تتعلَّق بالإسلام الـمُسيَّس: فهي تريد أولًا منع انتشار التطرُّف والعنف. ولتحقيق هذا الهدف لا بد من تحاشي ترك أي انطباعٍ يُشير إلى «عداء» الولايات المتحدة للإسلام؛ وهو الهدف الثاني. أمَّا الثالث، فيجب على الولايات المتحدة إيجاد سُبلٍ، على المدى الطويل؛ تُمكِّنها من التحكم في الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأكثر عمقًا، والتي تُغذِّي التطرُّف الإسلامي، فضلًا عن دعم التنمية والتحول الديمُقراطي.

إن المساجلات والصراعات الدائرة في العالم الإسلامي الآن من شأنها تشويش الصورة. لكن يصبح تصنيف الفاعلين أسهل إذا أدرك المراقب أنهم لا

ينتمون إلى كتلٍ واضحة المعالم، بل يشكلون طيفًا فكريًا. لتُسهِم وجهات نظر هؤلاء الفاعلين، حيال بعض القضايا البارزة والحساسة؛ في تعيين موضعهم الصحيح على امتداد الطيف.

ومن ثَمَّ يمكننا التعرُّف على المجموعات المتوافقة مع قيمنا بشكلٍ عام، وتلك المعادية جذريًّا. وعلى هذا الأساس، يُشكل هذا البحث عناصر استراتيجيةٍ خاصةٍ.

ويجب أن يَلقى هذا البحث العناية الواجبة من الباحثين، وصُنَّاع القرار، والطلاب، وكُلِّ مهتمٍّ بالشرق الأوسط والإسلام السياسي.



مُلَخَّص

مما لا شك فيه أن الإسلام المعاصر في وضعٍ دقيقٍ؛ متورطٌ في صراعاتٍ داخليةٍ وخارجيةٍ، لتحديد قيمه وهويته وموقعه من العالم. إذ تتصارع الرؤى المتنافسة داخله من أجل الهيمنة السياسية والروحية. ولهذا الصراع تكاليف باهظةٌ وتداعياتٌ اقتصاديةٌ واجتماعيةٌ وسياسيةٌ وأمنيةٌ تمسُّ العالم أجمع. وبناءً على ذلك، فإن الغرب يبذل جهودًا متنامية لفهم هذا الصراع، وسبل التعايُش معه والتأثير في نتائجه.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة والعالم الصناعي الحديث، بل المجتمع الدولي برمته؛ يفضلون جميعًا عالمًا إسلاميًّا متناغمًا مع النظام العالمي: ديمقراطي، وقابل للنمو الاقتصادي، ومستقر سياسيًّا، وتقدُّمي من الناحية الاجتماعية؛ يتبع قواعد السلوك الدولي وقوانينه. وبالمثل يريدون تجنب «صراع الحضارات» بكل أشكاله المحتملة؛ بدءًا من تصاعُد الاضطرابات الداخلية بسبب الصراع بين الأقليات المسلمة والشعوب الغربية التي يعيشون بين ظهرانيها، وصولًا إلى تصاعد النزعة الجهادية في العالم الإسلامي بما تنطوي عليه عواقبها من اضطراب وإرهابٍ.

وعلى هذا، فمن الحكمة تشجيع العناصر الإسلامية المتوائمة مع السلام العالمي والمجتمع الدولي، والتي تحبذ الديمُقراطية والحداثة. على أن تعيين هذه العناصر، وتحديد أنسب الطرق للتعاون معها ليس دائمًا بالأمر اليسير.

ولأزمة الإسلام الحالية مكونان رئيسيان: الفشل في تحقيق النمو، والانفصال عن التيار العالمي المهيمن[1]. لقد اصطبغ العالم الإسلامي منذ فترةٍ طويلةٍ بالتخلف والعجز النسبي، وجرَّب حلولًا مختلفةً مثل الوطنية القُطرية، والقومية العربية، والاشتراكية العربية، والثورة الإسلامية؛ لكن من دون نجاحٍ يُذكر، مما ولَّد حالةً من الإحباط والغضب. في نفس الوقت ابتعد العالم الإسلامي عن الثقافة العالمية المعاصرة، وهو ما يُعَدُّ وضعًا مُزعِجًا لكلا الجانبين.

ويختلف المسلمون فيما يتوجب فعله حيال هذه الأزمة، كما يختلفون على الصورة النهائية التي يجب أن يكون عليها المجتمع الإسلامي.

ويُمكننا تحديد أربعة اتجاهات أساسية في هذا المضمار: —

- **الأصوليون** الذين يرفضون القيم الديمُقراطية والثقافة الغربية المعاصرة. ويريدون دولة سلطوية؛ مُتزمِّتة تُطَبِّق رؤيتهم المتطرفة للشريعة والأخلاق الإسلامية. وهم على استعدادٍ لاستخدام التِّقنيات الحديثة من أجل بلوغ هذا الهدف.
- **التقليديون** الذين يُريدون مُجتمعًا محافظًا، ويتشككون في الحداثة والإبداع والتطوُّر.
- **الحداثيون** الذين يريدون أن يُصبح العالم الإسلامي جزءًا من الحداثة العالمية، وأن يتم تحديث[2] الإسلام وتقويمه ليواكب العصر.
- **العلمانيون** الذين يريدون أن يقبل العالم الإسلامي انفصال الدين والدولة، كما هو الحال في الديمُقراطيات الصناعية الغربية؛ مع قصر الدين على المجال الخاص.

---

(١) هذا من وجهة نظر الكاتبة بطبيعة الحال. ولاحظ أن سببي الفشل عندها يتعلقان بقصور الدمج الاجتماعي لـ «العالم الإسلامي» في النظام العالمي الجديد، وسطحية تبنِّي أيديولوجيته الديمقراطية الليبرالية وظهيرها الرأسمالي. (الناشر)

(٢) تحديث الإسلام يعني «تفريغه من مضمونه ليتوافق مع قيم الحداثة الغربية». (الناشر)

لقد تبنت هذه المجموعات آراءً واتجاهاتٍ مختلفةً من القضايا الجوهرية التي يثور حولها جدلٌ واسعٌ في العالم الإسلامي اليوم، بما فيها الحريات السياسية والشخصية، والتعليم، ووضع المرأة، والحدود الجنائية، ومشروعية الابتداع والتغيير في الدين، والموقف من الغرب.

فالأصوليين يعادون الغرب وبالذَّات الولايات المتحدة، ويُصرُّون -بدرجات متفاوتة- على تقويض الحداثة الديمُقراطية وتدميرها. ولا يمكن طرح خيار دعمهم إلا لاعتباراتٍ تكتيكيةٍ عابرةٍ. ويتبنَّى **التقليديون** -بوجهٍ عام- آراءً أكثر اعتدالًا، إلا أن هناك فروقًا مُعتَبرةً بين فصائلهم المختلفة، فبعضهم قريبٌ من **الأصوليين**، وليس فيهم من يؤمن مخلصًا بالديمُقراطية الحديثة وثقافة الحداثة وقيمها، وأفضل ما يمكنهم هو التسامح القلق والمؤقت معها.

إن **الحداثيين والعلمانيين** هم الأقرب إلى الغرب من حيث القيم والسياسات. إلا أنهم، بوجهٍ عام؛ أضعف مكانًا من المجموعات الأخرى؛ إذ يفتقرون إلى الدعم الحقيقي، والموارد المالية، والبنية التحتية الفعَّالة، والمنبر الذي يحمل أفكارهم للفضاء العام. لكن **العلمانيون** غير مرحب بهم كحُلَفاء نظرًا لانتماءاتهم الأيديولوجية المتحررة، فضلًا عن أنهم يعانون في مخاطبة الشريحة الملتزمة دينيًا من جماهير المسلمين.

وينطوي الإسلام السُّنِّي التقليدي على بعض العناصر الديمُقراطية التي يُمكن استخدامها لمكافحة الإسلام القمعي المستبد الذي يُنادي به **الأصوليون**، لكنه لا يصلح أن يكون قاطرةً للإسلام الديمُقراطي. بل يقع هذا العبء على عاتق **الحداثيين** المسلمين؛ الذين انكمشت فعاليتهم بسبب عراقيل سنستعرضها في هذا البحث.

ولتشجيع التغيير الإيجابي في العالم الإسلامي نحو الديمُقراطية والحداثة والتوافُق مع النظام العالمي المعاصر؛ يجب أن تختار الولايات المتحدة والغرب،

بعنايةٍ شديدةٍ؛ العناصر والاتجاهات والقوى الإسلامية التي ينوون دعمها وتقويتها، ويجري تقييم الأهداف والمنظومات القيمية الخاصة بالحلفاء المحتملين، ودراسة أرجح العواقب التي قد يُسفر عنها دعمهم.

ويُصبح المنهج المركَّب المؤلَّف من العناصر التالية؛ هو الأرجح والأكثر فاعلية:

البدء بدعم الحداثيين:

- نشر أعمالهم وتوزيعها بأسعارٍ مدعمةٍ.
- تشجيعهم على الكتابة للجماهير العريضة وللشباب.
- دمج آرائهم في مناهج التعليم الإسلامي.
- منحهم منابر عامة.
- نشر آرائهم وتفسيراتهم وفتاواهم على نطاقٍ جماهيريٍّ واسع، وذلك لمنافسة آراء وفتاوى **الأصوليين والتقليديين**؛ الذين يمتلكون مواقع إلكترونية، ودور نشر، ومدارس، ومعاهد، ومنابر كثيرة لنشر أفكارهم[1].
- طرح «العلمانية» و«الحداثة» باعتبارهما الخيار الثقافي «البديل»، للشباب المسلم الساخط.
- تعبيد الطريق نحو الوعي بالتاريخ والثقافة الجاهلية، السابقة على الإسلام! في الإعلام والمناهج الدراسية في البلدان التي نحن بصددها[2].
- المساعدة في تطوير منظمات المجتمع المدني المستقلة؛ من أجل تعزيز الثقافة

---

(١) يُعتبر جمال البنا -رحمه الله- مثال واضح لتحقيق هذه الاستراتيجية، فقد كان ينشُر كتبه على نفقته طوال نصف قرن فلا يسمع بها أحد. ثم فُتحت له أبواب بعض الصحف الجديدة وواسعة الانتشار وتبنت دار نشر مصرية شهيرة طباعة وتوزيع كتبه بأسعار مخفضة. (الناشر)

(٢) كانت جهود شاه إيران المقبور مثلًا يُحتذى في هذا الشأن! (الناشر)

المدنية[1]، وتوفير مجال للمواطنين العاديين لتثقيف أنفسهم والتعبير عن آرائهم بشأن العملية السياسية.

دعم التقليديين ضد الأصوليين:

- نشر انتقادات **التقليديين** للعنف والتطرف الأصولي على نطاقٍ واسعٍ، وتشجيع الخلافات بين **التقليديين والأصوليين**.
- إحباط أية تحالفات بين **التقليديين والأصوليين**[2].
- تشجيع التعاون بين **الحداثيين، والتقليديين** الأقرب إليهم فكريًّا.
- تدريب **التقليديين** وإعدادهم للمناظرة مع **الأصوليين** كُلَّما كان ذلك ملائمًا. إذ غالبًا ما يكون **الأصوليون** أكثر فصاحةً، في حين يُمارس **التقليديون** في ميدان السياسة إسلامًا شعبيًّا لا يتمتع بنفس الفصاحة. ففي أماكن مثل آسيا الوسطى؛ قد يحتاج **التقليديون** إلى أن يتعلموا ويتدربوا على «صحيح»[3] الإسلام، ليستطيعوا الثبات على مواقفهم.
- زيادة وجود **الحداثيين** ونشاطاتهم داخل المؤسسات التقليدية.
- التمييز بين القطاعات المختلفة للتقليديين، وتشجيع أقربهم إلى الحداثة -كأتباع المذهب الحنفي مثلًا- ضد غيرهم. وحثهم على إصدار الفتاوى ونشرها على نطاقٍ واسعٍ؛ لإضعاف سلطة الآراء الوهَّابية المتخلِّفة. وقد تمثل مسألة التمويل عائقًا؛ إذ تذهب الأموال الوهَّابية لدعم المذهب الحنبلي المحافظ. كما يتعلق الأمر بحجم المعرفة المتاحة؛ فالمناطق الأشد

---

(١) المدنية هنا تعني الوضعية أو اللادينية «العلمانية». (الناشر).

(٢) تحالف الإخوان والسلفيين في الانتخابات البرلمانية المصرية بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ ... مثلًا! (الناشر)

(٣) «صحيح» الإسلام من وجهة النظر الأمريكية. (الناشر)

تخلُّفًا في العالم الإسلامي، ينقصها الوعي بالمستجدَّات في تفسير الشريعة وتطبيقها[1].

- تشجيع انتشار التصوُّف وتقبُّل المجتمعات له.

مواجهة الأصوليين ومخالفتهم:

- الاعتراض على تفسيرهم للإسلام، وإبراز أخطائهم.
- الكشف عن صلاتهم بالجماعات والأنشطة «غير القانونية»[2].
- فضح ما يرتكبونه من أعمال عنفٍ على الملأ.
- إثبات عجزهم عن مباشرة الحكم، أو تحقيق أي تطور إيجابي لبلادهم ومجتمعاتهم[3].
- نشر هذه الآراء على نطاقٍ واسعٍ، وخاصةً بين الشباب والنساء، وجماهير المتدينين التقليديين، والأقليات المسلمة في الغرب.
- تجنُّب إظهار الاحترام أو الإعجاب بأعمال العنف التي يرتكبها الأصوليون والمتطرفون والإرهابيون، وتصويرهم باعتبارهم مضطربين جبناء، وليسوا أبطالًا أشرارًا.

---

(١) بدعي أنهم لا يحرصون على تطبيق «الشريعة»؛ بل على نشر التفسيرات والتطبيقات العلمانية والحداثية. (الناشر)

(٢) أي غير الخاضعة لسلطة الدولة. (الناشر)

(٣) في مقال مؤرخ ٢ يوليو ٢٠٠٣، كتب مارتن إنديك، السفير الأمريكي الأسبق في إسرائيل وأحد أقوى رموز الديمقراطيين في إدارة أوباما الحالية؛ كتب في مجلة نيوزويك أن جورج دبليو بوش كان أهم الداعمين لدخول حماس انتخابات ديسمبر ٢٠٠٥ التشريعية، برغم يقينه أنهم سيفوزون بها. وتلخص رأيه في أن دمجها إما سيؤدي لاعتدالها (تفكك أيديولوجيتها) بسبب جسامة المسئولية، أو لفشلها وانفضاض الناس من حولها! (الناشر)

- تشجيع الصحافيين على التحري عن حالات الفساد[1]، والأعمال اللاأخلاقية في أوساط **الأصوليين** والإرهابيين.
- تشجيع الانقسام بين **الأصوليين**[2].

دعم العلمانيين على نحو انتقائي:

- تشجيع التعامُل مع الأصولية كعدوٍّ مشترَكٍ، وتثبيط أي تحالُفٍ علماني للقوى المناهضة للولايات المتحدة على أسسٍ قومية أو قاعدة من أيديولوجيات يسارية.
- تأييد فكرة الفصل بين الدين والدولة في الإسلام، وأن ذلك لا يُعرِّض الدين للخطر، ولكنه قد يزيده قوةً في واقع الأمر.

وأيًّا كان المنهج، أو المزيج من المناهج؛ المختار، فإننا نوصي بتنفيذ ما يتم اختياره بتأنٍّ، مع التنبُّه للقيمة الرمزية لبعض القضايا، والمعنى الذي يمكن أن يفسَّر به اتخاذ صانع القرار الأمريكي لبعض المواقف حيال هذه القضايا، والتداعيات الناجمة عن هذه المواقف على الأطراف الفاعلة الأخرى؛ بما في ذلك مخاطر الإضرار بمن نسعى للتعاون معهم أو تشويه سُمعتهم، وتكاليف الفرص الضائعة والنتائج غير المقصودة للمواقف والتحالفات ذات الإغراء على المدى القصير.

---

(١) كانت رواية الأميركي من أصل أفغاني، خالد حسيني؛ عدَّاء الطائرة الورقية (بالانكليزية كايت رانر Kite Runner)، أحد أهم الأعمال الفنية في هذا الإطار، والتي تحوّلت لفيلم هوليودي شهير، احتُفي به إعلاميًا بشكل مبالغ فيه بسبب تصويره لحركة طالبان باعتبارها مجموعة من المختلين عقليًّا والشواذ جنسيًّا!! (الناشر)

(٢) وهذا يقتضي أولًا اختراق صفوفهم؛ خصوصًا الجماعات المسلحة ... فتأمل! (الناشر)

شكر وتقدير

أَوَدُّ التقدُّم بالشكر للعزيز زلماي خليل زاد، وجيرولد جرين، وثيودور كاراسيك، وأنجيل راباسا، وفيليس جيلمور، ولويتا پوپ، وچوانا ألبير ديستون، وروبين كول على تعليقاتهم واقتراحاتهم ومساعدتهم في هذا البحث.

الفصل الأول

تحديد القضايا:

مدخل لنطاق الأفكار داخل الإسلام المعاصر

إن فكرة سعي العالم الخارجي لدعم وتطوير تفسيرٍ ديمقراطيٍّ معتدلٍ للإسلام عمرها عدة عقودٍ، لكن صار المجتمع الدولي في أمسِّ الحاجة إليها مؤخرًا؛ بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

وثَمَّ اتفاقٌ واسعٌ على هذا التوجه البنَّاء، فالإسلام دينٌ مهمٌّ بما له من نفوذٍ سياسيٍّ واجتماعيٍّ ضخمٍ، وهو يُلهِم أتباعه مجموعةً من الأيديولوجيات والأنشطة السياسية التي تُهدد الاستقرار العالمي؛ لذا يبدو من الحكمة دعم الاتجاهات الإسلامية الداعية إلى نظامٍ اجتماعيٍّ أكثر سلميَّةً وديمُقراطيَّةً وحداثةً، والسؤال هو: ما هي أفضل الطُرق للقيام بهذا الأمر؟ هذه الدراسة تُرشدنا للاتجاه المراد.

نبدأ في هذا الفصل بعرض المشهد بانقساماته الأيديولوجية الرئيسية، والأطياف الداخلية التي تتجادل حول تفسير الإسلام وشكل المجتمع. ويحلل الفصل الثاني الإيجابيات والسلبيات التي قد تترتب على دعم العناصر المختلفة داخل الإسلام. أمَّا الفصل الأخير فيقترح استراتيجية للتنفيذ.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر مباشرةً؛ شرع الزعماء السياسيون وصانعو القرار في الغرب ينشرون تصريحاتٍ تؤكد اقتناعهم ببراءة الإسلام مما حدث، وأنه قوةٌ إيجابيةٌ في عالمنا؛ إذ هو دين سلامٍ وتسامُحٍ. فتحدثوا في المساجد وعقدوا اجتماعاتٍ موسعةً مع العلماء المسلمين، ودعوا بعض الملالي للاحتفالات العامة، واستشهدوا بآياتٍ قرآنيةٍ في خطبهم.

وفي خطبةٍ نموذجيةٍ، أكد الرئيس بوش أن «**الإسلام دينٌ يجلب الطمأنينة لمليار إنسانٍ حول العالم**»، وأنه «**صنع إخوة وأخوات من كُلِّ الأجناس. إنه دينٌ قائمٌ على الحب لا البُغض**»[1].

والواقع أن هذا الاتجاه لم يكن مقصورًا على الولايات المتحدة، بل شاع في أوروبا كذلك، مما حدا بالمعلِّقين للسخرية من القيادات السياسية التي «**تبدو وكأنها حصلت –جماعيًا– على درجة ماجستير فورية في الدراسات الإسلامية؛ تؤهلها لإلقاء محاضراتٍ عامةٍ عن حقيقة الإسلام**»[2].

وجزئيًّا، كان لهذا الاعتناق العاطفي العلني للإسلام من قِبَل قادة الرأي ورجال السياسة أساسٌ منطقيٌّ محليٌّ؛ فالزعماء الغربيون كانوا يحاولون تجنُّب أي ردِّ فعلٍ عنيفٍ أو معادٍ لأقليَّاتِهم المسلمة. وبالإضافة إلى ذلك كان هناك دافعان على الأقل للسياسة الخارجية: أولهما قصير المدى، والثاني طويلهُ. فعلى المدى القصير؛ كان الهدف هو مساعدة حكومات الدول المسلمة سياسيًا لتدعم الحرب على الإرهاب، وذلك عن طريق الفصل الإعلامي بين الإرهاب والإسلام. وعلى المدى البعيد؛ كان الزعماء الغربيون يسعون لتطوير تصور لدمج اللاعبين السياسيين ودولهم المسلمة في النظام العالمي المعاصر.

---

(1) Bush, George W., *address at the Afghan embassy*, Washington, D.C., September 11, 2002.

(2) Heitmeyer, Wilhelm, interview, *Tageszeitung*, September 24, 2001.

والتحق الوسط الأكاديمي بالركب سريعًا؛ في محاولة إثبات تناغُم الإسلام مع الاعتدال والتسامح والتعدُد والديمُقراطية، إن لم يكن يشترطهم أصلًا. وفي تصديره لكتاب: «الجذور الإسلامية للتعددية الديمُقراطية»[1]، للكاتب عبد العزيز ساخيدينا؛ يُفصِّل جوزيف مونتفيلّ الغرض من تلك الدراسات، ودوافع مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية لتمويل هذه الدراسة فيقول:

«إننا جميعًا على علمٍ بأن الإسلام، ككُل أديان العالم الكبرى؛ قد تبنَّى القيم الإنسانية التي يمكن التسليم بها وقبولها من غير المسلمين؛ بوصفها أساسًا لقيام المجتمعات .. لقد عَرَف الدكتور (ساخيدينا) أنه يتعين عليه إبراز الآيات القرآنية التي تؤكد على كرامة الفرد، وحُريَّة الوعي، وحب الله لكل البشر سواء أهل الكتاب أو من ليسوا أهل كتاب»[2].

ويشرح المؤلف قائلًا:

«إن هذا الكتاب يضطلع بتحديد بعض المفاهيم السياسية الهامة في الإسلام، والتي من شأنها توطيد العلاقات الإنسانية داخل الأمة الواحدة، وبينها وبين غيرها من الأمم؛ على حدٍّ سواء. ويسعى الكتاب كذلك لكشف الأصول المعيارية للصيغ الدينية الإسلامية، وتحديد تطبيقاتها في الثقافات المختلفة؛ لكشف مدى تواؤمها مع النظام العالمي التعدُّدي للقرن الحادي والعشرين .. وليس الهدف هنا تمجيد الماضي الإسلامي، بل تذكُّره، وإعادة اقتفاء أثره وتفسيره، وإعادة بنائه ليوائم الحاضر»[3].

وفي حين كانت طائفةٌ من الكُتّابِ تعمل لإبراز مجموعةٍ من القيم الراسخة في القرآن والتقاليد، فإن كُتَّابًا آخرين كانوا يكشفون بنجاح عن مجموعةٍ أُخرى تمامًا من القيم، ويعملون على نشرها بكُلِّ ما وسعهم.

---

(1) Sachedina, Abdulaziz, *The Islamic Roots of Democratic Pluralism*, NewYork: Oxford University Press, 2001.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

وفي نفس الوقت الذي كان ليبراليُّو العالم الإسلامي يحشدون الحجج التي تُثبِت ليبراليَّة الإسلام وتسامُحه، كان الإرهابيون يفعلون الشيء نفسه؛ لتأصيل أهدافهم ووسائلهم باعتبارها أوامر وفروضًا دينيةً. إن نغمة الابتهاج التي سادت بعض المجتمعات الإسلامية بعد هجمات ١١ سبتمبر؛ تكشف بشكلٍ واقعيٍّ أن هذه الرؤية يتبناها قطاع غير محدودٍ من الجماهير المسلمة. بل إنه في ذكرى مرور عامٍ على الهجمات؛ اجتمع بعض العلماء الأصوليين في لندن للاحتفال، وأعلنوا في مؤتمرهم الصحفي أن ما حدث مثالٌ على «القصاص العادل»، ومن ثَمَّ فهو عملٌ إسلاميٌّ موفّق[1].

لقد حاول الزعماء الغربيون، والحكومات الصديقة في العالم الإسلامي؛ الفصل بين أفعال الإرهابيين وبين الإسلام، لكن الأصوليين مصممين على الربط بينهما[2].

ويرى معظم قادة الرأي الغربيين أن تعرية تفسيرات الراديكاليين للإسلام لمواجهة الإرهابيين ومنع تحول الصراع إلى «صدام أديان»، هو هدفٌ يستحق دعم الاتجاهات المعتدلة داخل الإسلام. لكن أية اتجاهاتٍ بالضبط؟ وما الهدف من وراء ذلك؟ إن تحديد العناصر التي يُمكن دعمها، واختيار الوسائل المناسبة، وتحديد أهداف الدعم؛ ليس بالأمر الهين.

إذ ليس من السهل تغيير دينٍ عالميٍّ كبيرٍ. فإذا كانت عملية «بناء الأمم» أمرًا شاقًا، فإن «بناء الأديان» هي عمليةٌ أكثر خطورةً وتعقيدًا بما لا يُقاس، فالإسلام ليس كيانًا متجانسًا ولا نظامًا بسيطًا. فكثيرٌ من القضايا الدخيلة قد تشابكت مع

---

(1) Bowcott, Owen, "Radicals Meet at North London Mosque to Mark 'Towering Day'," The Guardian, September 12, 2002.

(٢) على سبيل المثال كرر أمير الجماعة الإسلامية في باكستان، قاضي حسين أحمد، في خطاب له يوم ٢١ سبتمبر ٢٠٠٢؛ أن الولايات المتحدة «أسوأ عدو للإسلام»، ووصف الإسلام بأنه «يشكل العقبة الرئيسية في طريقها لتحقيق أهدافها الخفية في العالم»، وأن ما يُطلق عليه: «التحالُف ضد الإرهاب» هو في حقيقة الأمر «حرب على الإسلام»؛ تهدف إلى «محو البلدان الإسلامية من الخريطة».

الدين، ناهيك عن أن كثيرًا من اللاعبين السياسيين في المنطقة يعمدون لـ «أسلمة» الجدال، بشكلٍ يظنون أنه يدعم أهدافهم.

الوضع العام: قضايا مشتركةٌ، وإجاباتٌ متباينةٌ

تتجلى أزمة الإسلام الحالية في بُعدين أساسيين؛ أولهما معاناة العالم الإسلامي، منذ فترةٍ طويلةٍ؛ من التخلُّفِ والعجز النسبي، وقد جرب كثيرًا من الصيغ مثل: الوطنية القُطريَّة، والقوميَّة العربيَّة، والاشتراكية العربية، والثورة الإسلامية[1]، ولكن دون نجاحٍ يُذكر؛ مما أغضب المسلمين وأصابهم بالإحباط. فضلًا عن تخلف العالم الإسلامي عن ركب الثقافة العالمية المعاصرة، وحركته المتسارعة باتجاه هامش الاقتصاد العالمي.

وقد اختلف المسلمون على ما ينبغي فعله حيال هذه المحنة، كما اختلفوا على أسبابها، وعلى الصورة التي يجب أن تكون عليها مجتمعاتهم في نهاية الأمر. وسوف نُمَيِّز بين أربعة اتجاهاتٍ رئيسيةٍ في الفقرات التالية:

لقد قدم **الأصوليون**[2] نسخةً عدوانيةً توسعيةً لإسلامٍ لا يتورع عن العنف؛ إذ غايتهم اكتساب القوة السياسية ثم الفرض الصارم للإسلام -طبقًا لتفسيرهم- بالقوة، وذلك على أوسع نطاقٍ عالمي ممكن. إن مرجعيتَّهُم ليست الدولة القومية

---

(1) Roy, Olivier, *The Failure of Political Islam*, Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1994.

Tibi, Bassam, *The Crisis of Modern Islam*, Salt Lake City, Utah: University of Utah Press, 1988.

Ajami, Fouad, *The Arab Predicament, Cambridge*, U.K.: Cambridge University Press, 1981.

Rejwan, Nissim, *Arabs Face the Modern World*, Gainesville, Fla.: University Press of Florida, 1998.

(٢) يستخدم العديد من الكُتّاب مصطلح «إسلامي Islamist» على نطاق واسع؛ لوصف كلًا من الأصوليين والتقليديين. و تجنبًا للبس لن يتم استخدام المصطلح في هذا البحث.

القُطريَّة، أو الجماعة العرقية؛ بل الأمة الإسلامية. وتُشَكِّل السيطرة على بعض البلاد الإسلامية خُطوَةً على الطريق، ولكنها ليست الهدف الرئيسي.

وباستطاعتنا التمييز بين تيارين من الأصولية: الأول راسخٌ عقديًّا، ويميل إلى مدّ جذوره في المؤسسات الدينية. وسوف نشير إلى هذا التيار بـ «**الأصوليين النصوصيين**». وتضم هذه الطائفة مُعظم الراديكاليين الإيرانيين في جانبها الشيعي، في حين يضُم جناحها السُنِّي تجلٍّ واحد؛ ألا وهو الوهابيَّة السعودية. وتُعَدُّ جماعة «كابلان» النشطة في تركيا وبين أتراك الشتات مثالًا آخر.

أمَّا التيار الثاني فهم « **الأصوليون المتطرفون**»؛ وهم أقل اهتمامًا بالدلالة الحرفية لنصوص الإسلام، إذ يبيحون لأنفسهم في هذا المضمار حُريَّات كبيرةً سواء عمدًا أو جهلًا منهم بصحيح الإسلام. وليس لهؤلاء **الأصوليين** خلفيات علمية «مؤسسيَّة»، بل يميلون إلى الاعتماد على الذات والانتقائية في معرفتهم بالإسلام. ويَضُم هذا التيار تنظيم القاعدة، وحركة طالبان الأفغانية، وحزب التحرير، وعدد كبير من حركات التطرف الإسلامي المنتشرة في العالم .

ولا يوافق **الأصوليون** فقط على ممارسات المسلمين في الماضي، بل يتوسعون فيها، مع التطبيق الصارم لبعض أحكام الشريعة بما يفوق أفعال أهل صدر الإسلام. فَهُم يُمارسون سلوكًا انتقائيًّا تعسُفيًّا يَسمَحُ لهم بإغفال الأفكار التقدُميَّة وجوانب التسامح والمساواة في القرآن والسنة، وتطوير أحكام من عندهم. وهو ما يصدق على «**الأصوليين المتطرفين**» بوجهٍ أخص.

ومن المعروف أن **الأصوليين** لا يدعمون الإرهاب جميعًا؛ أو على الأقل لا يُساعِدون الإرهاب الأعمى الذي يستهدف المدنيين ويتسبب بقتل المسلمين مع «الأعداء»، لكن الأصولية بوجهٍ عام لا تتوافق مع قيم المجتمعات المدنية، والتصوّر الغربي لمجتمع الحضارة والنظام السياسي العلماني.

وينقسم **التقليديون** أيضًا إلى جماعتين اثنتين هما: **التقليديون** المحافظون، و**التقليديون** الإصلاحيون. والفرق بينهما كبيرٌ وخطيرٌ.

ويؤمن **التقليديون** المحافظون بالتطبيق الحرفي للشريعة والتراث، وباضطلاع الدولة وسلطاتها السياسية بتشجيع هذا التطبيق أو على الأقل تيسيره. ومع هذا، فإن هذه الفئة لا تُحبِّذ اللجوء إلى العنف أو الإرهاب.

وقد تعوَّدت هذه الفئة على العمل في ظروفٍ سياسيةٍ دائمة التغيُّر، مما جعلهم يَصُبُّون جهودهم في تفاصيل الحياة اليومية لزيادة نفوذهم وسيطرتهم، حتى في ظل حكوماتٍ غير إسلاميةٍ. فَهَدَفُهُم الاجتماعي هو الحفاظ على قواعد الإسلام وقيمه، وتكريس السلوك المحافظ ما أمكن، وهم يعتبرون إغراءات الحياة الحديثة وإيقاعها خطرًا؛ لذا يقاومون أي تغييرٍ.

لكن هناك فروقًا هامة بين **التقليديين** المحافظين الذين يعيشون في العالم الإسلامي (أو في العالم الثالث)، وأولئك الذين يعيشون في الغرب؛ فالتصور التقليدي موقف معتدل بالأساس؛ ولذا يميلُ إلى التكيُّف مع البيئة المحيطة. ومن ثم فمن المرجَّح قبول **التقليديين** المحافظين الذين يعيشون في مجتمعات تقليدية للممارسات التقليدية في تلك المجتمعات مثل زواج الأطفال، وأن يكونوا أقل تعليمًا وأقل قدرةً على التمييز بين العادات المحلية والتعاليم الإسلامية الأصلية. أمَّا الذين عاشوا في الغرب، فقد تَشبَّعوا بآراء عصريَّة حيال تلك القضايا، ويغلب عليهم جودة التعليم وحسن الارتباط بالخطاب العالمي فيما يَخُصُّ قضايا الاعتقاد.

ويرى **التقليديون** الإصلاحيون وجوب تقديم الإسلام لتنازُلاتٍ في قضية التطبيق الحرفي لتعاليمه، ليظل خطابه فعَّالًا وجذَّابًا على مدى العصور. وهم أكثر استعدادًا لمناقشة المحاولات الإصلاحية وإعادة تفسير النصوص. وموقفهم الحذِر في تقبل التغيير، ينبني على مرونتهم التي تتجاوز ظاهر الشريعة بغية الحفاظ على روحها.

أمَّا **الحداثيون** فيسعون لإحداث تغييراتٍ جوهريةٍ في الفهم والتطبيق الحاليين للإسلام، وذلك بتقليص مساحة تلك الصُّبَارة الضارة التي شكلتها الأعراف المحلية والتقاليد الإقليمية، فتداخلت مع الإسلام عبر القرون. كما يؤمنون بتاريخانية الإسلام؛ وهو ما يعني أن الإسلام الذي تُعبِّد به في أيام النبي قد عكس حقائق أبدية، وملابسات تاريخية كانت تُناسب ذلك العصر ولم تعد صالحةً الآن. وهم يعتقدون أيضًا في إمكان تحديد «جوهر أساسي» للدين الإسلامي، وسيبقى هذا الجوهر ليس فقط مَصونًا من الضرر، بل ستقوّيه التغييرات الكثيرة، والتي تعكس تغيُّر الزمان والأحوال الاجتماعية والملابسات التاريخية.

إن ما يُقدِّرهُ **الحداثيون** في الإسلام ويُعْجَبون به يختلف تمامًا عما يُقدِّرهُ **الأصوليون والتقليديون**، كما أنه أكثر تجريديةً؛ فالقيم الجوهرية مثل؛ صدارة الضمير الفردي، وقيام المجتمعات على المسئولية الاجتماعية، والمساواة، والحرية، هي قيمٌ تتوافق بسهولةٍ مع المعايير الديمُقراطية الحديثة.

أمَّا **العلمانيون** فيَرَوْن أن الدين أمرٌ شخصيٌ يجب فصله عن السياسة، وأن التحدي الأكبر يكمُن في منع تعدي أيُّهما على الآخر؛ فالدولة يجب ألا تتدخل في الممارسات الدينية لرعاياها، بشرط أن تتوافق تلك الممارسات مع القانون الوضعي ومنظومة حقوق الإنسان. وتُمثِّل الكماليَّة التركيَّة -التي أممت الدين لحساب الدولة- النموذج العلماني في الإسلام.

وينبغي إدراك هذه التصورات باعتبارها درجاتًا متتالية وليست فئاتًا مُتمايزة. إذ لا توجد فواصل محددة بينها؛ مما قد يُنتج تداخُلًا بين **التقليديين والأصوليين**. فالأكثر حداثةً من **التقليديين** يُعَدُّ تقريبًا من **الحداثيين**، كما أن **الحداثيين** الأكثر تطرفًا يُشبِهونَ **العلمانيين**.

وتتبنَّى الفئات السالفة مواقف مُحددةً حيال القضايا الجدليَّة الكبرى في ساحة الفكر الإسلامي المعاصر، كما أن «قواعد أدلتهم» في الدفاع عن مواقفهم مُتمايزة كما سيتضح من الجدول المرفق.

وفي السجال الإسلامي المعاصر؛ تُعَدُّ القضايا التي تتعلق بـ «**نمط الحياة**» هي الميدان الذي تسعى فيه الأطياف المتنافسة للانتصار لتصوراتها حتى تُرسِّخ سيطرتها؛ فالعقيدة أرضٌ يتنازعها الجميع؛ وهذا يوضح بروز هذه القضايا في حلبة التنافُس الأيديولوجي والسياسي.

وتكمُن الفائدة في «تقصّي» آراء التيارات الإسلامية المختلفة في وضوح مواقفها في قضايا العقيدة ونمط الحياة؛ بحيث يمكن الاعتماد عليها لتحديد هويتها، كما تَصلُح لتكون مؤشِرًا على الأطياف التي تُشبِهُها في التفكير، ومن ثم تُعد نوعًا من أدوات التعريف.

وإذا أمكن لبعض الجماعات إخفاء موقفها من العنف، تجنُّبًا للملاحقة القضائية؛ فمن غير الممكن لها إنكار آرائها بشأن القيم الرئيسية أو نمط الحياة. إن تلك الخيارات هي التي تُحدِد هويَّتها وتجذب إليها أعضاءً جُدُدًا.

يؤمن **التقليديون المحافظون** بصحة الممارسات الإسلامية في الماضي، حتى وإن تصادمت تلك الممارسات مع أعراف الحاضر وقيمه؛ وذلك بحجة أن المجتمع الإسلامي الأول هو النموذج المثالي الواجب احتذاؤه في كُلِّ عصرٍ ومصرٍ، وإن لم يحاولوا بالضرورة تطبيق تلك الممارسات. وفي غالب الأحيان يكون سبب عدم التطبيق ليس كرههم للممارسات، بل لأنهم يرونها -بشكلٍ دائمٍ أو مؤقتٍ- غير واقعيةٍ[١]. أمَّا **التقليديون الإصلاحيون**، فإنهم يُعيدون تأويل الممارسات التي تبدو إشكالية اليوم أو حتى رفضها وتجنُّبها. ويرى **الحداثيون** أن هذه الممارسات جُزءٌ لا ينفصل عن السياق التاريخي دائم التغيِّر، وهم لا يرون في مجتمع صدر الإسلام شيئًا قد يرغبون بالضرورة في إعادة إنتاجه هذه الأيام. أمَّا **العلمانيون** فإنَّهُم يحظُرون الممارسات التي تتعارض مع

---

(١) تجدُر هنا الإشارة إلى أن هؤلاء جزء من البنية الاجتماعية التي شوّهها الاستعمار بدرجة صار معها نبذ تعاليم/ ممارسات الإسلام «غير الواقعية»؛ أيسر كثيرًا من تغيير البنية الاجتماعية! (الناشر)

مكتسبات الحداثة من أعرافٍ وقوانين، ويتجاهلون باقي الممارسات باعتبارها متعلقةً بمجال الحياة الخاصة للأفراد.

إن **العلمانيين** لا يَشغَلون أنفُسَهُم بمقتضيات الإسلام؛ **فالعلمانيون** المعتدلون يُريدون من الدولة ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية، وحصر الدين في المجال الخاص بوصفه أمرًا شخصيًّا، بشرط عدم انتهاكه للمعايير الوضعية لحقوق الإنسان والقانون المدني. أمّا **العلمانيون** المتطرفون، بما في ذلك الشيوعيون واللائكيون[1]، فإنهم يُعادونَ الدينَ كُليّةً.

ويسترشد **التقليديون** المحافظون بالمصادر الإسلامية التقليدية؛ القرآن، والسنة، والفقه الإسلامي، واجتهادات كبار العلماء. وفي حين يستَخدِم **التقليديون** الإصلاحيون نفس المصادر؛ فإنهم أميل للابتداع، وأكثر اجتهادًا في استكشاف التفسيرات البديلة؛ لأنهم واعين بالتعارُض بين الإسلام والحداثة؛ لذا يحاولون تضييق الهوة لإبقاء الإسلام صالحًا لكل العصور؛ وذلك بإعادة تفسير المحتوى التقليدي، والالتفاف حول العراقيل التي تُعيق التغيير المرغوب، أو تلك التي تَضُرُّ بصورة الإسلام في عيون العالم.

وتوجد تَشابُهات تبعث على السخرية في رؤى كلٍّ من **الأصوليين والحداثيين** لقضية التغيير؛ فكلتا الفئتين تتمسك بالأصول التقليدية من قرآنٍ وسنةٍ وفقهٍ. لكن كلتاهما تستهدي برؤاها الخاصة لما يجب أن يكون عليه المجتمع الإسلامي. فكل فئةٍ تزعم حقها في تحديد الأحكام والقوانين وتفسيرها. وقد منحت هذه الطريقة كلتا الفئتين حريةً في المناورة أكبر كثيرًا من **التقليديين**.

---

(١) «اللائكية» هي العلمانية اللاتينية التي ظهرت في سياق كاثوليكي، والتي وُلِدت من رحمها الثورة الفرنسية، وهي معادية للدين بطبيعتها. أما «السيكولاريزم Secularism» فهي العلمانية الأنغلوسكسونية التي ظهرت في سياق بروتستانتي وتمخضت عن الثورة الصناعية، وهي توظف الدين وتستخدمه ولا تعاديه بالضرورة. (الناشر)

فالأصوليون يهدفون لإقامة مجتمعٍ هرميٍّ مُتقشِّفٍ دقيق التنظيم؛ يتمسَّك كل أفراده بتعاليم الإسلام حرفيًا، وتمتنع فيه الرذيلة بالفصل بين الجنسين؛ وهو ما يتحقق بإزاحة المرأة من المجال العام. مُجتمع يَستلهِم الدين في كل حياته. مُجتمعٌ شموليٌّ من حيث تقويضه للمجال الخاص، واعتقادُه بوجوب تدخُّل الدولة لإكراه الأفراد على التمسُّك بالسلوك الإسلامي في أي زمانٍ ومكانٍ. ويُريد الأصوليون نشر هذا النظام ليُسيطر على العالم كله؛ حتى يُسلم كل من على وجه الأرض.

ويتطلَّع الحداثيون إلى مجتمع يُعَبِّر أفرادُهُ عن تديُّنِهم بالطريقة التي تروقهم، ويتعاملون مع القضايا الأخلاقية ونمط معيشتهم وفقًا لما تُمليه عليهم ضمائرهم، ويرغبون في الفضيلة بوازعٍ داخليٍّ لا بقهرٍ خارجيٍّ. مجتمع يقوم نظامه السياسي على العدل والمساواة. نظام يتعايش في سلامٍ مع الأنظمة والأديان الأخرى. ويرى الحداثيون في الإسلام ما يدعم حق المسلمين- أفرادًا ومجتمعاتٍ- في القيام بتغييرات ومراجعات؛ حتى في الثوابت من أحكام الشريعة، ونصوصها.

وحين تقع مسألةٌ لم يرد فيها نصٌّ، أو وُجِدَ النص لكنه لا يُعجبهم؛ يرجع كلٌّ من الأصوليين والحداثيين إلى رؤيتهم الخاصة لابتداع حلٍّ. ولأن الابتداع ليس مقبولًا في الإسلام- بوجهٍ عام - فإن هذين الفريقين يُعَرِّفانه باعتباره شيئًا آخر[١].

ويُبدي الحداثيون «اعتراضات جوهرية» على بعض عقائد الإسلام، ويعتبرون «مصلحة المجتمع» قيمةً تتجاوز تعاليم القرآن ذاته، ويؤمنون بـ «الإجماع» الذي يفتح الباب لإحداث تغييراتٍ جوهريةٍ[٢].

---

(١) يبدو أنها لا تستطيع إدراك مفهوم الاجتهاد ولا معاييره. فالأصوليون والحداثيون عندها يعودون إلى «رؤيتهم الخاصة» وليس إلى منهج واضح؛ وذلك لابتكار حلّ! (الناشر).

(2) El Fadl, Khaled Abou, *Speaking in God's Name*, Oxford: One World Publishing, 2001.

أمَّا **الأصوليون** المتطرفون، فيستدعون «الاجتهاد»، تلك الممارسة التفسيرية المثيرة للجدل؛ أو يشيرون في غموض إلى «معايير أسمى»[1]. ولا يخطر لأي تقليدي الظن بأن مضمون القرآن أو الحديث قد «يحتاج إلى دفاعٍ من الناحية المنهجية»؛ ليبقى التعارُض مع «روح السنة النبوية»، الذي يمكن إهماله.

ويوضِّح القسم التالي كيف تُحدِد كل جماعةٍ آراءها في القضايا الرئيسية التي اخترناها.

ومن الناحية العلنية، فالانقسام بين الفرق الإسلامية المعاصرة يستهلكها في قضايا القيم ونمط الحياة. وفي بعض الحالات تكون هذه ميزته كصراعٍ دينيٍّ. فالفروق التي تبدو للمراقب تافهة نسبيًا قد تشغل مساحةً ضخمةً؛ إذ تعني الولاء أو البراء، والنصر أو الهزيمة. وأبرز مثال على ذلك هو قضية «الحجاب». ولذا فمن الضروري للفاعلين الخارجيين وضع ذلك في الحسبان.

ففي الوقت الذي تبدو فيه مؤسسات الحكومة الأمريكية، مثلًا؛ داعمةً للحجاب باعتباره أمرًا اختياريًا قليل الشأن في مجال الملبس؛ يُمكِّنها من التعبير عن تسامُحها دون كُلفةٍ تُذْكَر، فإنها في حقيقة الأمر تلتزم موقفًا خطيرًا، دون وعيٍ؛ في قضيةٍ محوريةٍ ورمزيةٍ ومثيرةٍ للجدل. وهي بذلك تصطف إلى جانب المتطرفين في أقصى يمين الطيف الفكري؛ مع **الأصوليين والتقليديين** المحافظين، في مواجهة **التقليديين** الإصلاحيين **والحداثيين والعلمانيين**.

---

(١) لعلها تقصد «مقاصد الشريعة» والتبس عليها الأمر كالعادة! (الناشر)

المواقف من القضايا الأساسية

أ - الديمقراطية وحقوق الإنسان:

من السهل التعرُّف إلى الموقف الأصولي المتطرف من قضايا العقيدة السياسية، فهو مُتداوَل في المنشورات الورقية والإلكترونية للحزب الإسلامي، وحزب التحرير:

فطبقًا للحزب الإسلامي؛ تُعَدُّ البرلمانات والمؤسسات الديمُقراطية الأخرى ألوانًا من «الشِّرْك والإلحاد، ومن قبيل اتخاذ شركاء من دون الله بإسناد سلطة التشريع للشعب؛ وهي خطيئةٌ لا تُغتَفر؛ لأنها مُناقضة لغاية الخلق»[١].

وهدف الإسلام هو هيمنة نظامه القويم على ما عداه. يقول «عبد الرحيم جرين»:

«هذه ليست مواجهةً حضاريةً أو صدامًا ثقافيًّا. فالإسلام لم يُعادِ الغرب، أو أية حضارةٍ أخرى؛ انتقامًا أو ثأرًا لكبرياء جريحة، أو حتى رغبةً بالاستحواذ على الأراضي والثروات. فهدف المعركة الوحيد هو إقامة الدين .. وللجهاد خصائص ثلاث: فالمرحلة الأولى هي تعلُّم العقيدة الصحيحة، والتخلص من المفاهيم الخاطئة .. أمَّا الثانية فهي تحرير أراضي المسلمين من أيدي أعدائهم .. والمرحلة الأخيرة هي القتال لفتح الطريق لإقامة حاكمية الله في دار الكفر»[٢].

وعلى نحوٍ مشابه يصف حزب التحرير نفسه بأنه «حزبٌ سياسي مبدؤه الإسلام، فالسياسة عمله، والإسلام أيديولوجيته، والهدف إقامة الخلافة». وفيما

---

(١) كل الاقتباسات من مواد منشورة على الإنترنت تعكس المحتوى الذي كان موجودًا في الفترة ما بين يناير وسبتمبر ٢٠٠٢. وبعض النصوص التي كتبت في هذه الفترة قد طالها تغيير أو تعديل منذ ذلك الحين، وإن لم يكن تغييرًا جوهريًا.

(2) Green, Shaikh Abdur-Raheem, "Authenticity of the Quran," *Islamic Knowledge Bank*, Hezb-e-Islami Afghanistan, 1994. On line at: http://www.hezb-e-islami.org/quran.html (as of June 3, 2003).

يتعلق بالحكم «يجب أن يكون الدستور والقوانين هي الأحكام الشرعية»، ولا يمكن بحالٍ أن يكون الحكم جمهوريًا، «فالنظام الجمهوري يقوم على النظام الديمُقراطي، وهو نظامٌ كُفري. أمّا في [النظام الإسلامي] فالحاكمية للشريعة الإسلامية لا للأمة، إذ المشرِّع هو الله. كما أن الخليفة وحده هو الذي يملك حق تقرير قواعد الدستور واستخلاص الأحكام من كتاب الله وسنة رسوله. وعلى هذا فلا يجوز القول بأن نظام الحكم في الإسلام نظامٌ جمهوريٌّ، أو التحدث عن جمهوريةٍ إسلاميةٍ»[1].

٢- تَعَدُّد الزوجات:

يقبل **الأصوليون** تعدُّد الزوجات. وقد أعادت طالبان العمل به في أفغانستان[2]، ليُساء استخدامه في أكثر الحالات. وغالبًا ما يكون زواج الأطفال نتيجةً مُلازمةً لتعدُّد الزوجات؛ فهو شائعٌ في المجتمعات التي يُسيطر عليها **الأصوليون**، أو المناطق التي تخضع للتقليديين المحافظين. كذا تمارس طالبان، وتنظيم القاعدة في أفغانستان؛ الزواج القسري[3]، والذي يقبله القرآن أثناء الحرب.

أمّا **التقليديون** الإصلاحيون والمحافظون الذين يعيشون في دولٍ غربيةٍ، أو في دول لا تدعم هذه الممارسة الاجتماعية؛ فلا يُشجِّعون تعدُّد الزوجات. بل يتنصل بعضهم من تلك الممارسة لإيمانهم بوجوب احترام المسلمين لقوانين البلاد التي يعيشون بها. كذا لا يُبدون اعتراضًا على المسلمين المتزوجين أصلًا في بلادهم، والذين قد يرغبون في زوجةٍ ثانيةٍ في البلد الغربي الذي نزحوا إليه للعمل

---

(١) راجع صفحتي «التعريف» و«ثقافة الحزب» على الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب التحرير.

(٢) كأنهُ كان مُعطَّلًا قبلها! (الناشر).

(٣) الزواج بالإكراه (Forced Marriage)، ولم أجد له وجهًا! ولا أعرف هل تعني التسرّي أو التمتع بملك اليمين! (الناشر).

أو الدراسة. والمواقع الإلكترونية المخصصة للمسلمين المغتربين تُقدِّم النصائح للعرائس المحتملات اللاتي قد يشعُرن بالتردد[1]. ويعارض التقليديون الأقرب لنهاية الطيف الحداثية تعدد الزوجات، وكذا يفعل من يرون القضية لا تستحق ما تُثيره من استنكارٍ وازدراء غير المسلمين. ومما لا شك فيه أن القرآن يُجِيز التعدد، كما أن محمدًا وقادة الإسلام الأُوَل قد مارسوه[2]. من ثم فليس بمقدور التقليديين إنكاره، بل على العكس؛ يشعرون بوجوب الدفاع عنه. ولذا يتذرعون بالحجج التالية لتسويغه في نظر المحدَثين:

فهم يشيرون إلى أن مُحَمّدًا لم يُعَدِد طَوالَ حياة زوجتِهِ الأولى، خديجة؛ وهي الفترة التي بدأ فيها نزول الوحي، ويعتبرون ذلك هو المثال الذي ينبغي أن يحتذيه المسلمون.

ويقولون إن تعدد زيجات مُحَمَّد كان لدافع سياسي أو اجتماعي وليس شخصيًا. لذا يرى هؤلاء أن بعضًا من تلك الزيجات كانت اسميَّةً فقط؛ تقويةً لتحالفٍ سياسي أو رعايةً لأرملة صحابي[3]. ويُعَضِّدون ذلك بأن تعدُد الزوجات في صدر الإسلام كان أحد أشكال التضامُن الاجتماعي؛ استجابة لنقص الرجال بسبب الحروب. ولصيانة فائض النساء، ومنهُنّ الأرامل اللائي يحتجن لمن يعولهن ويحميهن.

ويؤكد آخرون أن تعدُد الزوجات قد حل محل الوضع المزري للمرأة في مجتمع ما قبل الإسلام؛ فقصر التعدُد على أربع نساءٍ يُعامَلنَ بتساوٍ ويُضْمَن لهنَّ وضع اقتصادي وشرعي مستقر لهو تحسُّنٍ جليٌّ.

---

(١) كل الاقتباسات من مواد منشورة على الإنترنت تعكس ما كان موجودًا في الفترة بين يناير وسبتمبر ٢٠٠٢. وبعض النصوص التي كتبت في هذه الفترة قد طالها تغيير أو تعديل منذ ذلك الحين، ولم تبق على حالتها الأصلية.

(٢) وكذا خلفهم من المسلمين إلى اليوم! (الناشر).

(٣) للرجوع إلى أحد الأدبيات التي تُفنِّد تلك الأقوال، راجع:

Calislar, Oral, *Islam'da Kadin ve Cinslik*, Istanbul, Turkey: Cumhuriyet Press, 1999.

ويُردد **التقليديون** الإصلاحيون أحيانًا حُجج **الأصوليين**؛ بأن تعدد الزوجات يمكن اعتباره مبعث راحةٍ للنساء اللاتي يتشاركن تربية الأبناء والأعمال المنزلية، ومن ثم يتبقى لديهن وقتٌ للإنفاق على اهتماماتهن الأخرى. وهم يؤكدون على أن التعدد أرقى مما طرأ على الغرب؛ فمُعَدَّل الطلاق المرتفع في المجتمعات الغربية الصناعية هو في الواقع أحد أشكال تعدد الزوجات التسلُسلي[1]. وهو خيرٌ من الطلاق الذي يتضمن الهجر، ومن ثم إيلام النساء والأطفال المعنيين، في حين يُعطي التشريع الإسلامي المرأة التي تزوج عليها زوجها الحق في معاملةٍ متساويةٍ ماليًّا وعاطفيًّا، بل وجنسيًّا أيضًا.

أمَّا النساء اللائي يجدن في التعدُد إساءةً لهُنَّ، فمن حقِّهِن شرعًا –كما يقول **التقليديون**– أن يشترطن في عقد النكاح ابتداءً ألا يتخذ أزواجهُن زوجات أُخريات.

وهناك رأي مُعَقَّدٌ بعض الشيء يتداوله **التقليديون** كثيرًا، ومُفَاده أن الأمر بالمساواة بين الزوجات هو نوعٌ من التقييد التشريعي؛ إذ لما كان تحقيق هذا العدل مُستحيلًا كما يؤكد القرآن، فإن الإسلام في الحقيقة يُبطِلُ التعدُّد.

وهناك نصٌّ نموذجي يجري على هذا المنوال، لـ «رُقية مقصود»:

«اقتصر الرسول على خديجة طوال حياتها التي امتدت معه إلى ٢٤ عامًا. وبعد وفاتها تزوَّجَ بسَوْدَة الأرملة، ثم خطب عائشة ابنة صاحبه. وبعد استشهاد كثيرٍ من المسلمين في الغزوات؛ نزل الإذن للرجال بالزواج حتى أربع زوجاتٍ. أما النبي فكان له وضعٌ خاصٌ؛ إذ بلغ إجمالي عدد زوجاته ١٣ امرأةً، وكُنَّ جميعًا –باستثناء عائشة– أرامل ومطلقاتٍ بحاجةٍ إلى رعايةٍ ...

---

(١) تعدد الزوجات التسلسلي (Serial Polygamy): هو مصطلح يُطلق على كثرة وتكرار الطلاق وإعادة الزواج بأخريات، ويُعتبر في الغرب أحد أشكال «التعدُّد القانوني»؛ أي المقبول قانونًا! (الناشر)

ويجوز تعدُد الزوجات إذا أعجز المرض الزوجة عن رعاية زوجها وأسرتها، أو أصابها الجنون. أفيبقى الرجل طوال حياته دون استمتاعٍ جنسي؟ أم يُطَلِّق زوجته البائسة؟ أم يتزوج بأخرى؟»[١].

(وكاتبة هذه السطور، رغم أنَّها امرأةٌ، لم تُوَضِّح لماذا لم تُعامَل المرأة بالمثل؛ ويُسْمَح لها بالتزوُّج بأكثر من زَوج)[٢].

بنفس الروح، يكتُب «أكبر أحمد»، التقليدي الإصلاحي الأمريكي الجنسية[٣]؛ والذي حصل بكتابه: «الإسلام اليوم» على جائزة جريدة «لوس أنچليس تايمز» لكتاب العام. يقول في نفس الكتاب:

«يشيع في الغرب تصورٌ مغلوطٌ، يصعُب القضاء عليه؛ عن الحياة الأُسريَّة في الإسلام بوصفها جنةً للرجال؛ يحظى فيها كُلٌّ منهُم بأربع نساءٍ على أقل تقديرٍ ... لقد أجاز القرآن، بِكُل وضوحٍ، للرجال التزوُّج بأكثر من امرأةٍ، وفي بعض الأحوال يكون ذلك ضرورةً اجتماعيةً[٤]**. لكن القرآن يُضيف شرطًا بعقبها**[٥]**، وهو شرطٌ حاسمٌ يقيد مسألة التعدد. والواقع أن القرآن قد جزم في موضعٍ آخر بصعوبة التعدُّد**[٦]**. بل إن روح النص القرآني تؤكد مبدأ الاقتصار على زوجة واحدة فحسب؛ لذلك فالمسلمون لا يعتذرون أو يدافعون عن تعدُّد الزوجات»**[٧].

---

(1) Maqsood, Ruqaiyyah, *Islam: Contemporary Books*, Chicago: McGraw-Hill, 1994a, pp.182-183.

(٢) كاتبة السطور، التي تسخر منها المؤلفة؛ بريطانية مسيحية من أصل أنغلوسكسوني لكنها تحولت للإسلام! (الناشر)

(٣) الباكستاني الأصل! (الناشر)

(٤) ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣].

(٥) ﴿فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تَعۡدِلُواْ فَوَٰحِدَةً﴾ [النساء: ٣].

(٦) ﴿وَلَن تَسۡتَطِيعُوٓاْ أَن تَعۡدِلُواْ بَيۡنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوۡ حَرَصۡتُمۡ﴾ [النساء: ١٢٩].

(7) Ahmed, Akbar, *Islam Today*, New York: Tauris Publications,2001, p. 152.

أمَّا **الحداثيون** فليسوا بحاجة إلى التورُّط في مثل تلك التفصيلات. فَهم يرون أن «تغيُّر الزمان» يستتبعه تَغَيُّر الأخلاقيات والعادات، وما كان مقبولًا منذ مئات السنين لم يَعُد مَقبولًا اليوم، وبطبيعة الحال فالقرآن حمَّال أوجهٍ. وبدلًا من الغرق في تفاصيل لم تَعُد تُنَاسِبُ وضع العالم الحديث والمتمدن؛ ينبغي الاهتمام بجوهر تعاليم النبي محمَّدٍ، وسوف يتَّضِح حينئذٍ أن النبي كان يُجاهد في سبيل المزيد من التوافق والعدل والمساواة، كأُسُسٍ تضبِط التفاعُل الاجتماعي. ولأنه كان مُصلحًا اجتماعيًّا، فإن الإصلاحات الاجتماعية هي عين الانسجام مع روح الإسلام وتعاليمه.

٣- الحدود الجنائية الإسلامية:

يُدافع **الأصوليون** وكثيرٌ من **التقليديين** المحافظين عن القيمة الزجرية للعقوبات الجنائية الإسلامية القاسية. لكن ليس هذا موقف **التقليديين** الإصلاحيين في العادة. ولأنهم تقليديون، فهم غير قادرين على انتقاد تلك الحدود أو إنكارها، وبدلًا من ذلك يسعون للالتفاف عليها.

فهم يلتفون على حالة السرقة، مثلًا؛ بالادعاء أن معظم حالاتها تقع خارج التحديد القانوني للظروف التي تقتضي قطع اليد. فإذا وقعت السرقة بدافع الفقر أو الجوع أو الحاجة الملحة لتوفير حاجات الأسرة؛ تمت تبرئة السارق، وأُلقي اللوم على المجتمع الذي دفع بالشخص لارتكاب الجريمة. أما إذا كان دافع السرقة عبثيًا، فإنه يعكس خللًا عقليًا، وهو ما يُعَدُّ ظرفًا مُخففًا يُعفى بموجبه الـمُخطئ من العقوبة القاسية[١].

إن الكيفية التي تتعامل بها الدول الإسلامية مع هذه المعضلات؛ تعكِس القوى الفاعلة بداخلها. فباكستان، على سبيل المثال؛ مأوى لجماعةٍ أصوليَّةٍ

---

(1) Maqsood, Ruqaiyyah, *Islam*: Contemporary Books, Chicago: McGraw-Hill, 1994a. P. 137.

صاخبةٍ ونشطة سياسيًّا، كما أن قطاعًا مُعتبرًا من شعبها تقليدي له وزنه، وعلى المستوى السياسي هي راغبةٌ في الاندماج في المجتمع الدولي الحديث. فكيف تُوَفِّق بين تلك الأهداف في قضية العقوبات الجنائية الإسلامية؟ إن التخلي عن تطبيق الشريعة الإسلامية سوف يُثير الأصوليين وفئاتٍ من التقليديين، كما أن قطع الأيدي ورجم الزناة قد يؤديان إلى إدانةٍ دوليةٍ تزيد من عُزلة الحداثيين في الداخل ومعهم بعض التقليديين. والحل هو فرض أحكام الشريعة (التقنين النظري) ولكن دون تنفيذها[1][2].

وباستطاعتنا تطبيق المنهج بشكلٍ معكوس لنستخلص أهداف دولةٍ ما من سياستها إزاء الشريعة. فإذا كانت الدولة لا تكتفي بالكلام عن الشريعة بل تفرض تنفيذ أحكامها؛ فإننا نستنتج أنها لا تهتم إلا بجمهور الأصوليين والتقليديين المحافظين، ولا رغبة لديها في الانضمام إلى العالم الديمُقراطي المعاصر.

وإلى جانب قطع الأيدي، وكذا الأرجُل لمن يُعاود السَّرِقة؛ فإن الشريعة الإسلامية قد فرضت حد الرجم للزاني المحُصَن والجلد لغيره. وهذه مسألةٌ محسومةٌ عند الأصوليين والتقليديين المحافظين القريبين منهم، وهو ما لا يصحُّ، إذ يكتنف هذه القضية غموضٌ شديدٌ في القرآن؛ الذي يقول في الزانيات: ﴿فَٱسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِى ٱلْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥].

فمن الممكن تفسير هذه الآية بأنه أمر بحبس الزانية حتى تموت اختناقًا أو جوعًا، ومن الممكن أيضًا تفسيرها بأنه حبسٌ انفراديٌّ حتى يأتي أجلها. لكن لم تُعاقب حالةٌ واحدةٌ استنادًا لأي التفسيرين في أي بلدٍ مسلمٍ، رغم أن الأمر بتنفيذ

---

(1) Reuters, "Pakistan Man Sentenced to Death for Blasphemy," Lahore, Pakistan, July 27, 2002.

(٢) وهذا ما فعله أنور السادات تمامًا ..! (الناشر)

العقوبة قطعي. وبدلًا من ذلك؛ يُحكم بالإعدام على الزُناة من الرجال والنساء إما بقطع الرقبة أو بالرجم أو رميًا بالرصاص، وإن كان الرجم أكثر شيوعًا.

والمهرَب الأكثر شيوعًا للتقليديين جميعًا هو تفسيرهم لقواعد إثبات الجريمة. فالاتهام بالزنا يتطلب أربعة شهود مسلمين. لكن النص السابق لا يُحدد ما ينبغي أن يراه الشهود. إلا أن العُلماء **التقليديين** يرون أن الشاهد هو من شهد واقعة الزنا فعلًا، لا من يورد دليلًا ظنيًّا يجعله يعتقد بوقوع الزنا. ليَصُبّ هذا في مصلحة المتهم.

لكن **التقليديين** لا يُلزِمُهم هذا الحكم بشيء، مما يدل على كونهم خارج دائرة الإسلام[1]. فعلى سبيل المثال؛ لم يكُن هناك شهودٌ في حالة امرأةٍ نيجيرية حُكِم عليها بالرجم. ففي حالتها؛ كانت ولادة طفل بلا زواجٍ دليلًا كافيًا، برغم أن القرآن والأحاديث لم يذكُرا مثل تلك الحالة، مع احتمال وقوع مثلها في تاريخ الإسلام المبكر. وعلى أية حالٍ، فإن هذا الحكم يُخَالف القرآن الذي يقول: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣]. وليس من الصعب اشتمال هذا المبدأ القرآني على عدم قتل الزانية بسبب ولدها من الزنا[2].

لكن **الأصوليون** لا يلتزمون المعنى الحرفي لنصوص الإسلام، وعلى رأسهم طالبان التي أعدمت النساء رميًا بالرصاص، وهو ما يخالف الشريعة الإسلامية التي جاءت قبل عصر البارود. كما قامت طالبان أيضًا بإعدام الشواذ؛ مُبتَدِعةً بذلك أمرين: حُكمُ الإعدام ذاته، وطريقة تنفيذه؛ إذ رُبِط الشاذّان إلى حائطٍ ودَهَسَتهما إحدى المجنزرات[3][4]. وبرغم أن القرآن لم يحدد طبيعة العقاب:

---

(١) يبدو أن العجز عن الفهم يؤدي للتكفير، ولو كان المكفَّر كافرًا! (الناشر).

(٢) وها هو الدين لفرط يُسره قد احتوى مُسيلمة! (الناشر).

(3) Rashid, Ahmad, *The Taliban*, New Haven, Conn.: Yale University Press, 2000.

(4) Amnesty International, "Afghanistan: Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment," ASA 11/015/1999, November 1, 1999. Online at: http://web.amnesty.org/library/index/ENGASA110151999?oper&of-ENG-AFG (as of September 3, 2003).

﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ فَإِن تَابَا وَأَصۡلَحَا فَأَعۡرِضُواْ عَنۡهُمَآۗ﴾[١]، لكنه لا يُمكِنُ أن يكون بواسطة جَرَّافةٍ. كما أنه من المستبعد أن يكون المتهمان قد أُعْطِيا الفرصة لاختيار التوبة، فرفضاها.

وقد فرضت الشريعة الإسلامية عقوبة الجلد لعدَّة جرائم منها شُرب الخمر. لكن الرأي العام الدولي (الغربي) لم يَعُد يعتبر ذلك لونًا متحضرًا من العقوبة. ولا يستطيع التقليديون تجاهُل النص الشرعي الواضح على هذه العقوبة، وكل ما يستطيعونه هو محاولة تسويغها وتسويقها. ومن الشواهد على ذلك ما كتبته المؤلفة الإصلاحية التقليدية «رقية مقصود»:

«ثمَّت قواعد واضحةٌ تحكُم عملية الجلد في الإسلام، فهو ليس ضربًا انتقاميًا متوحشًا تتحكم فيه الأهواء ... بل هو تأديبٌ شرعيٌ مُنضبطٌ بضابطي العدل والرحمة، ومرهون بشروط التطبيق، بما في ذلك تأجيل العقوبة إذا مرض المتهم، وعدم جلد الوجه أو الرأس أو العورات. وبالنسبة للنساء يشترط ارتداءهن كامل ملابسهن، والسماح لهُنَّ بالجلوس، وألا توقع العقوبة في حرٍّ أو بردٍ شديدٍ .. وهكذا»[٢].

وكما هو الحال مع الزنا، فيمكن تقليص مُعدلات توقيع العقوبة، بإضافة أعباء الإثبات. فعلى سبيل المثال؛ هناك عددٌ من الأحاديث تنهي المؤمنين عن التجسُّس، وتتبُّع عورات الناس. ويمكن استخدامها في الجدل حول شرب الشخص للخمر في بيته مُسترًا وأنه ينبغي ألا يُعاقَب عليه؛ فهو فعلٌ لا يُمكِنُ اكتِشَافُهُ، ما لم يُنتَهَك النهي الشرعي عن الفضول والتجسُّس.

---

(١) النساء: ١٦.

(2) Maqsood, Ruqaiyyah, *Islam:* Op. cit., p.138.

٤- الأقليات:

صورة الأديان التوحيدية[١] في النص القرآني هي صورةٌ مشوشةٌ، فالقرآن يحتوي على آياتٍ عدائية وتحريضية ضد اليهود والمسيحيين، لكنه يحتوي كذلك على بعض الآيات التصالُحية، وهو ما يمكن تفسيره في إطار الظرف التاريخي؛ إذ كان المجتمع الإسلامي الأول في حالة حربٍ مع هذه الطوائف[٢].

وبوجهٍ عام، يُسمح لغير المسلمين الذين يعيشون تحت الحكم الإسلامي؛ بممارسة شعائرهم بلا عوائق. كما أن الإسلام يَحُضُّ الأزواج المسلمين على السماح لزوجاتهم اليهوديات والمسيحيات؛ بممارسة شعائر دينهن بحُريَّة. كذلك يحق للأقليَّات تشكيل محاكمها وتطبيق شرائعها في الشئون المدنية. وتاريخيًا؛ كانت الأقليات محظوظةً نسبيًا في ظل الإمبراطوريات الإسلامية.

إلا أن **الأصوليين** لم يستمرّوا على ذات النهج؛ بل كانوا يميلون إلى قمع من يعيش تحت سُلطانهم من غير المسلمين. فالجماعات الإرهابية الأصولية في باكستان كانت تهاجم الكنائس وتقتل المتعبِّدين. أمَّا في السعودية، فليس باستطاعة المسيحيين واليهود إقامة كنائس أو معابد. كما أن السلطات هناك لا تُراعي أعيادهم الدينية[٣].

وقد فرضت حركة طالبان أحكامها على الجميع[٤]، فعندما تبنَّت التفسير

---

(١) أحد الخرافات الشائعة هي مقولة: «الأديان التوحيدية»؛ في حين أن القرآن يُصرح بشكل قطعي أن دين الأنبياء كلهم هو الإسلام بغض النظر عما أحدثه متسبوهم. (الناشر)

(٢) الوجدان الإمبريالي لا يستطيع تفسير النص الإلهي المقدس إلا باعتباره منتجًا للسياق التاريخي و«الحرب»، ومن ثَم يجب التخلي عنه في حالة «السلام»! (الناشر).

(٣) لجزيرة العرب خصوصية يعرفها كل مسلم؛ فهي أرض حرام لا يجوز للمشركين سكناها، وهو وضع قديم قدم سورة التوبة. لكن ما تتحدث عنه الكاتبة هو ما استجد بعد استقدام الأمريكيين عام ١٩٩٠م (الناشر).

(٤) لم تكن وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حكومة طالبان نسخة من مثيلتها السعودية فحسب، بل كانت هيئة المطوعين السعودية تقوم على تدريبها وتمويلها كذلك. راجع:

- Fisk, Robert, "Saudis Secretly Funding Taliban," *The Independent*, September 2, 1998.

الوهابي الخاص بمنع المرأة من قيادة السيَّارات، طبقته على النساء الأجنبيات العاملات مع المنظمات غير الحكومية (NGOs). صحيح أنه قد تم إعفاء الهندوس من صلاة الجماعة، لكن ذلك قد تم مقابل وَسْمهم بعلامةٍ خاصةٍ؛ رُقعًا قماشية صفراء تُميزهم.

أمَّا **التقليديون**، فإنهم أميل إلى العالمية؛ برغم أن من أهدافهم إقامة مجتمع إسلامي وتشجيع التحول للإسلام. ونظريًا؛ يُفترَض تحقق ذلك المجتمع عن طريق الأسوة الحسنة والإقناع، لا عن طريق الإكراه.

5- ملبس المرأة:

من وجهة نظر موضوعيةٍ بحتةٍ، فمن المستغرب أن تثير قضية الحجاب كل هذا القدر من الاهتمام؛ إذ من الواضح أن القرآن لا يفرضه. فالقرآن يتحدث عن ملبس مُحتشم وسلوك حييٍّ لكُلٍّ من الرجال والنساء، وهو لم يُحدد مُراده بوضوحٍ في مسألة الملبس، لكنه وضع مبدأين استرشاديين هما: العُرف المحلِّي، ومكانة الشخص في المجتمع؛ أي عمله. فالحجاب لم يُفرَض إلا على مجموعة معيَّنة من النساء هُنَّ زوجات النبي؛ اللاتي طُلِبَ مِنهُنَّ الاحتجاب حرفيًّا. وهذا الحُكم تضمنته سورةٌ متأخرةٌ تتحدث بشكلٍ خاصٍّ عن اختلاف وضع نساء النبي عن غيرهن من النساء؛ إذ يُطلب مِنهُنَّ مراعاةُ ظروفهن غير العادية وقبول القيود الاستثنائية؛ مثل عدم زواجهن بعد موت النبي وارتداء ملبسٍ خاص يُغطِّي أجسادهن، في مقابل وعدٍ بـ «مُضَاعفة الأجر» لهن امتيازًا عمن سواهُنَّ.

والحداثيون، ومعهم مجموعة تقدُميَّة من **التقليديين** الإصلاحيين؛ يؤكدون على هذا، وأن ما ورد في القرآن والسنة النبوية هي قواعد ينبغي مراعاتها في الملبس: فالاحتشام يعني ألا يجذب الملبس الانتباه. وحيث لا يكون الحجاب ملبسًا للأغلبية، فإنه يؤدي إلى النقيض؛ إذ يجذب انتباه الناس للمرأة ويتسبب في تحديق

العيون فيها، وهو ما ينبغي تجنبه أصلًا إذا كانت مُحتَشِمة. ثم يستدلون بقاعدتين أساسيتين في القرآن هما: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾[1]، و﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾[2]. فالضغط على المرأة لارتداء ملبسٍ معينٍ لم تختره بإرادتها، وتقييد قدرتها على العمل، واستهدافها بالعدوان أو بالتمييز، وإنزال الضرر بها وبصحتها؛ يتعارض قطعًا مع الأمرين السابقين.

أمَّا **الأصوليون والتقليديون** النصوصيون، فقد انخرطوا في نقاشاتٍ مُطوَّلة حول ملبس المرأة؛ موازنين بين إيجابيات كل حُجَّة وسلبياتها قبل الوصول إلى حكمٍ ما. وتحوي كثير من المواقع الإلكترونية فتاوى العلماء حول المسألة ورحلة البعض على مدى سنوات البحث الطويلة؛ وهي مواقع مشهورة شُهرَةَ روايات الفتيات التي يَصِفنَ فيها أسباب ارتدائهنّ أو نبذهن الحجاب.

لكن **الأصوليون** المتطرفون يتجاهلون هذا الحِجَاج؛ لأن القضية عندهم محسومةٌ، فالحجاب فريضةٌ. والواقع أن إحدى سمات الممارسة الفقهية عند الأصولية المتطرفة هي انتقائيتها، فهم يقفون عند هذا الجزء من الآية التي تُناقش القضية: ﴿وَقُل لِّلۡمُؤۡمِنَٰتِ يَغۡضُضۡنَ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِنَّ﴾[3]، متجاهلين الآية التي تُخاطِب الرجال: ﴿قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾[4]. ورغم أن العبء الأكبر في الحفاظ على «الأخلاق العامة» أنيط بالمرأة؛ التي يجب أن تقبل بملبس يُقيّدها ويعزلها عن المجال العام، فإن الذكور **الأصوليين** ليسوا مُعْفَيْنَ بشكل كُلّي. فحسبما ورد على صفحات موقع «نداء الإسلام» الأصولي الاسترالي؛ يجب أن يُربَّى الأطفال على التحفُّظ والشعور بالتوتر في حضور الجنس الآخر، وأن يشعروا بالارتباك بسبب أجسادهم، يقول نصًّا:

---

(١) البقرة: ٢٥٦.

(٢) البقرة: ١٨٥.

(٣) النور: ٣١.

(٤) النور: ٣٠.

«يجب علينا اتخاذ الرسول قدوةً حسنةً؛ روى أبو سعيدٍ الخدري (أن الرسول كان أشد حياءً من العذراء في خدرها)[١]. فإذا ما غرسنا هذا في الأطفال منذ سنٍّ صغيرةٍ، فإنهم بمشيئة الله سيستحون متى اقتربوا من الجنس الآخر، ولن يتصرفوا بطريقةٍ لا تليق»[٢].

إن هذه الفرضية التي تعتبر الشخص الذي نشأ على الشعور بالتحرُّج والعُصَابِيَّة إزاء الجنس؛ أحرى من غيره بالسلوك اللائق في هذا المجال، تتوقف -كما هو واضح- على طبيعة تعريف كل منا للسلوك اللائق[٣].

ومهما يكن من أمرٍ، فإن قضية الحجاب تم تسييسها بشكلٍ مفرطٍ. يقول أحد الخبراء[٤]: «لقد صار الحجاب رمزًا للتقليديين والأصوليين. فجرى تسييسه ووظفته الجماعات المعادية للغرب في هذا السياق؛ من تركيا إلى ماليزيا، وفي أرجاء العالم العربي. وينبغي أن تتوقف الحكومات الغربية، خصوصًا الولايات المتحدة، عن الإشارة إلى حق المرأة في ارتداء الحجاب؛ بوصفه حقًّا ديمقراطيًّا بسيطًا. فالحجاب في الواقع أكثر من ذلك. كما أن الرسالة الكامنة خلفه شديدة الخطورة».

---

(١) رواه البخاري.

(2) Islam, Amatullah, "Preventing the G-B Relationship," *Nida'ul Islam Magazine*, Vol. V, No. 22, February– March 1998. Online at: http://islam.org.au/articles/22/index.htm (as of June 3, 2003).

ولاحظ أن عنوان المقال الذي اقتبسنا منه هذه الفقرة يستخدم الحرفين: G-B كاختصار محتشم لـ Girlfriend-Boyfriend، التي تشير إلى علاقة مستبشعة بين الجنسين، لدرجة عدم التلفظ باسمها. ولا بد في هذا المقام من التذكير بالانطباع الذي يخرج به الإنسان من الأحاديث بأن محمدًا كان يتصرف على طبيعته في حضور النساء. فقد كان يُحب صحبة صديقات عائشة، وبقي في الغرفة عندما زُرنها ليلعبن الموسيقى. كما داعب بعض جاراته وأسداهُنَّ النصح في عدد من الأمور الشديدة الخصوصية.

(٣) لاحظ كيف تؤول المؤلفة مفهوم الحياء ليناسب سياقها. أما الأخطر فهو حديثها عن النبي في الهامش أعلاه كأنه قِسّ بروتستانتي أمريكي «يُداعب» جاراته ويحب «صحبة» صديقات زوجته! (الناشر).

(3) Birol Yesilada, personal communication, March 2003.

٦- ضرب الزوجات:

لا يرى **الأصوليون** بأسًا في ضرب الزوجات. أما المتطرفون منهم، فإن ذلك يتّسق وتصورهم لهرمية المجتمع وتبعية المرأة. أمّا **الأصوليون** النصوصيون فيَرَوْنَ ذلك مُتمشيًا مع نهجهم الشمولي الصارم في ضبط السلوك الإنساني؛ والذي يتضمن مؤسسات الشرطة الدينية المسلحة بالسياط والعصي؛ والتي تجوب الشوارع لتراقب طول شعر الرجال ومواظبتهم على الصلوات، وعدم وجود طلاء على أظافر النساء.

ويقبل **التقليديون** المحافظون أيضًا هذه الممارسة[١]، مع التفرقة بين الوعظ، الذي نادرًا ما يلجأ إليه الزوج لتقويم سلوك زوجته، وهو سلوكٌ مقبولٌ، وبين الممارسة المتعسّفة للعنف الأسري، وهو ما يرفضونه.

أمّا **التقليديون** الإصلاحيون؛ فإذا كانوا لا يوافقون عادةً على ضرب الزوجات إلا أنهم يلجئون للتأويل.

﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِي ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا۟ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٣٤].

تنطوي هذه الآية القرآنية على غموضٍ في موضعين: في اللفظ المحدد لنوع السلوك الذي يسوغ مثل هذا الفعل، وفي اللفظ الذي يصف رد الفعل. وقد يسعى البعض لاستجلاء الغموض في الآية؛ مُدَّعيًا أنها لا تنطبق إلا على حالات الإساءة

---

(١) وليس للزوجة الناشز حق شرعي في الاعتراض على ممارسة زوجها سلطته التأديبية. فالشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى الأنظمة التشريعية الأخرى؛ تعترف بحق الزوج في تأديب زوجته على نشوزها.

راجع مثلًا: عبد الرحمن دوي؛ مدير مركز الدراسات الشرعية بجامعة أحمدو بيلو، زاريا، نيجيريا:

- Doi, Abdur Rahman, "Women in Society," Zaira, Nigeria: Ahmadu Bello University, Center for Islamic Legal Studies, 2001. Online at: http://www.usc.edu/dept/MSA/humanrelations/womeninislam/womeninsociety.html (as of September 8, 2003).

الشديدة. وأن بقاء هاتين النقطتين غير محددتين في النص القرآني، لا يعني أن أصحاب محمدٍ كانوا لا يعرفون ما تعنيه الآيات، برغم ما يذهب إليه البعض من أن اللفظ العربي المستخدم في وصف حالة الإساءة هو إلى «التمرد» أقرب منه إلى «العصيان»، وإنها قد تكون إشارةً للردَّة أو «النشاط السياسي الهدَّام» للزوجة.

وفي إطار اهتمام العلماء التقليديين باستجلاء غموض اللفظ الثاني، فإنهم قد يُسوِّدوا عشرات الصفحات ليصلوا إلى أن النص القرآني لم يقصد «الضرب» ولا حتى «اللكم»، بل: «الوخز برفقٍ»[١].

ويرى القرضاوي جواز لطم الزوجات بشرط الابتعاد عن الوجه. وقد نشرت مجلة «اسلامِك هورايزُنز Islamic Horizons» الأمريكية، في عددها الخاص بقضية العنف الأسري؛ رأيًا حاسمًا بخصوص تطبيق هذه الآية. إذ تمنح الأزواج حق تأديب زوجاتهن الناشزات؛ ببضع «وخزاتٍ خفيفةٍ» بـ «السواك». ليختم الكاتب واصفًا هذا التصرف بأنه «معقولٌ ومحترمٌ ولا غبار عليه، إذ أن صيانة كرامة كلا الزوجين أمرٌ مطلوبٌ»[٢]. ولن نجد شاهدًا على عجز التقليديين المسلمين، بما فيهم الجناح الإصلاحي؛ عن مواجهة التحديات المعاصرة، خيرًا من النص السابق؛ الذي يقترح بكُل جديَّة فضَّ الرجل خلافه مع زوجته، بوخزها بالسواك؛ كدليلٍ على علاقة الاحترام بينهما![٣]

أما بالنسبة للحداثيين، فليست هذه المسألة بمُعضِلَة على الإطلاق. فكما هو حال العهد القديم، فإن بالقرآن أشياء لا تُناسِب مُجتمعاتِنا اليوم، وليس ثمة حاجة

---

(1) Rauf, Abdul, *"Marriage in Islam,"* 2002. Online at: http://www.jannah.org.

(2) Abusulayman, Abdulhamid, "Chastising Women: Domestic Violence—An Islamic Response," *Islamic Horizons*, Vol.32, No.2, March/April 2003, p.22.

(٣) جليّ تطرّف الكاتبة؛ فهي ترى في هذا الحلّ مخرجًا «هزليًا»؛ لأنها ترفُض العنف وتُقبِل على نقضيه: الديانة! أما الحلول الوسط فلا تستسيغها! (الناشر)

لمحاربتها. أضف إلى ذلك أنهم يَشُكُّون في صحة السورة كلها؛ إذ تتعارض مع سلوك النبي، بل ومع آياتٍ أخرى للقرآن، ومع جلِّ الأحاديث التي تتناول العلاقات الزوجية. إن هذه الأحاديث التي تتعارض مع العنف بين الزوجين، لا تجد طريقها إلى المواقع الإلكترونية للأصوليين والتقليديين المحافظين، وعلى رأسها الحديث الذي يوضح أنه من الهمجية بمكانٍ؛ ضرب شخص نُقيم معه علاقة حميمة[١].

ومشهورٌ أمر النبي للرجال لحظةَ وفاته أَنِ «**اتقوا الله في النساء**». ونتيجة لاهتمام الصحابة بحياة الرسول الخاصة؛ فإن لدينا ثروةً من الروايات عن إدارة النبي الخلافات بينه وبين أزواجه. وهي الروايات التي تكشف أن النبي كان عندما يغضب؛ يُلقي بملاحظات تَهَكُّمِيَّة أو يعبس ويشكو إلى حميه. وفي إحدى المرات انقطع عن زوجاته شهرًا كاملًا في«طابقٍ منعزلٍ».

إن القرآن لم يُسَجَّل كتابة إلى ما بعد وفاة النبي بزمنٍ، وقد تم تجميعه حينئذٍ من شذرات لحاء الشجر أو العظام التي كَتَب عليها شهود الوحي نصوصَه، وكذا من صدور الصحابة الذين حفظوا بعض السور القرآنية، فأَمْلَوْها على أحسن ما يستطيعون التذكر. وهو ما نتج عنه كتابة عدَّة نُسَخٍ من القُرآن كُلٌّ منها مختلفة عن الأخرى[٢]. وسَدًّا لأبواب الخلاف، تم التخلُّص من جميع النسخ ما عدا واحدة[٣]. ومن «المعروف» أنه في أثناء هذه العملية قد ضاعت سورتان على الأقل. ويُشير

---

(١) لعل البحث يُشير إلى قوله ﷺ: «يعمد أحدكم فيجلد امرأته جَلْد العبد، ولعله يُضاجعها في آخر يومه» (المترجم).

(٢) إحدى شبهات المستشرقين القديمة، والتي تسعى لتصنيف القرآن المتواتر مع الأناجيل المحرَّفة في خانة واحدة. وهناك عدد ضخم من الأدبيات قامت بتفنيد هذا الهراء. (الناشر).

(3) Parwez, G. A., "Holy Quran According to Our Traditions," in G. A. Parwez, *The Status of Hadith ... The Actual Status of Hadith*, Aboo B. Rana, tr., 2002. Online at: http://www.toluislam.com/pub_online/position/hadith11.htm as of September 8, 2003).

الحداثيون إلى احتمال إضافة بعض السور خطًّا إلى النصِّ القُرآني، أو حتى تسجيلها بغير تدقيقٍ. أمَّا التقليديون الذين يُجِلُّون القرآن –بل والورق المطبوع عليه أيضًا– ويؤمنون بعصمته وإلهيته حرفًا حرفًا، فإنهم يعتبرون هذه الفكرة كُفْرًا[1].

---

(١) هذه ليست «معتقدات» التقليديين، ولا هُم في ذلك بدعٌ من غيرهم؛ فهـذه أحـد أصـول الإسلام: الإيمان بعصمة الوحي وإلهيته. (الناشر)



الفصل الثاني

إيجاد شركاء لترويج الإسلام الديمُقراطي؛

الخيارات المتاحة

تحتاج عملية ترويج الديمُقراطية في العالم الإسلامي والمساعدة البناءة في تطوير الإسلام؛ تحتاج إلى جهودٍ طويلة المدى. فكُل الأطياف المذكورة آنفًا، تُمثِّل احتمالات وتحديات مختلفة حال فحص إمكانات الشراكة معها. وإن «الإلقاء بثقلنا» في الصراع القيمي الحالي يستلزم منا تحديد غايتنا بعنايةٍ؛ تجنبًا لأية تداعيات غير مقصودةٍ.

١ - العلمانيون:

برغم الغموض الذي يشوب هذا التصوُّر، فإن الديمُقراطيات الغربية ترتكز على الفصل بين الدين والدولة، وهو ما يستتبع أن يكون **العلمانيون** هم حلفاءنا الطبيعيين في العالم الإسلامي[١].

---

(١) المصطلح ذاته توضيح لما نقصد. إننا لا نتحدث عن: «العالَم البوذي» أو «العالَم المسيحي»، ومصطلح «Christendom» الذي يعني «العالم المسيحي»، الذي كان له بُعد جغرافي في وقت من الأوقات؛ قد بَطُل منذ فترة. ورغم ذلك فالخطاب السياسي الدولي المعاصر يتحدث بشكل عام عن: «العالم الإسلامي» أو «الدول الإسلامية».

لكن الإشكالية كانت ولا تزال في أن مشاعر كثيرٍ من العلمانيين، ذوي الأهمية في العالم الإسلامي؛ سلبية تجاهنا. بل مُعادية عداءً مُفرطًا، لأسبابٍ متنوعةٍ. فالأيديولوجيات اليسارية، وخطاب العداء لأميركا، والقوميّات العدوانية، والهياكل السياسية الاستبدادية التي لا يزينها سوى بعض الزخارف الديمُقراطية الشكلية؛ تُعد أبرز التجليات العلمانية في البلدان الإسلامية حاليًا.

العائق الآخر يَتمثَّل في الافتراضات المسبقة للمنظِّرين وصانعي السياسة الغربيين، بأن العالم الإسلامي لا تُلائمه العلمانية بنفس الطريقة التي تتلائم بها مع ثقافاتٍ أخرى؛ إذ يُرى الإسلام كدين سياسي ودُنيوي أصلًا، وأن العلمانية في العالم الإسلامي محصورةٌ في نطاقٍ ضيقٍ؛ ولذا فلا معنى للارتباط بآفاقها الضيقة والمراهنة على نجاحها.

إلا أن هذه القراءة غير دقيقة؛ فالأنظمة العلمانية استطاعت الوصول إلى السلطة ونيل الشرعية، وإحراز الشعبية أيضًا، كما اكتسبت الحركات العلمانية أتباعًا كثيرين[١]. فتُركيا، أحد أنجح البلدان في العالم الإسلامي؛ قد حققت تقدُّمها من خلال سياسةٍ علمانيةٍ شرسةٍ. وهي مثال درامي على نظامٍ سياسي مُسلم حوَّل نفسه في وقتٍ قصيرٍ من دولةٍ عُثمانيةٍ عميقة التمسُّك بالإسلام، إلى نظامٍ علمانيٍّ. وبهذا المعنى فإن الحالة التُركيَّة هي حالة مفتاحية، وربما بأكثر مما تُظهِره السياسة الغربية[٢].

ومن مفارقات ما بعد الحادي عشر من سبتمبر أن «درجة العداء» لنا قد زادت بشكلٍ ملحوظٍ، كما أننا أصبحنا مستعدين لقبول أوضاعٍ تنطوي على عداءٍ سافر للغرب والولايات المتحدة والقيم الغربية، ولغة هجومية ومواقف متشددة

---

(١) راجع:

Kramer, Martin, "Misstating the State," *Ivory Towers on Sand*, Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, October 2001.

(٢) الحالة التركية بالفعل حالة مفتاحية، ليس لتحولها للعلمانية فحسب؛ بل ولعلمنتها للحركات الدينية أيضًا. (الناشر).

تتجاوز كثيرًا ما كُنا نرفضه من القوميين وأشباه الاشتراكيين[1] في نفس المنطقة من العالم. ويمكننا أن نُخَمِّن إلى أي مدى كان مسار التاريخ سيختلف لو كنا أظهرنا نفس القدر من التساهل بحق الاشتراكيين والقوميين العرب، كما نتساهل اليوم مع بعض **الأصوليين** المتطرفين.

إن لدينا مؤشراتٍ على عجز **الأصوليين** المتطرفين، حين ينتقلون من المعارضة إلى السلطة؛ عن الاحتفاظ بدعم شرائح عريضةٍ من الشعب بما يتسم به أسلوبهم من طغيانٍ وتصلُّبٍ. علينا إذن الإعداد لتغذية هذا الفشل والاستفادة من رد الفعل الارتجاعي العنيف. فالشعوب التي تتعرض للأصولية القمعية بشكلٍ خاصٍّ، قد يكون رد فعلها التنبُّه إلى ما للحداثة والعلمانية من جاذبيةٍ. ويبدو أن هذا هو ما يحدث في إيران الآن؛ خصوصًا بين الطلاب والشباب[2].

أمَّا في أفغانستان، فقد شعرت شرائح السكان المتدينين **التقليديين** بالإهانة بسبب هيمنة **الأصوليين** «الأجانب»، وقد انضمت لهم الطبقة الوسطى الحضرية والشرائح الشبابية، المتطلعة إلى مزيدٍ من الحرية والتقدُّم؛ في رفض نموذج طالبان. وقد شجَّع رد الفعل الارتجاعي كلًّا من التيار التقليدي في القطاعات الريفية الأكبر سنًّا والعناصر العلمانية من القطاعات الشبابية من سكان الحضر.

ويزعُم **الأصوليون والتقليديون** أن القيم العلمانية الغربية هي السبب الكامن وراء معظم المشكلات الاجتماعية، في حين أن النظام الإسلامي يصون الفضيلة وتماسُك الأسرة، ويخفض معدلات الجريمة. إلا أن إيران مثالٌ لافتٌ مناقضٌ لتلك التأكيدات؛ فبعد مضي عقود من الحكم الإسلامي الصارم لا تزال إيران

---

(١) إن دل هذا على شيء، فهو أن الولايات المتحدة -والغرب عمومًا- تزداد ضعفًا كل يوم؛ وهو الضعف الذي يجعلها مضطرة لقبول الخطاب «الراديكالي» ويفسر تزايُد عجزها أمام التهديدات العملية لمصالحها. (الناشر)

(٢) هذا صحيح إلى حدٍ ما، وهو ينطبق على السعودية كذلك. (الناشر)

مُبتلاة -بنفس القدر إن لم يكن أكبر- بالإشكالات العصرية كأي بلدٍ غربيٍّ «مُنحط». فإدمان المخدرات قد بلغ الذُروة، كما يُشكِّل البِغاء أزمةً ضخمةً؛ حتى بلغ الأمر بالحكومةُ أن تفكر جديًّا في إنشاء مواخير رسمية يُشرِف عليها الملالي[١].
إذ لم يكبح فرض العقوبات الشرعية جُموح المراهقين، ولا حد من انتشار المشروبات الكحولية، ولا أوقف تزايُد معدلات الجريمة، كما لم يَمنع سهرُ الدولة على فرض الشريعة هذه المشكلاتِ من التزايُد والتأبي على السيطرة.

وتُقَدِّم لنا إيران نموذجًا ينسف الزعم بأن التحرُّر الديمُقراطي الغربي هو المشكلة، وأن تطبيق الإسلام قسرًا هو الحل. ولابد من نشر إخفاقات النظام الإسلامي في إيران على نطاقٍ واسعٍ، فتلك الحقائق مجهولةٌ لباقي المسلمين؛ الذين يميلون إلى الاعتقاد الساذج بأن الشريعة الإسلامية تقضي على الجريمة، وأن مزيدًا من التطبيق الصارم للإسلام وشريعته، من شأنه حلُّ كل مشاكل المجتمع[٢].

٣- الأصوليون:

يعادي **الأصوليون** المتطرفون الديمُقراطية الحديثة والقيم الغربية عمومًا، والولايات المتحدة بوجهٍ خاصٍّ، ولا تتوافق أهدافهم العامة مع أهدافنا، فهم يُعارضوننا ونحن نُعارِضُهُم. وقد ظن بعض الخبراء -في الماضي- بإمكان التعاون مع هؤلاء المتطرفين أملًا في جذبهم إلى صفِّنا، وإصلاحهم تدريجيًّا. واقترح البعض

---

(١) أضفى الزواج المؤقت (المتعة) عند الشيعة، بتحديده لمدة العقد؛ احترامًا على تلك الممارسة، فضلًا عن تزويده القائمين عليه بالملايين. وقد أثار هذا الأمر نقاشات مطولة. راجع:

- Drugs and Prostitution 'Soar' in Iran," BBC News, July 6, 2000. Online at: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/822312.stm (as of June 3, 2003).
- Saba, Sadeq, "Rape and Murder on Rise in Tehran," BBC News, October 17, 2000.
- Muir, Jim, "Iran 'Brothel' Plan Rejected," BBC News, July 28, 2002.

(٢) هي مجرد أسلمة ساذجة لفكرة سيادة القانون (الوضعي)؛ الذي يتوهم واضعوه أنه سيحل كل مشاكل المجتمع! (الناشر)

تعطيل المعايير الاعتيادية في المناطق الأقل أهميةً للسياسة الغربية، كأفغانستان مثلًا، ومحاولة الوصول إلى الحد الأدنى من التفاهُم مع المُمسِكِينَ بزمام السلطة، بغضِّ الطَّرْف عن سلوكهم[1].

إلا أن استراتيجية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر قوضت هذا المنظور، فلم يعُد مطروحًا بجديةٍ كأسلوبٍ للتعامُل مع الخطر الأصولي المحدق. وذلك لسببين واضحين: فقد أدركنا أن تجاهُل المناطِق النائية يُصَيِّرها قواعد لأعدائنا، وبالمِثْل أدركنا أن الآراء التي حسبناها هامشيةً وشاذةً؛ قد اجتذبت أتباعًا أكثر خطرًا مما كُنَّا نظن. لذا فإن التفاهُم مع الأصوليين لا يُعدُّ خيارًا عمليًا في الوقتِ الحاضرِ.

أما فيما يتعلق بالأصوليين النصوصيين، فلا تزال العداوات مؤجلة وكامنة، كما أن التحالُفات المؤقتة مُستَمِرَّةٌ في حالاتٍ معينةٍ أملتها الاعتبارات المختلفة. والمثال الأوضح على ذلك هو المملكة العربية السعودية. أمَّا إمكان التقارُب وإعادة العلاقات السياسية كنتيجةٍ لإعادة التفاوض مع إيران، فلا يزال قيد البحث[2].

إن استراتيجيتنا في التعامل مع السعودية تمليها اعتبارات جيوسياسية، وتكتيكية، واقتصادية، ولا تُمَثِّل مُساندةً أمريكيةً للنظام، ولا لنمط حياته، ولا أيديولوجيته. لكن لتلك التحالُفات التكتيكية مخاطرها، فقد تُضْعِف مصداقيتنا، وتُظْهِرنا بمظهر المفتقر إلى الجلَد ووضوح المبادئ. وعلى سبيل المثال؛ فحين كانت الولايات المتحدة تستعد لمهاجمة طالبان والقاعدة في أفغانستان، وتكد من خلال حملة علاقاتٍ عامةٍ لتفسير أسباب وجوب إزاحة هذا النظام القمعي المتخَلِّف ومنعه من الاستبداد بشعبه، كان عليها مُراقبة تصريحاتها التي تفضح انتهاكات طالبان لحقوق الإنسان جيدًا؛ للتأكُّد من أن الممارسات التي نُدينها لا تتطابق مع ما

---

(١) وهو ما يتحقق بدرجة كبيرة اليوم ... في سنة ٢٠١٣م. (الناشر)

(٢) صار الأمر حقيقةً بعد الاتفاق المبدئي لإيران مع الغرب، حول ملفها النووي؛ هذا العام ... ٢٠١٣م. (الناشر)

يُمارسهُ «أصدقاؤنا» السعوديون[١]. ولأنه من الجلي أن استمرار هذه الصداقة مرهونٌ بالاعتبارات التكتيكية والاقتصادية فحسب، فإن هذا يُضعِف مصداقيتنا الأخلاقية بشكلٍ واضحٍ.

ويعتقد بعض الكُتّاب أن عداء الأصوليين للولايات المتحدة يعكس في المقام الأول غضبًا من سياستنا الخارجية، أو ضيقًا بالمظاهر الليبرالية من حضارتنا الغربية. لكن من المهم الانتباه إلى أن هذه الاعتبارات ثانويةٌ، نظرًا لرفض الأصولية الجذري للديمُقراطية، ولقيم المجتمع المدني الحديث. وعلى حد تعبير علي بن حاج المتحدث الرسمي باسم الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر، فإن الأصولية تريد «كسر رقبة الديمُقراطية»[٢].

إن الإشكالية عندهم ليست في التطبيقَ المعيب للديمقراطية، أو في تمركُزها حول العرق أو في براغماتيتها المتطرفة، أو في أيٍّ من تلك النقائص، بل في الديمُقراطية ذاتها[٣]. وكما جاء في برنامج حزب التحرير: «**النظامُ الجمهوريُّ قائِمٌ على النظام الديمُقراطي، وهو نِظامٌ كُفريٌّ**»[٤].

وبالمثل نَجِد في كتاب «مفاهيم خطرة»[٥]، الواسع الانتشار؛ قائمة تَضُمُّ

---

(١) من الأمور اللافتة للنظر أن تدمير السعوديين للكنوز التاريخية لم يلفت انتباه أحد كما حدث مع طالبان. لقد دمر السعوديون، على نحو منظّم؛ العمارة الإسلامية التاريخية في البلقان، والتي آذت أذواقهم الوهابية المتقشفة. راجع:

Ford, Peter, "Historic Architectural Sites Becoming Second Casualty of War in Kosovo," *Christian Science Monitor*, July 25, 2001.

(2) Kepel, Gilles, "Rechte für die Gläubigen im Gottlosen Europa: Islamistische Aktivisten umwerben junge Muslime," *Neue Zürcher Zeitung*, Dossiers, April 22, 1998. Online at: http://www.nzz.ch/dossiers/islamismus/islam_kepel.html (as of June 3, 2003).

(٣) لاحظ تعامل المؤلفة مع الديمقراطية باعتبارها مركزًا ثابتًا ... إلخ! (الناشر).

(٤) الموقع الإلكتروني لحزب التحرير، بدون تاريخ.

(5) Hizb-ut-Tahrir, *Dangerous Concepts to Attack Islam and Consolidate the Western Culture*, London: Al Khilafah Publications, 1997. Online at: http://www.hizb-ut-tahrir.org/english/books/pdfs/dangerous_ concepts.pdf (as of September 9, 2003).

«القومية، والاشتراكية، والديمُقراطية، والتعددية، وحقوق الإنسان، والحرية، وسياسات السوق الحرة» بوصفها «أخطارًا وأفكارًا مضللة» يريد من خلالها الكفار «القضاء على الإسلام». وفي فصلٍ لاحقٍ يصف الكاتب الإرهاب بأنه «ضربٌ من العبادة».

ويمكن بسهولةٍ نِسبَة المصادر السالفة إلى أقصى أطياف التطرُّف. لكن تُشَكِّل المواقع الإلكترونية مثل «إسلام أون لاين» تحديًا حقيقيًا. ففي حين تشتهر المصادر الأصولية عادةً بضعف مستوى اللغة الإنكليزية وكثرة استخدام الشعارات؛ يعكس محتوى «إسلام أون لاين» مستوًى تعليميًّا أرفع وإتقانًا للغة الإنكليزية، فضلًا عن حِرَفيةٍ أعلى في عرض المادة الإعلامية. ومن الناحية الشكلية وحدها، إذ يبدو الموقع حديثًا إلى حدٍّ ما؛ يُمكِنُنا أن نستجيب لإغراء تصنيفه باعتباره منتدًى «حداثيًا»، لكنه في الواقع يتخذ موقفًا شديد العداء من الديمُقراطية. وتُساعِدُنا الفقرة التالية -التي تُهاجِمُ الجهود الخاصَّة بإعادة تفسير الإسلام في ضوء الظروف التاريخية الجديدة- على إدراك مركزية القضايا المتعلِّقة بنمط المعيشة في الصراع الدائر حاليًّا في الفكر الإسلامي[١]:

«إن الغالبيّة العُظمى من أولئك الذين يَقولون بتاريخانية القرآن قد تشرَّبوا الرؤى الفلسفيَّة والمعرفيَّة الغربيَّة. لقد أصبحت المواجهات المباشرة والغزو العسكريُّ أدواتٍ ثانويةً في السيطرة على الثقافات والأسواق. أمَّا العادات الاجتماعية وأنماط المعيشة فهي الأهداف الأوليَّة للتغيير؛ لإيجاد سوقٍ قائمةٍ على المستهلك المتفتح العقل والمتحرر من القيود القيمية».

ولا يكون للتفسير دورٌ إلا إذا خلفت الأصولية الإسلامية فجوةً في النسق؛ حينها يكون وضع النقاط على الحروف ضروريًا. يسوق المؤلِّف المثال التالي لفتح

---

(1) Kamal Sultan, Ahmed, "Rethinking Islam, Dotting the I's and Crossing the T's," October 21, 2002. Online at:
http://www.islamonline.net/English/contemporary/2002/10/Article01.shtml (as of June 3, 2003).

المجال للاجتهاد: حين يطلب القرآن من المسلمين أن يغسلوا أرجلهم إلى الكعبين في الوضوء، فهل يدخل في ذلك الكعبان؟ إن عبارة «مُتفتح العقل» ذات مدلولٍ إيجابيٍّ عند الغربيين[1]، أمّا في المقال المذكور فإنها تخلُص إلى ما ينبغي تجنُّبُهُ.

٣- التقليديون:

للوهلة الأولى تبدو في **التقليديين** سماتٌ عدةٌ تُضفي عليهم جاذبيةً كشركاء مُحتملين:

- أنهم يُمثِّلون ثقلًا مكافئًا للأصوليين؛ لما يتمتعون به من شرعيةٍ عريضةٍ لدى الجماهير المسلمة.
- يميلون إلى التوسُّط، وهم أكثر اعتدالًا، ويمثلون تأثيرًا مُلطفًا للتزمُّت الأصولي.
- منفتحون لحوار الأديان، بل إنهم يَسْعَوْن إليه سعيًا.
- عادة لا يُدافعون عن العنف، وإن تعاطفَ بعضُهم مع **الأصوليين** الذين اختاروا هذا الطريق؛ لدرجة إيوائهم ودعم مواردهم وتحريض الناس على ممارسة أنشطتهم[2].

وفي الوقت الذي تتكون فيه المجموعات الأصولية غالبًا من الشباب، فإن **التقليديين** يمثلون شريحةً أكثر معياريةً من المجتمع: الأُسَر، والمسنين، والنساء، وتلاميذ المدارس. وهم مُنظَّمون، ولهم هياكل مؤسسية وقيادات، بالإضافة لامتلاكهم المنابر والوسائل الضرورية لترويج معتقداتهم؛ من نشرٍ للكتب

---

(١) لم تكن هكذا دائمًا، فهذا كذب أنيق ... إذ ظل لفظ المستنير (Illuminatus) لفترة طويلة يعني «الملحد»، ولا زال يحمل ذات الظلال في اللغات الأوروبية! (الناشر)

(٢) جليٌّ أنها تقصد الجهاد! (الناشر).

والخطب، وإقامة للاحتفالات العامة والمؤتمرات، وإنشاء للجمعيات متنوعة الأغراض. إنهم ظاهرون، ويسهُل الوصول إليهم.

وينطوي الإسلام التقليدي على عناصر تدعم قيم الديمُقراطية والمساواة والمشاركة. ومن الممكن انتقاء هذه العناصر، واستخدامها في تبرير عمليات الإصلاح.

ولهذا كله؛ فمن المغري اختيار **التقليديين** كطليعةٍ لمشروعنا لترويج وتعزيز الإسلام الديمُقراطي، ويبدو أن هذا هو المسار الذي يميل الغرب إليه. لكن هناك بعض الإشكاليات الشديدة الخطورة؛ والتي تعترض اختيارنا **التقليديين** كممثلين رئيسيين لمشروع دعم وتعزيز الإسلام الديمُقراطي، وذلك كما سوف يتضح من الفقرات القادمة.

التمييز بين التقليديين والأصوليين:

يصعُب غالبًا التمييز بين **التقليديين والأصوليين**. ولهذه الصعوبة مستويان؛ إذ من السهل الخلط وتصنيف بعض الزعامات أو المجموعات على أنهم تقليديون، رغم أنهم في الواقع يُمثِّلون «واجهةً» لارتباطاتٍ أكثر راديكالية. وحتى إن لم تكُن هُناك نيَّةٌ مقصودةٌ للتضليل، فإن الآراء والقيم التي يعتنقها الطرفان تتقارب غالبًا إلى درجةٍ لا تميزها عن بعضها البعض سوى فروقٍ طفيفةٍ للغاية. **فالتقليديون والأصوليون** يتفقون في كثير من القضايا، كما يستغل **الأصوليون** البنى التحتية للتقليديين (المساجد، والهيئات الإغاثية، والجمعيات الخيرية ... إلخ) كغطاءٍ ونظامٍ للدعم اللوجستي.

وهناك قضايا حساسةٌ يقترب فيها **التقليديون** من **الأصوليين** أكثر من أي فصيلٍ آخر. مثل تطبيق الشريعة، والموقف من الغرب والولايات المتحدة، والعلاقة بين الجنسين ووضع المرأة في المجتمع، وطبيعة النظام السياسي المبتغى، وعدد آخر من القضايا الفقهية والاجتماعية الأساسية.

بل إن التقليديين الإصلاحيين، الذين تتلاءم أفكارهم حول القضايا الاجتماعية أو المتصلة بنمط المعيشة مع عالمية الحداثة؛ هُم في الغالب أقرب كثيرًا إلى الأصوليين في قضايا السياسة الدولية منهم إلى الغرب. فعلى سبيل المثال؛ أدان التقليديون عمومًا هجمات الحادي عشر من سبتمبر لكنهم لم يؤصلوا ذلك برفضٍ شاملٍ للإرهاب والعنف السياسي. وحين أدان الشيخ طنطاوي -شيخ الأزهر السابق وأحد التقليديين المحافظين- قتل المدنيين والضحايا الأبرياء في إسرائيل تحداه الشيخ يوسف القرضاوي، وهو تقليدي إصلاحي يُقيم في قطر وله تأثيرٌ واسعٌ؛ والذي يتخذ موقفًا تَقَدُّميًا نِسبيًا في كثيرٍ من القضايا الاجتماعية، إلا أنه يقف موقفًا راديكاليًا فيما يتعلق بصياغة سياسةٍ خارجيةٍ «إسلامية». يقول القرضاوي[1]:

«يجب على الحركة الإسلامية أن تضع نفسها تحت الطلب في كل قضيةٍ إسلاميةٍ، وأن تستجيب لكل صرخة استغاثةٍ أينما صدرت. فينبغي مثلًا أن تقف مع الشعب الإريتري في وجه نظامه المسيحي الماركسي الظالم ...

كما ينبغي أن تقف مع السودان في مواجهة التمرُّد العنصري المسيحي الخائن ...

وينبغي أن تُناصِر المسلمين في الفلبين في وجه النظام المسيحي المتعصِّب الذي يسعى لإبادتهم ...

وينبغي أن تُسَاعد مسلمي كشمير في كفاحهم ...

---

(١) وُلِدَ يوسف القرضاوي في مصر عام ١٩٢٦م، ودرس في جامعة الأزهر. وقد تسبب انتماؤه لجماعة «الإخوان المسلمين» في اعتقاله عدة مرات. وفي ١٩٦٢م أوفده الأزهر إلى قطر ليُنَظِّم أوضاع الدراسة الشرعية هناك، ثم صار عميدًا لكُلِّيَة الشريعة في جامعة قطر. وقد جعلت منه كتبه الكثيرة، وموقعه الإلكتروني النشط، وحضوره في هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية؛ جعل منه ذلك صوتًا مؤثرًا في الصراع الحالي حول القيم الحاكمة. راجع:

Hashmi, Sohail, "Not What the Prophet Would Want," *The washington Post*, June 9, 2002.

وتبقى فلسطين هي قضية المسلمين الأولى وذات الأولوية الدائمة ... وهذه مرحلةٌ هامةٌ في عمر القضية الفلسطينية؛ مرحلة يتم التخطيط فيها لتحقيق الحلم القديم لإسرائيل الكبرى التي تمتد من النيل إلى الفرات، ثم إلى أرض الحجاز والمدينة وخيبر».

وقد أمسى التداخُل بين **التقليديين والأصوليين** خطيرًا وداعيةً إلى القلق. فقد صار واضحًا -بشكلٍ مُتسارعٍ يدعو للتوجُّس- في الأشهر التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر؛ أن ثمة تداخُلًا ذا دلالةٍ بين هذين التيارين، على مستوى المساجد والمؤتمرات والمنظمات الخيرية الإسلامية، وأنه باستطاعة **الأصوليين** المتطرفين غالبًا التحرك داخل الشبكات والمؤسسات وأنظمة الدعم الإسلامية التابعة للتقليديين واستغلالها.

وثمَّت ضغينة واضحة تصبغ موقف **التقليديين** من الغرب المعاصر، ومن الولايات المتحدة على وجه الخصوص، وهو ما يجعل من الصعب التمييز بينهم وبين **الأصوليين**.

لنراجع مثلًا الورقة التي كتبها محمد العاصي[(١)] عندما كان إمامًا للمركز الإسلامي في واشنطن العاصمة، والتي يَدَّعي فيها أن **«التعريف الغربي للسياسة هو تعريف مُلوَّث فاسدٌ، أمَّا التعريف الإسلامي فنظيفٌ وصحي»**. لذا فعلى المسلمين **«قلب نظام الكفر»**، و**«مفاصلة العالم 'المتقدم الحديث'»**؛ حيث **«يُطلَق على الاستغلال الاقتصادي أسماء خادعة مثل مصطلحي السوق الحرة والرأسمالية»**.

ومفهوم أن العاصي تقليدي، بَيْدَ أن ارتباطاته ومنهجه في الاستنباط تجعل ذلك محل شكٍّ. فهو ناهيك عن كونه زميلًا بمعهد الفكر الإسلامي المعاصر في لندن، والذي يُقدِّم نفسه بوصفه «ملتقى ثقافيًّا للحركة الإسلامية العالمية». وقد

---

(1) Al-Asi, Muhammad, "The Unknown Prophet," paper presented at the International Seerah Conference, Karachi, Pakistan, June 25, 2000. Online at: http://www.islamicthought.org/pp-ma-unknown.html (as of June 3, 2003).

كُتِبَتْ هذه الورقة لمؤتمر في كراتشي. وهي تعادي السياسة والثقافة والاقتصاد الغربيين، وتُبدي لا مبالاة نحو «صحيح»[1] الإسلام، وهذا ما يُمَيِّزُ الأصولية.

ويلاحظ أنه عندما يلتقي **التقليديون** الأمريكيون معًا في مؤتمر؛ يُعَبِّرون عن مُفاصلتهم ونفورهم من الغرب والولايات المتحدة، وتلاقيهم مع ذوي الآراء الأصولية الراديكالية. ففي سبتمبر ٢٠٠٢ لاحظ مُنَظِّم مؤتمر «الإسلام في أمريكا: الحقوق والمواطنة في عالم ما بعد ١١ سبتمبر»، والمنعقد في جامعة كاليفورنيا بيركلي؛ لاحظ أن «الخوف والاضطهاد» هما سمة حياة المسلمين في أمريكا. وهو ما ينطوي على قدرٍ من المبالغة. كذلك فإن سامي العريان[2] الذي كان أبرز المتحدثين في المؤتمر عن «الحقوق المدنية»[3]، صار في فبراير ٢٠٠٣ واحدًا من مجموعةٍ مدانةٍ بالإرهاب.

وفي حين أن الجهد الاستخباراتي الجاد والدَّءوب هو فقط الذي قد يؤدي لكشف الصلات المادية بين المنظمات الإسلامية والحركات المتطرفة، فإن الصلات بين أجندات وبرامج **التقليديين** والدعاة **الأصوليين** يُمكن كشفها بجهدٍ جد قليلٍ.

فعلى سبيل المثال يستضيف **التقليديون** عددًا من المواقع الإلكترونية الموجهة إلى المسلمين المتدينين الذين يؤرقهم نمط الحياة التي يَحْيَوْنها ويحتاجون إلى التوجيه.

أحد تلك المواقع ذات الشعبية هو «أَوَرْ ديالوغ»[4]؛ الذي يستشيرُه آلاف المسلمين حول العالم خصوصًا العمالة المهاجرة التي اقتُلِعت من بيئاتها، لتواجه

---

(١) الأقواس من عندي. (الناشر).

(٢) الأستاذ بجامعة ساوث فلوريدا، والذي تم فصله قبلها من سلك التدريس، للاشتباه في علاقته بالإرهابيين بسبب خطبته التي هتف فيها بـ «الموت لإسرائيل»، ولكونه مُعاون مُقَرَّب لقيادة تنظيم الجهاد الإسلامي في فلسطين.

(3) Locke, Michelle, "Islamic Scholars Gather in California, "AP World Politics, September 18,2002.

(4) ourdialogue.com

أوضاعًا غير مألوفةٍ. وهذا مثالٌ للمخاوف التي تدفع بالناس لإرسال رسائل إلكترونية طلبًا للتوجيه:

١- هل يُمكِن للمسلم أن يكون نباتيًا؟ أم أنه لابد من أكل اللحم لفعل النبي؟

٢- بالنسبة للوضوء، هل يجب على المرأة حلُّ جدَائل شعرها؟

٣- إذا تصادف أن رأيتِ زَوجَكِ يكتُب الصيغة الشرعية للطلاق البائن على ورقةٍ، وقد ظهر اسمُكِ فيها بوضوحٍ تامٍّ، إلا أنه ادَّعى أنه كان شارد الذهن «يُشخبط»[١]، فهل يقع الطلاق؟

(جديرٌ بالذكر أن الإجابات كانت كما يلي: نعم يُمكِنُكَ أن تكون نباتيًا، فليس كل ما فعله النبيُّ بواجبٍ على جميع المسلمين. لا، ليس عليك حلُّ جدائل شعرك ما دام الماء يصل إلى فروة الرأس. نعم يقع الطلاق، لكن يُمكِن للزوجين أن يعقدا ثانيةً إن شاءا ذلك).

أما «مَن» الذي يُصدِر هذه الفتاوى، فهذا السؤال قد لا يعني الكثير لمن يطلبون التوجيه بهذا الأسلوب، وهو ما يكشف عن عقليةٍ مستعدةٍ لقبول التسلُّط بأسئلةٍ جِدِّ قليلةٍ. فإن مثل هذه المواقع الإلكترونية لا تنشر عادةً قائمةً بأسماء الذين يَتَصَدَّوْن للرد على الأسئلة أو مؤهلاتهم. وأقصى ما يفعله موقعٌ كهذا هو التنبيه على أن «الأسئلة يجيب عنها أكثر من عالِمٍ».

وهناك موقع تُدِيرُه جماعةٌ باكستانية[٢] مركزها كراتشي، ومُعظم الأسئلة تَرِد من باكستانيين يعيشون بالخارج. ولكن إمعان النظر يجعلك تتبين أن الإجابات آتيةٌ من السعودية، فوكالة الأنباء السعودية «أراب نيوز»[٣] تؤدي

---

(١) الأقواس من عندي. (الناشر).

(2) apkar pk.
(3) Arab News.

تلك الخدمة لـ «مُسلمي شبه القارة الهندية الذين قد لا يحصلون على ردودٍ مقنعةٍ من علمائهم».

وهناك موقعٌ آخر، هو «إسلام فور توداي»[1]؛ يوحي بانطباعٍ جِدّ مختلفٍ للوهلة الأولى، فهو جذابٌ وذي نبرةٍ أمريكية، وهو ينشر باستمرار آراءً تقدُّميةً لا تخلو من تعالٍ؛ آراء يكتبها مسلمون جُددٌ من أصولٍ غربيةٍ. ومهمة الموقع التي يجسدها شعاره هي: «تحسين صورة الإسلام». وواضحٌ أنه يستهدف الجمهور الأمريكي. لكن مواقفه حيال القضايا الأساسية مواقف تقليدية بدرجةٍ مذهلةٍ، بل أصولية في جوهرها[2].

وبتتبُّعنا لهذا الموقع من خلال أسماء رُعَاته ومصادره المزَكَّاة، تمت إحالتنا إلى مؤسسة الحرمين. لكنْ بطبيعة الحال انقطع الخيط هناك، فالموقع لا يفتح بعد أن أُوصِدَتْ أبواب تلك المؤسسة بعد أحداث سبتمبر؛ بحُسبانها منظمةً مرتبطةً بالإرهاب[3].

العناصر الديمُقراطية الكامنة والتي يمكن توظيفها:

تحتوي منظومة التقليديين العقدية على عناصر ديمقراطية يمكنها دعم وتبرير الإصلاح، لكنها تحتاج لبذل جهدٍ واضحٍ. وقد نشر التقليديون كمًّا هائلًا من المطبوعات يعرضون فيها صورةً للإسلام «ألطف وأرق»؛ تفنيدًا للصورة السلبية التي تكونت له بسبب أفعال وتصريحات المتطرفين. وتمتدح هذه الكتب، كالعادة؛ الجوانب الاجتماعية الإيجابية في الإسلام، وتُقَدِّم تفسيراتٍ عقلانيةً

---

(1) IslamForToday.com.

(٢) لا تستطيع المؤلفة تفسير المواقف التقليدية والأصولية للمسلمين الجُدد ذوي الأصول الغربية، ولـن تستطيع! (الناشر)

(٣) ارتبطت هذه المنظمة بجماعـات إرهابيـة في بُلـدان عـدة، تـشمل باكـستان وأفغانـستان والبوسـنة والشيشان.

ومُلَطِّفةً للممارسات التي نَعُدُّها اليوم اضطهاديةً. بل لا تذهب هذه الكتابات إلى القول بتوائُم الإسلام مع مبادئ العصر الحديث[1] فحسب، بل تعتبره قد سبقها في واقع الأمر[2].

وإلى جانب هذه النبرة، التي تجمع بين النزعتين الدفاعية والاعتذارية بدرجاتٍ متفاوتةٍ؛ فعادةً ما تنطوي تلك الكتابات على مواقف وحججٍ فلسفيةٍ تُخالف القيم التي بُني عليها المجتمع المدني المعاصر بشكلٍ جذريٍّ.

وتكمُن المشكلة الرئيسة في تناقض الأسس الفلسفية للطرفين؛ فالديمُقراطية الحديثة ترتكز على قيم الاستنارة، أمَّا الاتجاه التقليدي فيُعادي تلك القيم، ويراها مصدرًا للشرور والآثام ومنبعًا للفساد الأخلاقي. كذلك تُمثِّل منظومة الاتجاه التقليدي نقيضًا للمُتطلبات الأساسية للعقلية الديمُقراطية الحديثة، وهي: التفكير النقدي، والحلول الابتكارية للمشكلات، والحرية الفردية، والعلمانية. وإذا أمكن التغاضي عن هذه الاختلافات لبعض الوقت، فإنها لن تذوي. وعاجلًا أو آجلًا سوف تتكشَّف مكامن التعارض.

---

(١) كالديمقراطية والمساواة والرخاء.

(٢) كأمثلة محدودة على المصادر؛ راجع:

- Hofmann, Murad, *Islam 2000*, Beltsville, Md.: Amana Publications, 1997.
- Al-Mamun, Allama, *The Sayings of Muhammad*, Sacramento, Calif.: Citadel Press, 1990.
- Wadud, Amina, *Quran and Woman: Rereading the Sacred Text from a Woman's Perspective*, New York: Oxford University Press, 1999.
- Ibn Lulu Ibn Al-Naqib, Ahmad, *The Reliance of the Traveler*, Beltsville, Md.: Amana Publications, 1997.
- Khalid Arshed, Aneela, *The Bounty of Allah: Daily Reflections from the Quran and Islamic Tradition*, New York: Crossroad Publishing, 1999.
- Ali, Maulana Muhammad, *A Manual of Hadith*, Lahore, Pakistan: Ahamadiyya, 1992.
- Kurzman, Charles, ed., *Liberal Islam: A Sourcebook*, New York: Oxford Univer- sity Press, 1998.
- Abdessalam, Yassine, *Winning the Modern World for Islam*, London: Justice and Spirituality Publishing, 2000.

ففي الوقت الذي يرفض فيه المجتمع الديمُقراطي المدني المعاصر تطبيق الشريعة، فإن الرؤية التقليدية تقتضيها. إن الحداثة لن تنسجم مع عقوبة القتل في الزنا، أو تقبل الجلد، أو قطع الأيدي في السرقة؛ كعقوباتٍ جنائيةٍ يمكن تطبيقها. وكذلك لن ترتضى الفصل الإجباري بين الجنسين، أو التحيُّز السَّافر ضد المرأة في قانون الأسرة أو القانون الجنائي، أو في الحياة السياسية والمجال العام. وليس جلّ **التقليديين** بساعين لتطبيق هذه القيم، لكنهم جميعًا يُدافعون عنها، أو مترددين حيالها في أفضل الأحوال[1]. وإذا كان **التقليديون** الإصلاحيون لا يريدون بالضرورة إعادة إنتاج هذه الممارسات، إلا أنهم يقبلون المبادئ الأساسية الكامنة وراءها. **فالتقليديون** –بطبيعتهم– يؤمنون بحتمية اتباع القرآن والسنة اتباعًا كُليًّا وحرفيًا؛ إذ لا يُمكِن إلغاؤهما ولا تعديلهما. وفي أفضل الأحوال يمكن الالتفاف حولهما –عن طريق بعض الإجراءات الشديدة التعقيد؛ والتي تصل إلى حد الافتعال– بغية العثور على بعض الاستثناءات وما قد يُعضدها، بإعادة قراءة النصوص الملتبسة (المتشابِه)، واستعراض التفسيرات البديلة والتأويلات الممكنة[2].

---

(١) على سبيل المثال، يقف القرضاوي موقفًا تقدُّميًا بخصوص ممارسة أصحاب الأديان الأخرى لشعائرهم وكذا في مسألة الردة، فيذهب إلى أن المسلم الذي يرتد عن دينه «دون أن ينشر آراءه بين الناس أو يعمل على تقويض عقيدتهم»، فلا ينبغي قتله. كذلك وَجَدَ سبيلًا للالتفاف حول عقوبة الزنا، فأكد حكم القتل (الذي وجد له سندًا في حديث)، ثم زعم بأن شروط إقامة الحد من الصعوبة بحيث تُصَيِّر إيقاعه مستحيلًا. فلا تكفي شهادة أربعة شهودٍ بأنهم رأوا زنا فعلًا، بل لا بُد من إقرار المتهمين. والتطبيق لا يتم بمجرد شهادة الجناة على أنفسهم؛ في إشارة إلى حديثين شاذين مفادهما أن الرسول جاءه زانيان تطوعًا؛ يشهدان على نفسيهما بالزنا، فحضَّهما على التراجُع عن اعترافهما، لكنهما رفضا فدفع بهما إلى الرجم. ويدعي القرضاوي أن هاتين الحالتين هما الوحيدتين اللتين نفذ فيهما الحكم طوال التاريخ. وهذا ادعاء غريب؛ إذ تكرر ذلك تحت حكم طالبان في أفغانستان، وكذلك في إيران منذ قيام الجمهورية الإسلامية. لكن ربما اعتبر القرضاوي هذه الأمثلة غير منضبطة بالضوابط الشرعية، ومن ثم غير إسلامية. أمَّا عن قطع يد السارق، فإن القرضاوي يتمسك بالرأي القديم. وباستثناء الحالات القاسية، مثل جوع الأسرة؛ نراه يؤكد القطع بوصفه وسيلة لمنع السرقة من التَّفشي حتى تصير مشكلةً اجتماعية بسبب «التساهُل المفرط».

(٢) هي غالبًا تقصد عملية الاجتهاد الأصولي! (الناشر)

أضف إلى ذلك، أن الاتجاه التقليدي مُرتبطٌ بالتخلُّف والرجعية ارتباط السبب بالنتيجة؛ فهو يُمثل محضنًا لتفريخ المشكلات الاجتماعية والسياسية من كل نوعٍ. لقد سادت الرؤية التقليدية في أحيانٍ كثيرةٍ من تاريخ الإسلام الحديث مُحددة للشكل الذي اتّخَذَهُ المجتمع المسلم، وربما يبدو هذا الاتجاه خيارًا أفضل هذه الأيام إذا ما قورن بالاتجاه الأصولي، لكن الواقع يخبرنا أنه قد أدى إلى الفقر والرجعية والتخلف، وحافظ عليهم، عاجزًا عن إيجاد مخرجٍ للمسلمين.

وثم دراسةٌ محوريةٌ، أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[١]؛ تشير إلى غياب الديمُقراطية وتدني وضع المرأة وإهمال التعليم؛ بوصفها الأسباب الثلاثة الرئيسية للتخلف في العالم العربي[٢]. إن التيار التقليدي سُلطَوي هرمي؛ مرتبطٌ بالسلطة وغير ديمُقراطي، ولا يطمئن إلى حضور المرأة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية، بل يضع العراقيل في طريقها، فضلًا عن نفوره من التعليم العلماني الحديث. إن الإشكاليات الثلاث التي ذكرت في التقرير لن تُحَلَّ إذا تولى التقليديون الحكم. إذ يحكم التقليديون بالفعل مجتمعاتٍ لا زالت تعانى من هذه المُعْضلات. وما لم يتم الشروع بحل تلك الإشكاليات، فسوف تظل المنطقة مُضطربة اضطرابًا شديدًا، وفريسةً سهلةً للتيارات المتطرفة.

خطر حدوث رد فعل احتجاجي في الغرب:

هناك احتمال حدوث ردِّ فعلٍ احتجاجي بشكلٍ مُهينٍ كما يبدو في الغرب. ذلك أن التيار التقليدي الإسلامي حاد الانتقاد، وشديد الانتقاص، غالبًا؛ للثقافة الغربية. ولهذا فإن الأمر يتطلب التزام الجماهير العلمانية الغربية بضبط النفس، حتى يمكنها تقبُّل النقد والاتهامات بأن مجتمعها فاسدٌ وسطحيٌّ، وأن تاريخه قمعي، وأنه الملوم في

---

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية.

(2) UNDP—see United Nations Development Programme. United Nations Development Programme, *Arab Human Development Report 2002*, New York: United Nations, 2002.

كثيرٍ من المشكلات التي يُعاني منها العالم، بل وإظهار أبلغ الإعجاب بالإسلام وإفساح المجال أمام متطلباته ذات الطبيعة الدينية في عالمٍ علمانيٍّ.

وفي الولايات المتحدة، كانت الصدمة العامة جراء هجمات ١١ سبتمبر سببًا في التضامُن الكبير والدعم الوطني لحالة الطوارئ ولقائمةٍ كبيرةٍ من الإجراءات الحكومية التي تهدف لتحقيق الأمن والتصدي للإرهاب. ويُمكِن توقُّع حركةٍ ارتجاعيةٍ، لكن ليس على الفور.

أمَّا في أوروبا، فقد أظهر الناخبون والمثقفون رد فعلٍ أوليًّا سلبيًّا تجاه اعتناق بعض السياسيين الغربيين الساذج للرؤية التقليدية الإسلامية.

لقد كان اليمين السياسي الأوروبي يميل دائمًا إلى الحذر في التعامل مع القيم وأنماط الحياة المخالفة التي اجتلبها المهاجرون، وبخاصةٍ المسلمون؛ بحجة تهديد الأقليات غير الاندماجية، المتحدرة من خلفيات ثقافية متنوعة؛ لهوية الغرب وقيمه الأساسية. وكما أظهرت انتخابات ٢٠٠٢م في فرنسا وهولندا، فإن هذه المخاوف قد استشرت بين شرائح أعرض من الجمهور. بل اتخذت هذه المخاوف صورة تشريعاتٍ جديدةٍ في بعض البلدان؛ تشريعات تقتضي إجراءات أرسخ لدمج المهاجرين في المجتمع؛ مثل إلزامهم بفصول تعلُّم اللغة المحلية/ القومية.

وقد بدأ المثقفون والليبراليون الأوروبيون أيضًا التعبير عن اهتمامهم بتلك القضية. ففي كتابٍ صَدَرَ مؤخرًا ذهب أحد عشر كاتبًا مرموقًا، منهم مثقفون ليبراليون وقادة رأي وخبراء في الإسلام؛ إلى أن التسامُح يُساء تطبيقه[1]. فبسبب الخوف والجهل والقلق من تنامي الميول اليمينية وتغذية التعصُّب الاجتماعي فضلًا عن خشية البعض الظهور بمظهرٍ عنصري، كما هو الحال عند الألمان؛ أدى تهاون

---

(1) Schwartz, Stephen, "The Arab Betrayal of Balkan Islam," *Middle East Quarterly*, Spring 2002.

الحكومات وقادة الفكر لأن تُمسي أوروبا قاعدة عمليات وملاذًا آمنًا للمتطرفين والإرهابيين المسلمين. لقد ساهمت السياسات الخاطئة وغير المتبصِّرة في إعلاء شأن تيارٍ إسلاميٍّ رجعيٍّ على حساب التيَّار العلماني المعتدِل؛ فسمحنا لقلةٍ صغيرةٍ -عدوانية عالية الصوت- من المتطرفين والمحافظين؛ بأن يجعلوا من أنفسهم قادةً للجاليات والتجمُّعات الإسلامية في أوروبا. كما تم غض البصر عمدًا عن أنشطتهم التحريضية. كذلك سُمِح لهم بإدارة شبكة مساجد ومراكز ثقافية صارت فيها بعد خلايا نشطةً ومستقلةً من الإرهابيين والراديكاليين، هو ما انعكس على التشريع والرأي العام بشكلٍ واسعٍ.

وفي الوقت الذي كانت الإدارة الأمريكية تسعى فيه لتقارُبٍ رمزيٍّ مع الإسلام في الأمور المتصلة بأنماط الحياة البرانية، كان الزعماء الأوروبيون أميل للسعي للتقارُبِ في القضايا السياسية التي ظنوها تهم المسلمين. والواقع أن الصدع الذي حدث بين الولايات المتحدة وأوروبا إزاء قضية العراق؛ يرجع في جانبٍ منه إلى ذلك الخلاف. فالولايات المتحدة تعتقد أن «الشارع العربي» سيتم احتواؤه عندما تُظْهِر الولايات المتحدة قبولًا واحترامًا للإسلام كدين وأسلوب حياةٍ، أمَّا الأوروبيون فإنهم أكثر ميلًا لتوجيه جهودهم لجمهور المسلمين في أوروبا والعالم الإسلامي؛ المهتم بقضايا السياسة الخارجية.

إمكان الطعن في مصداقيتنا وقدرتنا الأخلاقية على الإقناع:

قد يؤدي إفساح المجال أمام **التقليديين**، بشكلٍ مبالَغٍ فيه؛ لتهديد مِصدَاقيَّتنا وقُدرتنا الأخلاقية على الإقناع. فأي تحالُفٍ ينبني على تجنب النقد والتغاضي عن السلبيات مع **التقليديين**؛ يُمكن إساءة فهمه باعتباره ترضيةً أو خوفًا.

ويحذّر برنارد لويس[1] من أن «**موقف الاسترضاء من قِبَل المتحدثين الأمريكان الرسميين يجعل الجمهور المسلم يعتقد بتراجُع الولايات المتحدة وترهُّلها**».

---

(1) Lewis, Bernard, *What Went Wrong*, New York: HarperCollins Publishers, 2000.

وعوضًا عن ذلك يرى بعض النُقّاد أنه يتعين علينا الاعتصام بقيمنا. فالسعي للتقارُب من جهةٍ واحدةٍ يُهدد موقفنا الأخلاقي، بينما يقوّي موقف عدونا الذي لا يقبل التفاهم. إن مثل هذه الإشارات لا تُفَسَّر على أنها صداقةٌ، بل ضعفٌ.

وهذا تحديدًا ما توصل إليه الشيخ «عبد الرحيم جرين»[1]؛ حين كتب قائلًا:

«من الواضح لنا كمسلمين، أن الغرب نفسه لا يؤمن في حقيقة الأمر بالديمُقراطية أو أيٍّ من القيم الأخرى التي يتشدق بها مثل حرية التعبير وحقوق الإنسان، اللهم إلا إذا وافقت مصلحته الشخصية»[2].

وكما حذر البعض؛ فها هي الأصوات العدائية الآتية من المعسكر الإسلامي تتحدّى المفاهيم الأساسية لحضارتنا الغربية مثل عالمية حقوق الإنسان. إذ يدعي أصحاب تلك الأصوات أنها اختراعٌ غربي ليس له صفة العموم الإنساني، بل هي ذات خصوصية ثقافية، ومن ثمَّ يريدون إخضاعها للشريعة الإسلامية[3].

«وفي السنوات الأخيرة طالب ممثلو بعض الدول الإسلامية بمعاملةٍ خاصةٍ وحصلوا عليها في الغالب ... ونتيجةً لذلك تسربت بعض المصطلحات غير الدبلوماسية -مثل تدنيس المقدسات- إلى نظام الأمم المتحدة، مما أدى إلى إذعان البلدان غير الإسلامية لبعض الضوابط الأخلاقية التي تتطابق مع أحكام الشريعة، وتفضيل الصمت والإذعان لهؤلاء في أي موضوع يمسُّ الإسلام ... ولأن

---

(1) Green, Shaikh Abdur-Raheem, "Authenticity of the Quran," *Islamic Knowledge Bank*, Hezb-e-Islami Afghanistan, 1994. Online at: http://www.hezb-e-islami.org/quran.html (as of June 3, 2003).

(٢) قبل أكثر من قرن وصف السيد جمال الدين الأفغاني أسلاف هؤلاء قائلًا: «الانكليز كأمة ليس من ينكر أنها من أرقى الأمم؛ تعرف معاني العدل وتعمل بها، ولكن في بلادها ومع الانكليز أنفسهم، فتنصف المظلوم إذا كان من الانكليز. تعلم أن الإنسان حقًّا للحياة؛ وهذا الإنسان في عرفهم هو الانكليزي، وغيره من البشر ليس بإنسان». (الناشر)

(3) Littman, David, "Islamism Grows Stronger at the United Nations," *Middle East Forum*, September 1999.

الضوابط الأخلاقية الجديدة قد فرضتها منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC)، ووافقت عليها الدول الأخرى؛ فقد منحت أولئك الذين يدَّعون التحدُّث باسم الإسلام وضعًا استثنائيًا داخل الأمم المتحدة ليس له أساسٌ قانونيٌّ أو سابِقة يُقاس عليها. وهو ما يُعَدُّ سببًا قويًا للتوجُّس».

إن تعطيل القيم الحداثية الأساسية؛ بُغيةَ إفشاء التسامح هو أسلوبٌ خطرٌ لا يؤدي إلا إلى تجريء الخصم. فحين تتعرض القيم الأساسية للحضارة الغربية للهجوم، ينبغي علينا تأكيدها والإصرار عليها لا التسامُح فيها[1].

احتمال تقويض الاتجاهات الإصلاحية:

قد يؤدي إفساح المجال أمام **التقليديين** المسلمين إلى إضعاف أو تقويض الاتجاهات الإصلاحية. ذلك أن دعم **التقليديين** يُعَدُّ تدخُّلًا في جهود الإصلاح الداخلية التي تجري الآن في العالم الإسلامي. والواقع أن موقفنا هذا من شأنه إعاقة الذين يتوافقون بإخلاصٍ مع قيمنا، وهم **الحداثيون**.

٤- الحداثيون:

والرؤية الحداثية متوافقةٌ مع رؤيتنا. ومن بين كل الأطياف، فإن هذه الفئة شديدة الاتساق مع قيم وروح المجتمع الديمُقراطي الحديث.

إن النزعة الحداثية لا التقليدية هي التي تتسق مع الغرب. وهذا يشمل بالضرورة تجاوز الاعتقاد الديني الأصلي، أو تعديله، أو تجاهُل بعض عناصره على نحوٍ انتقائيٍّ. والعهد القديم لا يختلف عن القرآن في دعم ألوانٍ من القيم والمعايير وترسيخ عددٍ من القوانين الشاذة إلى درجةٍ لا يُمكن تصوُّرها، بغض النظر عن

---

(١) راجع، على سبيل المثال:

Lewis, Bernard, "The Roots of Muslim Rage," *The Atlantic Monthly*, September 1990.

تطبيقها في مجتمع اليوم الحديث[١]. لكن هذا لا يُمَثِّلُ مشكلةً؛ لأن قليلًا من الناس فقط هم الذين يُصرون على العيش احتذاءً لأسلوب أنبياء العهد القديم بشكلٍ حرفيٍّ. وبدلًا من ذلك، فإننا نريد لتصورنا عن الجوهر الحقيقي لليهودية والمسيحية بالهيمنة على حرفية النص[٢]؛ الذي أمسينا نَعُدُّهُ مجرد تاريخٍ خرافي أسطوري. وهو عين المنظور الذي يتبنَّاه الحداثيون الإسلاميون[٣].

---

(١) راجع تناول ألان ديرشوفيتز لهذه القضية في مناظرة له مع ألان كييز حيث قال: عندما أُحرق عجلًا على المذبح كقربان؛ أعرف أن هذا يخلق «رائحة طيبة للرب» (سفر اللاويين ١: ٩). إن المشكلة في جيراني؛ فهم يدَّعون أن الرائحة لا تُعجِبُهم. فكيف يُمكِنُني التعامُل مع هذا؟ وقد أود بيع ابنتي رقيقًا كما جاء في سفر الخروج (٧: ١٢)، فما هو ثمنها العادل من وجهة نظرك؟ لي جارٌ يُصرُّ على العمل يوم السبت، وكما جاء في سفر الخروج (٢: ٣٥)؛ فإن الرجل يستحق القتل. فهل أنا مُلزَمٌ بقتله بنفسي؟ أم أستأجر قاتلًا محترفًا؟

- Dershowitz, Alan, and Alan Keyes, "Does Organized Religion Hold Answers to the Problems of the 21st Century?" debate, Lancaster, Pa.: Franklin and Marshall College, September 27, 2000, p.5. Online at:

http://www.renewamerica.us/archives/speeches/00_09_27debate.htm (as of September 8, 2003).

وهناك جملة أخرى في نفس المناظرة تبدو اليوم وكأنها نبوءة مرعبة (ص٧): «عندما تمنح المتعصبين أسلحة دمار شامل وتعدهم بأن طريق الجنة مشروط بقتل الأبرياء، فلك أن تتخيل العواقب».

(٢) التأويل الغنوصي هو الحلُّ! (الناشر).

(٣) يقترح خالد أبو الفضل الحل التالي للتوفيق بين تعارُض ظاهر النص مع القيم المعاصرة: «لا يمكن استبعاد وقوع تضارب بين الاعتقاد الذي تكوَّنَ وبين بعض محددات النص. فالمرء يمكن أن يقرأ شيئًا يتعارض مع ما يعتقده، لكنه سيميل للشك فيه متعجبًا بأنه لا يمكن أن يصدُر عن الرب؛ الرب الذي يعرفه»!

من الممكن أيضًا أن يظل الضمير الفردي والمحدد النصي يتصارعان في عراك لا يُمكن حسمه. وفي رأيي فإن العقيدة الإسلامية، في التحليل النهائي؛ تتطلب من الشخص الالتزام بما يُمليه عليه ضميره. وربما كانت الاعتراضات على حدية النص انطلاقًا من الإيمان أمرًا مطلوبًا، فهو ينبني على الحسِّ الإيماني للشخص.

وهناك حلول أخرى يلجأ إليها الحداثيون؛ مبدأ «المصلحة» العامة، والتي يعود أصلها إلى الفقهاء الإصلاحيين من القرن الثالث عشر؛ كمبدأ يمكنه تجاوز القرآن نفسه.

- El Fadl, Khaled Abou, *Speaking in God's Name*, Oxford: One World Publishing, 2001, p.94.

وهناك مؤشراتٌ واضحةٌ على أن التغيير في الإسلام أمرٌ مستطاعٌ. بل قد وقع فعلًا، وعلى مدار التاريخ؛ حالات ابتعاد ضخمةٌ وصريحةٌ عن أحكام القرآن. وجديرٌ بالملاحظة أن تلك الحالات لم تقع نتيجة جدَال علمي مُرهِق استطاع أحد الطرفين أن يَبُزَّ فيه الآخر بمعرفة علم «الحديث». بل على العكس تم دس هذه الأحكام في هدوءٍ، وقُبِلت دون أي جدَالٍ على الإطلاق. وأكثر الأمثلة لفتًا للأنظار هو الاسترقاق. فالقرآن يُبيح تملُّك الرقيق صراحةً. لكن أقوى العلماء **التقليديين** شكيمة لا يُمكِنُهُ اليوم الدفاع عن تلك الممارسة. كما أن **الأصوليين** المتطرفين الذين يتمسَّكون بالتفسير المتطرف لمفهوم الجهاد تسويغًا للعمل الإرهابي، لا يُجادلون أبدًا بأن الاسترقاق –بسبب ممارسة المسلمين الأوائل له وإباحة الإسلام إياه– هو أمرٌ طيبٌ ينبغي إعادة إحيائه. لقد انتهى الاسترقاق من الإسلام فيما يبدو، وإلى الأبد. ومع ذلك فهذه المسألة لم تُناقش من منظور علم الحديث. بل أسقطها إجماعٌ صامتٌ من الإسلام. وهذا يُرينا أن الإسلام ليس أكثر حصانةً من غيره، من أديان العالم الرئيسية؛ ضد التغيير الذي تفرضه الحضارة على القِيَم.

الحداثة تحترم المثقفين والقيادات:

للإسلام الحداثي العديد من الممثلين والقادة المحتملين، وهم أفرادٌ يجمعون المؤهلات العلمية الوثيقة والمعرفة التامة بالعقيدة الإسلامية إلى جانب تعليم ومنظومة قيم حديثين. وبعضهم بارز في المجتمعات أو الدوائر الأكاديمية المحلية. كما أن الأفراد القابعين على التخوم بين الاتجاه التقليدي المحدث وبين الحداثة يستطيعون الاضطلاع بهذا الدور المرتقب؛ ومنهم «مصطفى سيريتش» مفتي البوسنة.

ومن بين هؤلاء الذين تنتشر كتاباتهم في الولايات المتحدة أفضلَ من غيرهم؛ البروفسور «خالد أبو الفضل»[١]، أستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة كاليفورنيا لوس أنجيليس (UCLA). وهذا العالم والكاتب المحترم يركز في كتاباته على نقد كلٍّ من النهج «الاعتذاري» التبريري الشائع عند التقليديين، والنهج «السلطوي» الاستبدادي المتزمت عند الأصوليين؛ على حدٍّ سواءٍ. وهو يعتقد أن الوضع الحرج للعالم الإسلامي المعاصر يدعو إلى الاستبطان الذاتي، وشحذ البصيرة الناقدة، وهجر فكرة التورُّط في حربٍ حضاريةٍ مع الغرب.

لدينا أيضًا محمد شحرور، مؤلف كتاب «مشروع ميثاق العمل الإسلامي»، والذي يؤكد على حاجة العرب إلى «خطةٍ للتعامل مع القرن الحادي والعشرين»؛ تشتمل على الحرية السياسية، والتعدُّدية، والديمُقراطية، والمساواة[٢].

أمَّا شريف ماردين فيحاول التوفيق بين مفهوم المجتمع المدني والإسلام والتاريخ الإسلامي[٣]. ويطرح فتح الله گولن نسخةً من الحداثة الإسلامية متأثرةً تأثرًا قويًّا بالتصوُّف؛ مؤكدًا على أهمية التنوع والتسامُح ونبذ العنف[٤]. وقد اجتذبت كتاباته شريحةً عريضةً من المريدين في كافة أنحاء العالم، وأثبتت جاذبيتها للشباب[٥].

---

(١) تُرجمت أغلب كُتبه إلى العربية، ونشرتها مكتبة مدبولي في مصر. (الناشر).

(2) Shahrur, Muhammad, *"Proposal for an Islamic Covenant,"* Damascus 2000, 2000. Online at:
http://www.islam21.net/pages/charter/may-1.htm (as of September 9, 2003).

(3) Mardin, Serif, *"Society and Islam,"* in John Hall, ed., Civil Society, Cambridge, U.K.: Polity Press, 1996.

(4) Gulen, Fethullah, *Key Concepts in the Practice of Sufisim*, Rochester, Mich.: Fountain Publishing, 1999.

(٥) تم تخصيص كثير من المواقع لنشر تعاليمه وإتاحة مقالاته وأقواله على الشبكة، ومنها مثلًا:

http: //www.mfgulen.com

فإذا ما وصلت إلى بسَّام طيبي أحد **الحداثيين** المسلمين الأوروبيين. فهو يدعو إلى الخلق الواعي لإسلام إصلاحيٍّ؛ إسلام يخضع لقيم المجتمع العلماني المعاصر وحقوق الإنسان ذات الطابع العالمي. ويرى طيبي أن على مجتمعات الشتات، والمهاجرين؛ تَشرُّب قيم الدول الديمُقراطية المضيفة[١].

وقد أفرزت إيران المعاصرة بدورها مجموعةً من «الخوارج» **الحداثيين** الذين يُمكِن تلميعهم كمُثُلٍ عُليا، بل كأبطال مُلْهِمين للحقوق المدنية. أبطال أدى دفاعهم العلني عن العقل وعن حق الأفراد في تشكيل أحكامهم الأخلاقية الذاتية؛ أدى لتعرُّضهم للاضطهاد، فأمسوا أبطالًا في عيون الحركة الطلابية الإيرانية[٢]. ولا بُد من نشر آرائهم وخبراتهم وتفاصيل مواجهاتهم مع سلطات الدولة القمعية على نطاقٍ أوسع بكثيرٍ.

ضَعف الحداثيين:

يُعَدُّ **الحداثيون** –من الناحية الأيديولوجية– أجدر وأوثق الفئات بحمل رسالة تطوير الإسلام الديمُقراطي ونشرها. لكنهم، على أرض الواقع؛ يعملون تحت ضغط عددٍ من المعوقات تُضعف من فعاليتهم.

والعائق الرئيسي الذي يُعَدُّ أصلًا تنبثق عنه عوائق أخرى هو التمويل. **فالأصوليون** تدعمهم قوى ضخمةٌ بموارد ماليةٍ هائلةٍ، وبنى تحتيةٍ، وأسلحةٍ، وإعلامٍ واسع الانتشار وقدرةٍ على النفاذ إلى المجال العام والسيطرة على مؤسسات التعليم والرعاية الاجتماعية ... إلخ.

---

(1) Tibi, Bassam, *"Die Deutsche Verordnete Fremdenliebe,"* in Schwarzer (2002), pp. 105–120.

(٢) حالة الدكتور «هاشم آقاجري Hasham Aghajari»، الذي حَكمت عليه محكمة إيرانية بالإعدام لقوله إن المسلمين ليسوا «قرودًا» تتبع تفسيرات كبار رجال الدين اتباعًا أعمى. وهو الحكم الذي تراجع عنه النظام بعد الاعتصامات الطلابية الهائلة.

Iran Expert, "Hashem Aghajari: Chronology of a Crisis," November 17, 2002. Online at: www.iranexpert.com/2002/chronologyofcrisis17november.htm (as of September 3, 2003).

كما يحوز **التقليديون** سلطانًا نافذًا وتأثيرًا عميقًا وسيطرة على موارد ضخمةٍ، فهم يجبون الضرائب ويتلقون التبرعات والهبات ولديهم مصادر دخلٍ مستقلةٌ كالمؤسسات الخيرية والأعمال الحرة. كما أن لهم جمهورًا من «المريدين المخلصين» في المساجد والمدارس ومن خلال برامج الرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى منابر الإعلام الحديث. ويمتلك **الأصوليون** و**التقليديون** جميعًا دور نشرٍ ومحطاتٍ إذاعية وتلفازية خاصة بهم، ومدارس وصحفًا ... إلخ، بخلاف **الحداثيين**؛ الذين لا يحوزون شيئًا من هذا.

أمَّا العائق الثاني، فسياسي. ذلك أن **الحداثيين** -النشطاء سياسيًّا- الذين يعيشون في بيئاتٍ أصوليةٍ أو تقليديةٍ، لا يتمتعون بأي دعمٍ. كما تُعرضهم مواقفهم للخطر؛ إذ يُمكِن اتهامُهُم بالرِّدَّة وسَوْقهم إلى المحاكم ومنعهم من الكتابة، والتحرش بهم وإرهاقهم واستنزافهم بشتى الطرق. بل قد يصل الأمر إلى استصدار أحكام الإعدام بحقهم[(١)].

وعمل هؤلاء كأفراد معزولين نقطة ضعف، ولكنه مكمن قوةٍ على مستوى الدعم والحركة؛ فيجب أن يكون البعض -كما في كل حركات التحرير والحقوق المدنية- على استعدادٍ لمواجهة السجن ليشغلوا مكانة المثل العليا ومواقع القيادة.

أمَّا في الغرب والمجتمعات الحديثة، فيواجه **الحداثيون** عائقًا مختلفًا؛ إذ يغلب عليهم حُسن التعليم والاندماج الكامل في المجتمع، وعدم تبنيهم لآراء شعبوية

---

(١) تعرَّضت الكاتبة والطبيبة الحداثية المصرية، نوال السعداوي؛ لملاحقات قضائية عديدة جراء تهم متنوعة ذات طبيعة دينية. وفي باكستان صدرت أحكام بالإعدام ضد عدد من الحداثيين هناك لكنها لم تدخل حيز التنفيذ.

- Gompu, Samya, "Nawal Al Saadawi Returns to the Lion's Den," *Middle East Times*, No. 22, 1995.
- Asian Human Rights Commission, "Pakistan," August 2, 2001. Online at: http://ahrchk.net/va (circa 2002).
- Wiseman, Paul, "Words Can Bring Death Sentence in Pakistan," *USA Today*, March 25, 2002.

تصلح للفرقعة الإعلامية. كما أنهم لا يَدْعُون إلى مذاهبهم وأفكارهم. ويميلون لكتابة النصوص الأكاديمية والمقالات الصحفية الرصينة؛ لا التي يغلب عليها طابع الدعاية الجماهيرية والتحريضية، مما يجعل وصول كتاباتهم إلى أغلب الجماهير عسيرًا نسبيًا، وبخاصةِ الشباب المتحمس. فمثلًا يعكُف أحد المؤلفين السالفي الذكر، خالد أبو الفضل؛ على كتابة مُجلدات ضخمة ومُعَقَّدة ينتقد فيها الفلسفات والمدارس الفقهية المختلفة. إن تحليله للفتاوى الدينية العبثية التي تُصدِّرُها المؤسسة الدينية السعودية من وقتٍ لآخر؛ ممتع ومقروء على نطاقٍ واسعٍ، إلا أنه مدفون في مُجلَّد نظري مرتفع الثمن يصل عدد صفحاته إلى ٣٦١، ويدور حول أهميّة السلطة الدينية في الإسلام وما لحقها من تطوراتٍ. أمَّا بسام طيبي فينشُر كتبًا أكاديميةحدَاثية في ميدان العلوم السياسية.

ويعمل الحداثيون أساتذة جامعيين، لا مُدرِّسين في المدارس التقليدية، ولا في فصول الأحد بالمساجد. ثم إنهم يرتدون ملابسًا كسائر الغربيين، مما يُقَلِّل من جاذبيتهم للصحافيين الذين يكتبون عن «المسلمين في أمريكا». كما أنهم لا يتجمعون في نادٍ أو منتدى خاصٍّ بهم، وهو ما يجعل العثور عليهم صعبًا؛ إذ لا يمكنك العثور عليهم إذا ما اتصلت بأحد المراكز الإسلامية. ولأن الإسلام لا يُشَكِّل هويتهم الشخصية؛ تجدهم غير ميَّالين لتأسيس تنظيمات أو نوادٍ إسلاميةٍ، وهو ما يجعل تنبُّه الناس لهم صعبًا.

حالتان خاصتان للحداثة:

هناك شكلان متميزان للحداثة يجب التفكير في كُلٍّ منهما على حدةٍ: الإسلام كما يمارسه مسلمو الغرب، وثقافة الشباب العالمية.

أولًا: الإسلام الغربي:

يعيش ملايين المسلمين خارج الوطن الإسلامي التاريخي، إذ تعلموا واندمجوا في الغرب، فإما شكَّلوا جالياتهم وهوياتهم الخاصة، أو ذابوا في المجتمع المهيمن.

فأي تأثيرٍ لذلك على تفسيرهم وممارساتهم للإسلام؟ وهل يُمكن اعتبارهم مُنطلقًا لتطوير الإسلام الديمُقراطي الحديث؟

(١) الإسلام الأوروبي: طوّر مُسلمو البلقان، في أوروبا الشرقية؛ إسلامًا محافظًا لكنّهُ بذات الوقت تصوُّر اندماجي حداثي علماني[١].

وتُقَدِّم لنا أوروبا الشرقية أمثلة دراماتيكية على التعاون والصداقة بين الإسلام والغرب؛ مثل تدخُّل الغرب (المتأخّر) لمصلحة مسلمي البوسنة وألبانيا المضطهدين. لقد وفر المجتمع المدني الأوروبي (غير المسلم) دعمًا هائلًا، وأظهر قدرًا كبيرًا من التضامُن في هيئة مبادراتٍ مجتمعيةٍ؛ فقد جمعت مؤسسة كاثوليكية تُدْعَى «كاريتاس Caritas» مليون دولار في يومٍ واحدٍ فقط؛ من خلال طلبها إلى المتسوقين في متاجر السوبر ماركت النمساويَّة إضافة مبلغ تبرُّع على فواتيرهم. ومن المثير أن تلك الحملة قد عزفت على وتر ضرورة مُساعدة الشعب البوسني المحاصَر كونهم «جيراننا»؛ دون ذكرٍ للدين[٢].

وهذا الفصل من فصول التاريخ الحديث يستحق إبرازه على نحوٍ أفضل. فقد استضافت المجتمعات والأسر الأوروبية الغربية خلال ذلك الصراع مئات الآلاف من لاجئي البوسنة بحرارةٍ وبلا تذمُّرٍ.

وتسعى المحاكم الجنائية الدولية، بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان العلمانية؛ لمعاقبة مرتكبي التطهير العرقي ضد مسلمي البلقان، تحقيقًا للعدالة على أسسٍ علمانيةٍ. ويتمتع مسلمو البلقان بمستوًى من التطور يفوق معظم مسلمي العالم. وهذا يُبرهن على أن الصداقة مع الغرب ممكنة، وأنَّ تبنِّي القيم الديمُقراطية يؤدي إلى نتائج جذابة ومستوى حياةٍ أفضل.

---

(1) Schwartz, Stephen, "The Arab Betrayal of Balkan Islam", *Op. cit.*

(٢) كان هذا المشروع الذي استُخْدِم له شعار: «جيراننا يحتاجوننا»؛ هو أنجح جهود ما بعد الحرب العالمية الثانية على الإطلاق؛ لجمع التبرعات في أوروبا. لكن مثل هذه الجهود لم تنل التغطية التي تستحقها.

ويعيش تسعة ملايين مسلمٍ، على أقل تقدير؛ في أوروبا الغربية. وقد تزايدت معرفتنا بحجم تغلغل التنظيمات المتطرفة والإرهابية داخل هذه المجتمعات -بشكلٍ يهدد استقرارها- نتيجةً للتحقيقات التي أعقبت أحداث ١١ سبتمبر.

وبرغم ذلك، تُبيِّن المعلوماتُ المتوفِّرةُ أيضًا أن غالبية مسلمي أوروبا حداثيون أو علمانيون. ويوصي أحد قادة الفكر في تلك الجالية، بسَّام طيبي؛ بالتطوير الفعال لـ «إسلام أوروبي»، بحيث يستعمل كحائط صدٍّ في وجهِ التطرُّف الإسلامي المدَمِّر، وهو ما يَتطلَّب معلومات أوفى عن معتقدات المسلمين الأوروبيين الحداثيين وممارساتهم؛ تشجيعًا لهذا التلاقح بين الإسلام والحداثة ومن ثَمَّ تعميمه، بدلًا من السماح للتقليديين أو الأصوليين -وهم مجرد أقلية- بتمثيل الإسلام الأوروبي وتحديد طبيعته.

وتميل الحكومات الأوروبية إلى محاباة التيار التقليدي لأنه حليفٌ مريحٌ من الناحية اللوجستية. وقد أرادت فرنسا، بوجهٍ خاصٍّ؛ إنشاء «كنيسةٍ» إسلاميةٍ كآليةٍ تُيَسِّرُ السيطرة على الأقلية المسلمة، وكان الهدف آنذاك هو إيجاد طرفٍ واحدٍ مُناظرٍ للدولة يُمثل الأقلية المسلمة. وبعد ١١ سبتمبر ازدادت الرغبةُ، أكثرَ فأكثرَ؛ في الحصول على واجهةٍ أفضل وخلق ممثل«رسمي» تقليدي للإسلام في فرنسا. وهو تدخُّلٌ صارخٌ يُخل بتوازن القوى داخل الإسلام. ففي حين كانت النية إضعاف المتطرفين، جاءت النتيجة استئصالًا للمعتدلين والعلمانيين. وليس هناك ما يشير إلى أن عواقب تلك الخطوة قد أُخِذَتْ بعين الاعتبار أو أنه قد تم إيجاد بديلٍ لذلك الوضع.

(٢) الإسلام الأمريكي: يصدُق عليه كل ما سلف، فواجهته «العامة» مكونةٌ من عناصر تقليدية. وهذا راجعٌ إلى طبيعته من ناحيةٍ، بالإضافة إلى كونه نتيجةً للجهود الدبلوماسية العامة للحكومة الأمريكية من ناحيةٍ أخرى؛ وهو ما

سنناقشه لاحقًا. أمّا الآن، فيكفي القول أن تمثيل الاتجاه التقليدي للإسلام الأمريكي لا يعكس الحقائق الاجتماعية(١).

إذ تشير الدراسات الأمريكية والأوروبية جميعًا إلى أن **الأصوليين والتقليديين** أقلية(٢). أمّا قدرتهم على التحدُّث باسم الإسلام وتحديد صورته العامة، فتتجاوز أعدادهم وأهميتهم الحقيقية بكثير.

وإحدى طرق تصحيح هذه الصورة، وتعزيز الديمُقراطية بذات الوقت؛ تتمثل في توفير دعمٍ أكبر للجمعيات الثقافية والمدنية التي تنشأ داخل الجاليات

---

(١) تناولت حداد وليوميز المهاجرين بالدراسة ووجدتا أنهم قد تأقلموا سريعًا مع قيم الحداثة ومعاييرها حتى لو تناقضت مع الاعتقادات السائدة في البلد الذي نزحوا منه. وتوجد دراسة جريئة أخرى تميز بين خمسة أنواع مختلفة للمسلمين الأمريكان؛ راجع:

- Kaufman, Jonathan, "Islamerican," *The Wall Street Journal*, February 15, 2002, p.1.

١ - فالليبراليون أشدُّهم تَغَرُّبًا. ويتركز التزامهم الديني غالبًا في المناسبات الاحتفالية، مثل: حفلات الزفاف والجنازات والأعياد.

٢ - والمحافظون حسَنو الاندماج، ويميلون إلى قصر التزامهم الديني داخل أسرهم أو على أفرادهم. وهو التزام أكثر حرفية من الليبراليين بشكل واضح، ويشمل أمور الطعام والصلاة وجوانب أخرى للتدين الشخصي. فالدين عندهم جزء مهم من حياتهم اليومية، وإن كان ثانويًا.

٣ - أمّا الصوفية فيتبنون تفسيرًا فلسفيًا أكثر تعقيدًا للإسلام.

٤ - ويعمل الدعاة الملتزمون على ضبط تصرفاتهم بوضوح طبقًا لمبادئ الإسلام. وهؤلاء أقل اندماجًا في المجتمع الخارجي، ويؤثرون التواصل مع نظرائهم.

٥ - ويريد المتزمتون الجدد تحقيق وضع يطبق كل فرد فيه الإسلام بالمثالية والصرامة المتناهية التي يطبقونه هم بها. ويجب تسيير المجتمع، أو على الأقل الشريحة التي ينتمون إليها؛ طبقًا للمبادئ الإسلامية الصارمة.

- Haddad, Yvonne Yazbeck, and Adair Lummis, *Islamic Values in the United States*, New York: Oxford University Press, 1987.

(2) Smith, Jane, *Islam in America*, New York: Columbia University Press, 1999.

معروف أن ما يقرب من ثلاثة أخماس المسلمين الأمريكان جامعيون. ونصفهم يزيد دخلهم على ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي في العام من وظائف كالطب والإدارة والأعمال والقطاع التقني والتعليم. ولا يواظب من هؤلاء على التردد على المساجد إلا ٢٠٪.

العِرقية وجاليات المهاجرين القومية. فالأسلمة الظاهرية، والمُبالغ فيها؛ للمسلمين الغربيين يمكن تقويمها والحد منها إذا دعمنا الطرق الأخرى التي يُبرزون بها هويتَهم: موسيقى وثقافة ومحاضرات في التاريخ ... إلخ، وأوليناها عنايةً كافيةً.

ويتمتع **التقليديون** ببعض الميزات النسبية؛ فهم واضحون صُرَحاء. كما أنهم يملكون بنيةً تحتيَّةً ضخمة تشمل منظمات ومساجد. وبالمثل يُمكنهم الحصول على التمويل الخارجي. كما تمدُّهم المصادر الأصولية والتقليدية، في أنحاء العالم؛ بمطبوعاتٍ رخيصة الثمن.

فتَعْرِض المساجِد والمراكِز الإسلامية ومحلات البقالة في أمريكا كتابات المودودي بشكلٍ بارزٍ، وهي نتاج جهد **الأصوليين** الباكستانيين الذين يُغرقون الأسواق العالمية بطبعاتٍ ضخمة لكتاباته على هيئة نشراتٍ غير مُكَلِّفةٍ.

وهكذا يُسيطِرُ **الأصوليون والتقليديون** -حاليًّا- على عقول الجماهير. فمعظم الكتب الموجهة للجمهور العريض هي من تأليفهم، أو تعكس فهمهم للإسلام. وكمثالٍ بسيط لذلك؛ تقوم المكتبات العامة في ولاية ميريلاند بإتاحة بعض النصوص كمدخلٍ عن الإسلام يُراد بها تعريف القُرَّاء الشُّبَّان به. لكنها جميعًا مكتوبةٌ من زاويةٍ تقليديةٍ محافظةٍ، قريبةٍ من الأصولية.

«أنا مسلم»[1]؛ هو كتابٌ في سلسلة لشرح الأديان الرئيسية. وتدور حول صبي يبلغ من العمر ١١ عامًا. من أسرة باكستانية فقيرة ومحافظة للغاية تنتمي إلى أدنى شرائح الطبقة الوسطى؛ وقد هاجرت إلى انكلترا مؤخرًا. وهو ما لا يعكس بدقةٍ، كما ذكرنا آنفًا؛ حقيقة الوضع الديمُغرافي. والنص يؤكد بعض الأحكام الخلافية، بوصفها حقائق إسلامية لا تقبل النقاش. يقول:

- لا يُسْمَح للنساء بالصلاة مع الرجال.

---

(1) Aggarwal, Manju, *I Am a Muslim*, New York: Franklin Watts, 1985.

- يجب على المرأة تغطية نفسها من قمة رأسها حتى أخمص قدميها، ما خلا الوجه والكفين.
- يجب على الأطفال طاعة والديهم في كُلِّ شيءٍ حتى بعد البلوغ.
- يجوز أن تُزوَّج الفتاة بشخصٍ لم تره من قبل.
- في حالاتٍ خاصَّةٍ؛ يُباح للمسلم أن يتخذ أكثر من زوجةٍ.

وباستثناء الحالة الأخيرة، التي لا تنطبق على المسلمين في انكلترا حيث يحرُم قانونًا تعدُّد الزوجات، لا يوجد في هذه المعلومات شيءٌ صحيحٌ[١]. فطاعة الوالدين قيمةٌ من قيم المجتمعات التقليدية، ولا علاقة لها بالإسلام. كما يُلح القرآن والحديث بشدةٍ على وجوب موافقة المرأة على من يتقدَّم للزواج بها، فقد عرض النبي مرارًا فسخ حالات زواجٍ لم يُتح فيها للفتاة أو المرأة الاختيار الحر. أمَّا «الصلاة المختلطة» فكانت أحد تقاليد المجتمع الإسلامي الأول، وكان محمد يُخطِّئ الرجال الذين يمنعون زوجاتهم من ارتياد المسجد، وإن كان الخلاف حول هذه المسألة لا يزال قائمًا اليوم. وفي ذلك الكتاب المصوَّر تظهر الإناث في أسرة «نظير»، بما فيهن أخته البالغة من العمر ثلاث سنوات؛ وقد تغطين تمامًا بشالاتٍ ضخمةٍ. ولا أحد من الرجال الموجودين في الكتاب يرتدي ملابس غربية، رغم وجودهم في انكلترا، كما أن أغلبهم ملتحين.

أمَّا الكتاب التالي الموجود على أرفف المكتبة العامة بمقاطعة مونتجُمري، والمنشور عام ٢٠٠٢ في سلسلة «وورلد أُف بيليفس»[٢]؛ والمزدان بالكثير جدًّا من الصور الفخمة، فإنه لا يُمثِّل أيضًا إلا نُسختيّ الإسلام الأصولية والتقليدية. فليست هناك امرأةٌ واحدةٌ من عشرات النساء المرسومات في الكتاب بغير غطاءٍ

---

(١) من وجهة نظر الكاتبة فقط! (الناشر).

(2) World of Beliefs.

للرأس، كما أن أغلبهن قد توارين خلف نقابٍ سميكٍ. ويورد النص عبارةً ملطِّفةً مفادها أن «**المسلمين يؤمنون بضرورة ارتداء النساء ملابس محتشمة على الدوام**[١]. **وهو ما يعني ارتداءهن غطاءً للرأس في بعض البلاد، وفي تغطيهن من الرأس إلى القدم في البعض الآخر**».

فماذا عن ملايين المسلمين الذين لا يفعلون هذا ولا ذاك؟ وماذا عن النصف الآخر من الآية؛ الذي يأمرُ الرجال كذلك بارتداء ملابس محتشمة؟ وثمَّت عبارة مُلَطِّفة أخرى، للتعليق على صورةٍ لثلاث نساء أفغان يرتدين البرقع؛ وقد أبرزهن رسمٌ جذَّابٌ بالألوان المائية على قماشٍ متعدد الألوان كانت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حكومة طالبان لتضربهن بسببه؛ نقرأ: «**هؤلاء النساء من أفغانستان يرتدين نوعًا من الملابس شديد المحافظة**»[٢].

وتدعم بعض عناصر الثقافة الأمريكية موقف **التقليديين**. وبما أن هذا التيار يُتوقع في الغالب ارتداؤه الزي الإسلامي، فإنهم يعتبرون الخيار النموذجي لوسائل الإعلام إذا ما احتاجت رسمًا تصويريًّا لقصَّةٍ عن المسلمين الأمريكان. ويُحابيهم الساسة لنفس السبب، فإبرازهم في الإعلام بوضوحٍ يؤكد «دعم» الساسة الأمريكيين للمسلمين. والواقع أن هذا التوجُّه يزوِّر حقائق السياسة والسكان (الديمُغرافيا).

والملاحظ أن موقع «مُسلم لايف ان أميركا»[٣] التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، والذي يرعاه برنامج المعلومات الدولية؛ هو موقعٌ مقصورٌ على

---

(١) توليفة منحازة أصلًا؛ فالقرآن يَنُصُّ على احتشام الجميع، رجالًا ونساءً؛ وهذا القول انحياز للرجال، إنما يأمر القرآن كل أحد، رجلًا كان أو امرأة، بالاحتشام في الملبس.

(2) Morris, Neil, *Islam*, New York: McGraw-Hill Children's Publishing, 2002.

(3) Muslim Life in America.

المحتوى التقليدي كتابةً وتصويرًا[1]، فالنساء والفتيات، حتى الصغيرات منهن؛ يرتدين الحجاب. وثَمَّ مشهدٌ لأحد المحلات التجارية تظهر فيه سيدتان مغطاتا الوجه كذلك. وتحت عنوان «أسرة من كاليفورنيا»؛ نرى زوجةً ترتدي زيًّا غير محدد الملامح صنعته لنفسها، وليست له أي دلالة عرقية أو قومية، بل يبدو وكأنه مشهد من مسرحية مُستقاة من الإنجيل. ويظهر جميع الأطفال المشاركين في المعرض وفي الأنشطة الرياضية المدرسية وفي مؤتمرٍ للشباب؛ وقد ارْتَدَوْا أكثر ألوان الزي الإسلامي تشدُّدًا. وهي صور لا تعكس التيار الرئيسي للإسلام الأمريكي، بل تسلط الضوء فقط على قطاعٍ هامشيٍّ من الجالية الأمريكية المسلمة. وقُل في المحتوى نفس الشيء. وهناك قصص تَدُلُّ على الامتعاض من سرعة اندماج الطلاب الوافدين من بلدان إسلامية حتى تعذَّر تمييزهم من بين غير المسلمين، وتصف دور الحجاب الكامل السابغ والزي الطويل الواسع، الذي يجرجرن أذياله؛ في ترسيخ شعور طالبات المدارس الثانوية المسلمات بأنهن «جواهر ثمينة».

ويؤكد هذا النص وبقوَّةٍ على «ضرورة تطبيق الشريعة وأحكامها بشكلٍ دقيقٍ»، كما يتناول «التأثيرات الغربية التي يُمكِنها إفساد القيم الإسلامية الأساسية وتفريغها من مضمونها». وليست هناك أية إشارةٍ إلى أنه قد يوجد اختلافٍ في الآراء حول هذه المسائل داخل الجالية الإسلامية في أمريكا. وبالمثل لا يوجد أي تفصيل حول الكيفية التي سيصير بها «التطبيق الصارم للشريعة»، بما فيها الحدود الجنائية؛ جُزءًا من النظام القضائي الأمريكي.

---

(١) رابط الموقع: http://usinfo.state.gov/products/pubs/muslimlife

وراجع الملحق الثاني في آخر الكتاب للاطلاع على المناقشات الإضافية حول الموضوع، مع ملاحظة أن ما نقوله هنا يعكس الفترة من شتاء ٢٠٠١ والنصف الأول من عام ٢٠٠٢. وقد حدثت بعض التعديلات في الموقع منذ ذاك. ولعلها استجابة لشكاوى واستفسارات عديدة من الكونجرس وآخرين. لكنّ الروح العامة لا تزال كما هي.

ثانيًا: ثقافة الشباب والثقافة المضادة:

نجح الأصوليون المتطرِّفون نجاحًا كبيرًا في تعبئة الشباب. فالحرس الثوري الإيراني، وطالبان، وحماس، والجهاد الإسلامي، والقاعدة؛ كُلّ هذه التنظيمات اعتمدت على الدعم الشبابي الضخم، وبخاصة من الذكور.

وتتمتع الأصولية بمجموعة صفاتٍ تُضفي عليها جاذبيةً في عيون الشباب الساخط، لكنها تنطوي أيضًا على نقاط ضعفٍ خطيرةٍ قد تتسبب في انقلاب الشباب عليها. ونقطة الضعف الأكبر في الاستراتيجية السياسية الأصولية لم يتم استغلالها بعد.

تنبني الجاذبية الأصولية في عيون الشباب على كونها دعوةً تحريضيةً متطرفةً، وأنها تسعى لتحقيق العدل ونُصرة المستضعفين (خصوصًا الفلسطينيين).

وفي الشرق الأوسط يُعَدُّ التطرُّف الإسلامي أداةً لتحدي الأنظمة الفاسدة الفاشلة المرتبطة بالغرب، كما أنه وسيلةٌ للتنفيس عن المشاعر المتأججة حيال القضية الفلسطينية. أما في الغرب فيُسَبِّب الإسلام العدواني قلق المجتمع؛ حين يبرز نفسه باعتباره وسيلةً سهلةً وجذابةً للتعبير عن السخط.

لقد جعلت الضبابية الأيديولوجية المميزة للتيار الأصولي بالإمكان إلحاق أي عددٍ من الأجندات السياسية الخاصة والمظالم المتنوعة برسالته. فالبرنامج فضفاض وغامض؛ إذ يهدف إلى القضاء على الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية والوصول إلى مستوى أخلاقي أسمى وفرض احترام الإسلام على بقية العالم. لذا تُعَدُّ الأصولية مظلةً واسعةً لألوانٍ من التطرف السياسي المتأثر بالأحداث. كما أنها تُقدِّم علاجًا فوريًّا وإجابات عاجلة على أسئلة الكرامة والهوية والانتماء والهدف. وتعتمد عضويتها على مستوًى ضحلٍ يسهُل اكتسابه، فمُعظم موادهم التثقيفية ليست كُتُبًا؛ بل كُرّاسات دعائية لا تستغرق قراءتها وقتًا ولا جهدًا. وبالنسبة

للشباب، فالأصولية تقوم بدور الطائفة التي يتركز اهتمامها على المحرمات، والتكاليف المتشددة والاحترازية، والطقوس؛ وعلى الهدي الظاهر للإسلام، ورموزه الاستفزازية، وكل ما يشير إلى التفرُّد والوحدة؛ مثل اللحية وغطاء الرأس. وواضحٌ ما لذلك من قيمةٍ نفسيةٍ؛ إذ يعطى إيحاء بأن هناك بنيةً ونظامًا، وإحساسًا بوحدة الهدف. وفي البيئات الأكثر حداثة، أو حين تكون الأسرة التي يرغب الشخص في التمرُّد عليها أكثر حداثةً أو تعيش في الغرب؛ فإن شيئًا بسيطًا مثل ارتداء غطاء للرأس يُعَدُّ وسيلةً لتحقيق أثرٍ ضخمٍ بجهدٍ ضئيلٍ، وهو ما يصلح أن يكون «اختبارَ شجاعة» قليلَ التكلفة وطريقًا لنيل استحسان «الجماعة» المتضامنة. ثم إن ما يُسبِبُهُ هذا التصرُّف في البيئات العلمانية أو الأكثر حداثة من مظاهر الضيق والاضطراب؛ من شأنه إمداد صاحبه بمشاعر الرضا[1].

ورغم ذلك، فإن في الأصولية الراديكالية الكثير مما يجعل الشباب مؤهلين للانقلاب عليها. فانتماءهم لها مُخالِفٌ للمنطِق؛ فهي تُناقِض «مصالحهم الموضوعية» لعددٍ من الاعتبارات الهامة.

فالأصولية لا تقيم وزنًا كبيرًا لحيواتهم، فتخادعهم بدغدغة مثالياتهم واستثارة حسِّهم الدرامي وروح البطولة فيهم؛ ليحوِّل الإسلامُ الراديكالي الشبابَ إلى انتحاريين ووقود للمدافع، وتربي المدارس الدينية الأولاد على الموت صغارًا بترغيبهم في الشهادة، لكن إذا بدأ الشباب المسلم في النظر للأشياء من خلال منظار للأجيال، مثلما فعل الشباب الغربي في الستينيات؛ فقد يشرعون بالتساؤل عن سبب كون معظم الانتحاريين والشهداء تحت سن الثلاثين: إن المرء ليس بحاجةٍ لأن يكون شابًّا حتى يربط حول جسمه متفجراتٍ. فإذا كان ذلك حقًّا وخيرًا، فلماذا لا نرى عددًا أكبر من الراشدين يفعل ذلك؟

---

(١) هي مجرَّد رغبة مراهقة في التحدِّي؛ هكذا ترى الكاتبة «الشعور الديني» والتعبير عنه! (الناشر)

إن الأصولية تعمل ضد الحوافز الطبيعية[1] وضد الدوافع الجسدية للشباب والمراهقة. فالحوافز العاطفية والجنسية جزء أساسي من احتياجات هذه الفئة العمرية، لكن الأصولية تتطلب كبتها والتسامي عليها وتهذيبها وهي بذلك تضرب عرض الحائط بالحاجات النفسية والاقتصادية وسائر «المصالح الموضوعية» للشباب.

وتلعب الأصولية لعبةً خطيرةً جدًّا من الناحية السكانية (الديمُغرافية). فقد استطاعت حتى الآن أن تخفي عن غالبية السكان، من النساء والشبان؛ أنهم أسرى سيطرة أقليةٍ صغيرةٍ مؤذية[2].

ويميل الميزان السكاني في المجتمعات العربية والإسلامية بقوةٍ ناحيةَ الشباب. وقد تمكنت الأصولية من دفع الجيل الناشئ (الأقوى ديمُغرافيًّا) للاستسلام لسيطرة قلة سلطوية أكبر سنًّا، والتعرُّض لاستغلالها. وإذا قُدِّر للشباب التنبهُ إلى هذا، فمن الممكن توقُّع حركة انقلابية عنيفة بين الناشئة[3].

ويُعادي الإسلام الأصولي النساء، أي نصف المجتمع. وكما هو الحال مع الشباب؛ استطاعت هذه الأيديولوجية حتَّى الآن إضعاف المرأة كفاعلٍ سياسيٍّ، وتضليلها وسَوْقها إلى دعم ظروفٍ مضادةٍ لمصالحها الموضوعية[4].

---

(١) ينكشف في هذه الفقرة ما قصدته الكاتبة قبلها بـ «مصالحهم الموضوعية»؛ فهي ببساطة شديدة: شهواتُهم! (الناشر)

(٢) تكريس التبعية الإدراكية لصنم «الأكثرية» التي يصنعها الإعلام ويوجهها. (الناشر)

(٣) ما أشبه خطاب الكاتبة التحريضي، بخطاب الماركسيَّة التحريضي ضد الرأسمالية! (الناشر)

(٤) تفترض الكاتبة دومًا أن المرأة المسلمة شيءٌ مخدوعٌ لا عقل له. ولا أعرف لم لا تستطيع التصوُّر أنها هي الأخرى، المرأة؛ قد تكون راديكالية واعية بتناقُض ذلك مع شهواتها، أو «مصلحتها الموضوعية»! «إما جولدمان»، «إنسا أرمان»، «روزا لكسمورج»: مجرد أمثلة على راديكالية المرأة في الغرب، فلِمَ ترفُض راديكالية المسلمة؟! (الناشر)

أمَّا الرؤية التقليدية؛ التي تُعَدُّ أيديولوجية هادئة معتدلة ترتبط بها يرمُز له الآباء والأجداد، فوضعها سيئ مقارنةً بالأصولية؛ كمصدر إلهام للشباب. وعلى الجانب الآخر، فإن الحداثة، نظرًا لكونها أجرأ وأبعد عن التقليدية؛ قد تكون مُنافسًا قويًّا؛ إذ أنها تصطف في جانب مصالح الشباب والنساء الموضوعية.

٥- الصوفية:

لا يدخل الصوفية تحت أي من الفئات المذكورة، لكننا سوف نسلكهم هنا مع الحداثيين. ويمثل التصوُّف التفسير الفكري المنفتح للإسلام. وينبغي دعم التأثير الصوفي في المدارس والمقررات التعليمية والمعايير الاجتماعية والأخلاقية والحياة الثقافية؛ دعمًا فعالًا في البلاد التي يوجد بها تقليد صوفي، مثل أفغانستان والعراق. ومن خلال الشعر والموسيقى والفلسفة، الذين يتفرد بهم التصوف؛ يستطيع التقليد والممارسة الصوفية القيام بدور الجسر الذي ينقل هذه المجتمعات خارج نطاق التأثيرات الدينية.

الفصل الثالث

استراتيجية مقترحة

إن التطرُّف الإسلامي، بتجلياته وأسبابه الكامنة ونزوعه إلى الانخراط في الصراعات السياسية والاجتماعية الدائرة؛ قد عقَّد الوضع وزاد تشابكه. ولم تعد هناك معالجةٌ من ثَمَّ يمكن اعتبارها هي وحدها الصحيحة، كما لم يوجد قطعًا «حلٌّ» واحدٌ معروفٌ. والمطلوب مُعالجة مُركَّبة ترتكز على التزامٍ قاطعٍ بقيمنا الأساسية، وتدرِك أن التعاون التكتيكي المدفوع بالمصلحة هو ببساطةٍ غير ممكنٍ مع بعض الفاعلين من أصحاب المواقف المتزمتة على امتداد طيف الإسلام السياسي. إلا أن ذلك يستتبع تطوير سلسلةٍ من المواقف المرنة والملائمة للسياقات والبلدان المختلفة.

وهذا الطرح يهدف لدعم تطوُّر الإسلام الديمُقراطي المدني وترسيخ الحداثة وتعزيز التنمية. كما يُوفِّر قدرًا من المرونة المطلوبة للتعامل مع مختلف المعطيات بشكلٍ مناسبٍ، ويقلل أخطار التأثيرات السلبية وغير المقصودة. وفيما يلي **الخطوط العريضة لتلك الاستراتيجية:**

- دعم **الحداثيين** أولًا، وتكريس رؤيتهم للإسلام لإزاحة رؤية **التقليديين**، وذلك من خلال تزويدهم بمنبرٍ للتعبير عن أفكارهم ونشرها. فهؤلاء **الحداثيون** هُم الذين ينبغي تثقيفهم وتقديمهم للجماهير؛ كواجهةٍ للإسلام المعاصر.

- دعم **العلمانيين** بشكلٍ فرديٍّ، وحسب طبيعة كُلّ حالةٍ ...
- دعم المؤسسات والبرامج المدنية والثقافية العلمانية.
- دعم **التقليديين** (متى وحيثُما كانوا من اختيارنا) بما يكفي لاستمرارهم في منافسة **الأصوليين**، والحيلولة دون أي تحالُفٍ بين الفريقين. أمَّا داخل صفوف **التقليديين**، فينبغي أن نُشَجِّع، بشكلٍ انتقائي؛ أولئك المتوائمين مع المجتمع المدني الحديث وقِيَمه، بدرجةٍ أكبر من سواهم. وعلى سبيل المثال؛ فإن بعض مذاهب الفقه الإسلامي أكثر قابلية من غيرها للتطويع بما يوافق رؤيتنا للعدالة وحقوق الإنسان.
- وأخيرًا؛ ملاحقة **الأصوليين** بقوَّةٍ وضرب نقاط الضعف في مواقفهم الإسلامية والأيديولوجية، وذلك بفضح الأشياء التي لا يُمكِن أن تقبَّلهَا لا مثالية الشباب من جمهورهم المستهدف ولا ورع **التقليديين**؛ مثل: فسادهم ووحشيتهم وجهلهم الفاضح، والتحيُّز الأعمى والأخطاء الفاحشة التي يقعون فيها عند تطبيقهم للإسلام، وعجزهم عن القيادة والحكم.

وسوف نحتاج إلى بعض الأنشطة الإضافية المباشرة لدعم هذا الاتجاه إجمالًا، وهي كما يلي:

- المساهمة في إنهاء احتكار **الأصوليين والتقليديين** للإسلام؛ تعريفًا وشرحًا وتفسيرًا.
- اختيار العلماء **الحداثيين** المناسبين لإدارة موقع إلكتروني؛ يجيب على الأسئلة المتعلقة بالحياة اليومية، ويعرض الآراء الفقهية الحداثية.
- تشجيع العلماء **الحداثيين** على كتابة النصوص الأكاديمية والاشتراك في تطوير المناهج.

- نشر الكتب الأولية والتمهيدية بأسعارٍ مدعومةٍ، بحيث تكون في متناول الجميع؛ كالكتيبات التي ينشُرها المؤلفون الأصوليون.
- استخدام وسائل الإعلام المحلية واسعة الانتشار، كالمذياع؛ لإبراز أفكار الحداثيين المسلمين وممارساتهم، ونشر رؤيتهم وتفسيرهم للإسلام عالميًّا وعلى أوسع نطاق.




الملاحق

الملحق الأول

حروب الحديث

تتركز كثير من جهود إصلاح الإسلام حاليًا في الجدل الدائر حول أحكامٍ وممارساتٍ معينة من صحيح الإسلام، وينتقدها غير المسلمين؛ لأنها لم تعد تلائم العصر الحاضر. فالقرآن، بوصفه الكتاب المقدَّس؛ هو بوجهٍ عام -وإن لم يكن عند كل الناس- فوق الانتقاد. ومع ذلك، فهناك موضوعاتٌ كثيرةٌ إما أنه لا يتناولها بتاتًا، أو يشير إليها فقط بشكلٍ غامضٍ. ومنذ الأيام الأولى للإسلام تقريبًا، كان أصحاب الآراء المتعارضة يصوغون آراءهم وتفسيراتهم استنادًا للحديث النبوي في المقام الأول. وباستطاعتنا أن نطلق على هذا الصراع الأيديولوجي اسم: «حروب الحديث».

ويمكننا استخدام الحديث للدفاع عن قيم المجتمع المدني والديمُقراطية، وهذا هو التوجُّه الذي تدارسناه أصلًا في المرحلة البحثية من هذه الدراسة. ومع ذلك، فلا يمكن أبدًا أن يكون الحديث في نهاية الأمر أكثر من أداةٍ تكتيكيةٍ ثانويةٍ، وذلك لأسبابٍ عدَّةٍ. فالحديث لا يُقدِّم رأيًا حاسمًا في أية قضيةٍ، إذ هو يتسع للآراء المتعارضة تعارُضًا تامًّا في شرعيةٍ متساويةٍ.

ويعتقد البعض أنه لا ينبغي الدخول مع **الأصوليين والتقليديين** في معركةٍ حول الحديث. فعلى سبيل المثال يرى ابن وَرَّاق[1]:

«إن خوض معركةٍ مع الأصوليين المتعصبين والملالي حول تفسير هذه النصوص، معناه النزول على شروطهم ومنازلتهم على أرضهم. فما من نصٍّ تستشهد به إلا وجاءوا لك بدرزينة نصوص تعارضه. ولا يُمكن للإصلاحيين كسب المعركة بهذه الشروط مهما كانت البراعة التي يُبدونها»[2].

ومع هذا، فإذا كان إحراز أي نصرٍ في حروب الحديث عسيرًا، فإن خسارة هذه الحروب أو إهدارها أمرٌ ممكن، وهو ما لا يُعَدُّ من الحكمة في شيءٍ؛ في الوقت الذي يرزح فيه القاسم الأعظم من المسلمين تحت نِير الأمية والجهل والخضوع للسلطات المحلية، والاستسلام للتقاليد. إنَّ العناصر التقدُّميَّة الملزَمة بالعمل في بيئةٍ إسلاميةٍ تحتاج إلى دعمٍ كافٍ؛ لشل قدرة الخصم على أقلِّ تقديرٍ. لذا فليس من المستحب أن يكون الإسلام الأصولي هو النسخة السائدة.

وفي حين تُشَكِّل دراسةُ الحديث علمًا شديد التعقيد على المستوى النظري، فإنَّ الواقع يكشف لنا أن تلك المعايير المتشددة لا قيمة لها، وأن السياسة هي سيدة الموقف.

ويتم الحكم على الحديث طبقًا لعددٍ من المتغيرات المعقدة، أولها سياق الحديث ودرجة الوثوق به (السند):

- مَن هو الراوي الأول للحديث؟

---

(1) Warraq, Ibn, *Why I Am Not a Muslim*, New York: Prometheus, 1995, p 293.

(٢) ومع ذلك فأثناء حواري معه، وجدت السيد وراق يسلم بأن النقد المباشر للإسلام ليس واقعيًا الآن، وأن بذل الجهد لتقديم إسلام «مُدجَّن» ألطف وأرق وطأة؛ يمكن أن يحقق نتائج أفضل (حوار في ٢٢ فبراير ٢٠٠٢ من خلال البريد الإلكتروني).

- كم من الوقت مرَّ عليه أو عليها في الإسلام؟
- كيف كان قُرْبُه أو قُرْبُها من النبي؟
- إلى أي مدًى كان انغماسه المباشر في الواقعة المرويَّة؟
- هل هناك أي شيءٍ مُستَقِل يُعضِّدُهُ؟
- أي الروايات الأخرى وصلتنا عن طريق ذات الشخص؟
- ما هي درجة الثقة في هذه الروايات؟
- ما مدى فطنة ذلك الشخص وعلمه؟
- هل كان الراوي يحفظ الحدث؟ أم اعتمد على كتابته؟
- هل للراوي مصلحةٌ؟ أم أنه كان مُراقِبًا محايدًا؟
- ما هو الحكم على هذه الرواية؟
- هل هناك انقطاعٌ في سلسة الرواة؟
- إلي أي مدى يُمكن الثقة بسلسلة الرواة؟

وهناك سلسلة أخرى من التحليل تتناول مادة الرواية (المتن):

- هل كان المرويُّ قولًا عن النبي؟ أم فعلًا أتاه؟ أم كليهما؟
- وإذا كان النبي قد أتى فعلًا معينًا، فهل هو جائزٌ للآخرين؟
- وإذا أتى أحدهم فعلًا في حضرته ولم يخطِّئه، فهل يُعَدُّ ذلك إجازة منه؟
- ما هو سياق الرواية؟ هل من المحتمل مثلًا أنه كان يمزح؟

وأخيرًا هناك اعتبارات تحديد رُتبة الحديث:

- هل يؤدي تطبيق حديث معين إلى المنفعة العامة أو مصلحة فردٍ واحدٍ فحسب؟
- هل يجعل حياة العباد أيسر أم أشقَّ؟

- هل يتفق رأي الفقهاء وعمل الأمة في هذه المسألة، أو هم مختلفين فيها؟

فإذا أراد العلماء حصر «بعض قواعد» تقييم الحديث ومعايير تطبيقه، فسوف يحتاجون لسبع صفحاتٍ ممتلئة بالكتابة[١].

أمّا في التطبيق، فلا يُبْذَل مثل هذا الجهد في وزن الحديث وتقييمه، أو مراعاة الظروف التي قيل فيها، أو أصله ومصداقية راويه. ففي واقع الأمر تنتشر الأحاديث بين المسلمين على طريقة المأثورات الشعبية؛ مُحرزة شيوعًا ومصداقية بالتكرار والإيجاز في التعبيرعن قصة ما. وكثيرًا ما تُورد المواقع الإسلامية، المذكورة آنفًا، الأحاديث؛ لكنها نادرًا ما تهتم بذكر مصدرها أو الكتاب الذي نقلت عنه والنسخة التي استعملتها. إنهم ببساطة «يدّعون» حديثًا.

وحتى لو لم يكن هذا هو الواقع، فمن الناحية الموضوعية ليس ثَمَّ شكٌّ في أن الحديث –على أفضل الفروض– ما هو إلا أداةٌ معيبةٌ ومشبوهةٌ. لنأخذ البخاري مثلًا؛ فهو جامع الأحاديث الذي يُعَدُّ كتابه أصح كتب الحديث وأولاها بالثقة. لقد جمع البخاري ستمائة ألف (٦٠٠,٠٠٠) حديث ومحّصها، فمحاها جميعًا ما عدا سبعة آلاف وستمائة (٧٦٠٠) حديث. ثم حذف بعضها تجنُّبًا للتكرار، فلم يبق له سوى (٤٠٠٠) حديث. يقول مبروك إسماعيل[٢]:

---

(١) من هذه القواعد: أن القول الذي يُعَضدهُ فعل يَرْجَح القول الذي لا يعضده فعل، وأن النص الذي يورد الحكم والظروف التي قيل فيها هذا الحكم يَرْجَح النص الذي لا يشتمل إلا على الحكم وحده، وأن النص الصريح الذي وردنا عن النبي أقوى من فعله، وأن الأمر الإيجابي (افعل كذا وكذا) أقوى من النهي (لا تفعل كذا وكذا).

El Fadl, Khaled Abou, Speaking in God's Name, Oxford: One World Publishing, 2001, p.40.

(2) Ismaeel, Mabrook, "'Hadeeth': A Critical Evaluation with Argument and Counter-Argument," April 26, 2003. Online at: http://www.submission.org/ hadith/hadith2.html (as of September 3, 2003).

«لنتفحص معايير البخاري التي أقام عليها دعواه. فإذا فرضنا جدلًا أن ساعةً واحدةً تلزمه لدراسة كل حديث، فمعنى هذا أنه تعين عليه العمل سبعين سنة دون انقطاع؛ إذ لا بد من رفع كل حديث في سلسلة إسناده إلى النبي، مع دراسة كل حلقة في هذه السلسلة بدقَّةٍ. علمًا بأن كل سلسلةٍ تتكون من ستة أو سبعة أفراد مُتعاقبي الأجيال، وكلهم ماتوا إلا واحدًا. ومع ذلك يُقالُ إنه أنجز هذا العمل في ستة عشر عامًا. فهل أمكن للبخاري تمحيص كل هذه الأحاديث بنفسه؟ الإجابة هي: لا»[1].

إن الحديث لا يمكنه حل أية قضية حلًّا جوهريًّا، وبشكلٍ حاسمٍ. إن «حروب الأحاديث» هي حروبٌ استنزافيةٌ أصلًا. ذلك أن المسائل محل الجدال لا تنتهي، إذ دائمًا ما تتفرع إلى موضوعاتٍ أدق تفصيلًا. وهذه العملية، إذا جاز لنا استعارة المصطلح من دينٍ آخر؛ هي عملية «تلمودية». وليس هذا بالطريق المفضي للتغيير. وتفوُّق الحجَّة في مسألةٍ من المسائل لن يُقنع الناس بتغيير رؤيتهم، بل إن هذه الرؤية هي التي تحدد لهم نوع «الخبراء» الذين ينبغي استشارتهم، والتفسيرات التي يَميلُونَ إليها، والأحاديث التي سيستخرجونها من ذلك المستودع الهائل.

فعلى سبيل المثال؛ يذهب **الأصوليون** لتحريم الموسيقى. وحين تولت طالبان الحكم في أفغانستان قامت في الحال بحظر الموسيقى، باستثناء الأناشيد الدينية. لكن ثمَّت دليلٌ على أن النبي كان يُحب الموسيقى الدنيوية. ففي إحدى المرات؛ قام النبي بمعاتبة زوجه لنسيانها استئجار مغنياتٍ، لإحياء حفل زفافٍ كانت تُشرِف عليه[2]. ثم غنَّى لها مقطعًا من أُغنية عُرسٍ تقليدية ظنَّ أنها ينبغي أن تُغَنَّى في هذه المناسبة. وفي واقعةٍ أخرى؛ مرَّ بعض المغنين من أمامه فلم يسمح لهم بالغناء فقط،

---

(١) «البركة»: مفهوم ميتافيزيقي لا يمكن إدراكه داخل النَّسق المادي للكاتبة ومن تستشهد به. وذلك برغم أنه مفهوم متواتر في أدبيات «الصوفية» الذين تحتفي بهم! (الناشر)

(٢) شر البليَّة ما يضحك؛ لكأني بها تتحدث عن امرأة أمريكية تشرف على تنظيم عُرس إحدى صديقاتها. من المُزري أن المؤلفة لا تعرف سوى ذلك النموذج، ولاحظ أنها تنعى قبلها بصفحة واحدة «ادِّعاء» الأحاديث بغير إحالة للمصدر! (الناشر)

بل سمح لهم بالغناء في المسجد. ثم نادى زوجته عائشة لمشاهدتهم. ومن هاتين الحادثتين انتهى العلماء الواسعو الأفق إلى عدة نتائج منها: جواز الغناء، وأنه قطعًا مستحبٌّ ما دام النبي قد شارك فيه بنفسه. إن الغناء الدنيوي مقبولٌ لأن ما شارك فيه النبي كان أُغنية زفاف وليس غناءً دينيًا[1]. كذا يجوز الاختلاط في الحفلات العامة؛ إذ شجَّع النبي زوجته على حضور «حفل» معه. إن للتسالي الخفيفة قيمتها في الترويح، وإلا ما سمح بها النبي في المسجد.

لكن كل ذلك لا يعني حسم القضية؛ إذ ما حُكم النساء اللاتي يُغنين في التلفاز؟ هل تمتد الإجازة إليهن؟ لقد رأى قاضي قضاة أفغانستان عَدم جواز ذلك ومنعه. لكن هل الأغاني التي، رغم خلوها من الضرر، تخلو من المعنى أيضًا؛ هل تدخل تحت قول القرآن: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢]. هل يعني هذا أنها تَنشُر الضلال؟ أم أن الأمر يتوقَّف على النية؟ بمعنى أنك لو استمعت للأغاني طلبًا للاسترخاء الحلال فهي جائزة، لكنك إذا استمعت إليها لكي تعيش جو الحفلات المؤهِل للذهاب إلى ملهى ليلي وشرب الخمر؛ فهي محرمة؟ في الواقع

---

(١) يرى العلامة محمد إقبال، عن حقّ؛ أنه «ليس في الإسلام فصل بين السلطتين الروحيّة والزمنيّة. وطبيعة أي فعل، مهما كان دنيويًا في مغزاه وفحواه؛ إنما يُحددها الموقف العقلي للفاعل. فالخلفيّة العقليّة الكامنة للعمل (انعقاد النيّة) هي التي تُحدد طبيعة العمل بشكلٍ حاسم. فقد يكون العمل دنيويًا مُدنّساً إذا ما تمّ أداؤه بنزعة انفصاليّة عن المزيج (الإسلامي) لـمُركّب الحياة (الذي يجمع بين الروح والمادّة). وقد يكون العمل روحانيًا إذا كان يستلهم هذه الثنائيّة. فالحقيقة بحد ذاتها تبدو في الإسلام ديناً إذا نظرنا إليها من زاوية مُعيّنة، وتبدو دولة إذا نظرنا إليها من زاوية أخرى»؛ راجع:

- Muhammad Iqbal, *The Reconstruction of Religious Thought in Islam*, Lahore, Ashraf, 1971, Page 154.

الترجمة العربيّة الأشهر لنصّ محمد إقبال نُشرت تحت عنوان: تجديد التفكير الديني في الإسلام، وقد أنجزها في أربعينيات القرن العشرين مُترجم اسمه عبّاس محمود، وطبعت عشرات المرّات برغم عدم دقّتها وكثرة أغلاطها. وقد استرشدنا في ترجمة هذا المقتطف بترجمة حديثة للأستاذ محمد يوسف عدس، راجع:

- محمد إقبال، تجديد الفكر الديني في الإسلام، مكتبة الإسكندريّة، ٢٠١١، صفحتي ٢٥٨ و٢٥٩. (الناشر)

نحن بحاجة لمناقشة مسألة النيَّات التي تدور حولها عدَّة آيات قرآنية وكثيرٌ جدًّا من الأحاديث[1]، فالخلاف حول الموسيقى وحدها يمكن أن يمتد إلى ما لا نهاية.

فإذا عرَّجنا على قضيةٍ أخطر؛ وهي هل يتعين على الحكومة الإسلامية ضبط ومعاقبة الخارجين على أحكام الدين؟ الليبراليون يرفضون اعتبارها من مهام الحكومة؛ فالإيمان عندهم أمرٌ شخصيٌّ، فكل فرد مسئول أمام الله فقط؛ الذي يعرف وحده نياته الحقيقية. ذلك فضلًا عن أن التجسُّس وتتبع عورات الآخرين لمعاقبتهم هو فجور لا علاقة له بالإسلام.

ويستشهد الليبراليون بأحاديث (Hadiths)[2] تدعم هذا الرأي مثل:

- ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ۝ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢١، ٢٢].
- ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩].
- ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦].
- «من تتبع عورات الناس تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته فضحه ولو في عُقْر داره» [رواه الترمذي].
- يروي أبو هريرة عن النبي أنه قال: «لا تَحَاسدوا ولا تَبَاغضوا ولا تَجَسَّسوا ولا تَحَسَّسوا ولا تَنَاجَشوا، وكونوا عباد الله إخوانا» [رواه مسلم].

لكن المدافعين عن شرطة «الأمر بالمعروف بالنهي عن المنكر» لديهم مجموعتهم من الآيات والأحاديث، وهي كالآتي:

- ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

---

(١) وهذه بعض الاعتبارات التي أعاد القرضاوي النظر فيها حين اتخذ موقفه التقليدي الإصلاحي تجاه الغناء، راجع: «الحلال والحرام في الإسلام»، على موقعه الإلكتروني: (http://www.qaradawi.net)

(٢) هذا ليس خطأً مطبعيًّا؛ فهي بالفعل لا تفرق بين القرآن والحديث ثم تدعي العلم والفهم! (الناشر)

- ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].
- «يا أيها الناس، مُرُوا بالمعروف وانْهَوْا عن المنكر قبل أن تَدْعُوا الله فلا يستجاب لكم» [الترمذي][١].

إن الأحاديث عُرضةٌ لسوء الاستخدام، ومصادر الإسلام ليست بالضرورة في متناول الجميع. فالقرآن تصعُب قراءته حتى لو تغاضينا عن أن شرائح كبيرةً من المسلمين لا تستطيع قراءته بسبب الأمية، أو لا تستطيع فهمه لأنها لا تعرف العربية. وبرغم وجود ترجماتٍ له، إلا أن المسلمين يعتقدون بأن النصَّ لا يكشف مكنونه إلا على صورته الموحى بها.

وتُعَدُّ الآراءُ الفقهيةُ التي تُعَلِّمنا كيفية تفسير القرآن وتطبيق أحكامه؛ ذاتَ أهمية قصوى. وهناك أربعة مذاهب فقهية في الإسلام السني (بالإضافة للمذهب الشيعي الجعفري) هي الأشهر في هذا الأمر. وبرغم تنوع الأحكام فيما بينها، كاختلافها مثلًا حول جواز الاقتران بشخصٍ سبق الطلاق منه والظروف التي تُجيز ذلك، أو الملابسات التي توجب قطع يد اللص؛ فإنها كلها تُعَدُّ صحيحةً. وهناك بلادٌ أو على الأقل مناطق جغرافية كاملةٌ تعتنق هذا المذهب أو ذاك، لكن الدراسة التفصيلية صعبة، والتطبيق مُعَقَّدٌ.

وهناك أمثلةٌ كثيرةٌ ومبهرةٌ عن كيفية تحَوَّل الحديث النبوي إلى سياساتٍ اجتماعية يُمكن أن نجدها في كتاب خالد أبو الفضل العمدة في بابه: «الكلام باسم الله»[٢]. ففي هذا الكتاب يتناول المؤلف القفزات المنطقية المضحكة؛ التي مكنت

---

(١) جمعها محمد العاصي، راجع:

Al-Asi, Muhammad, "The Unknown Prophet," paper presented at the International Seerah Conference, Karachi, Pakistan, June 25, 2000.
Online at: http://www.islamicthought.org/pp-ma-unknown.html
(as of June 3, 2003).

(2) El Fadl, Khaled Abou, *Speaking in God's Name*, Oxford: One World Publishing, 2001.

نشرته مكتبة مدبولي في مصر عام ٢٠٠٧؛ تحت عنوان: «الكلام باسم الله؛ الشريعة الإسلامية – المرجعية – النساء».

غُلاة المحافظين من القضاة السعوديين من إصدار الفتاوى حول موضوعاتٍ مثل: الكعب العالي ومِشَدِّ الصدر وسفر المرأة بالطائرة. لنكتشف قدرة الفتاوى على التلاعب بمضمون النص الديني وتطويعه للقوالب المرغوبة. فالعَالِم قد يعتمد في فتواه على حديثٍ ما دون أدنى ذكرٍ لتضعيف معظم العلماء لهذا الحديث. كما يُمكنه انتزاع الحديث من سياقه، أو استخدامه في قياسٍ خاطئٍ بُغية الوصول إلى حكمٍ في بعض القضايا المعاصرة. إذ من الواضح أنه لا تُوجد أحاديث تُلائِم كثيرًا من القضايا المربكة التي تتلاحق يوميًّا في الألفية الثالثة. وعند تحديد المبدأ العام الذي ينبغي تطبيقه؛ يكون أمام العَالِم مساحةٌ كبيرةٌ للمناورة خصوصًا إذا كان من المنتمين للحركة الوهابية؛ حيث ينسجم العلماء الآخرون مع رؤيته العامة ويعضدون تفسيره.

وسوف نجتزئ بمثالٍ واحدٍ، فقد استفتت امرأةٌ، كانت تذهب لزيارة قبر زوجها، المؤسسة الدينية السعودية؛ بعد أن حذرها جيرانها بأن النسوة المتدينات لا تجوز لهن زيارة القبور. فدرس الفقهاء السعوديون المسألة، وصدر الحكم بمنعها من أية زياراتٍ أخرى. ولم يكن سبب الحكم هو عثورهم على دليلٍ يؤيدهم من القرآن أو الحديث أو التراث الفقهي، بل لأنها سوف تُرسي بهذه الزيارة تقليدًا يحتذيه غيرها من النسوة؛ فيذهبن لزيارة موتاهُن والدعاء لهم، وهو ما سيؤدي لتحول المقابر لأماكن وبؤر لاجتماع النساء، مما قد يجذب الرجال إلى هناك، فيقع الانحراف الخُلقي. وبما أن الانحراف الخُلقي ليس من الإسلام في شيءٍ؛ كانت من ثَمَّ زيارة النساء القبور عملًا مرفوضًا.

ويتطلب بناء الإسلام الديمُقراطي ثلاثة خطوط عمل متوازية فيما يَخُص الحديث وتأثيره على الفقه:

١- لا بد أن يتعلم الجمهور، بشكلٍ أفضلَ، الطريقةَ التي يتم بها تفسير دينهم؛ حتى لا يقعوا تحت رحمة العلماء المتلونين أو الجهلة الذين فرضوا أنفسهم وفرضهم الإعلام فرضًا. وعوضًا عن آراء العلماء ينبغي للجمهور تمحيص أقوال

العلماء وادعاءاتهم ومعرفة مدى صحة استدلالهم بحديثٍ من الأحاديث، وذلك من خلال فهم كيفية شرحه وأوجه تفسيره. وهناك عُلماء مسلمون يجلون عن الحصر يمكنهم شرح ذلك، بيد أنهم ليسوا المتصدرين في برامج التعليم الديني في العالم الإسلامي؛ الرسمي منه وغير الرسمي، والشرعي منه وغير الشرعي. إن هؤلاء العلماء بحاجةٍ لبذل الجهد لرفع مستوى المعرفة الدينية؛ بُغية تحويل المسلمين إلى «مُستهلكين واعين» للحديث والفتاوى والتأويلات.

٢- وإلى أن يتسنى إنجاز ما سلف، ينبغي تشكيل لجنة «نقض الحديث»، لأجل مَنْ يطمحون لمجتمعات أكثر تسامُحًا؛ تقوم على المساواة والديمُقراطية، وهؤلاء الذين ينشدون تغييرات «غير إسلامية». إنه لمن الميسور حشد البراهين الضرورية لدعم الإصلاح والليبرالية. فهي ليست بالموضوعات المعضلة كما يُظَنُّ، إذ يمكن تغطيتها بنصف درزينة من الكتب أو الكتيبات فحسب.

٣- لقد حدث حَرَاكٌ في مَيدان الشريعة والدساتير والقوانين الإسلامية في السنوات الأخيرة. إن النتاج المثير للاهتمام قد صدر عن الفقهاء المسلمين الذين اتخذوا مواقفًا انتقائيّة؛ غير مُقَيِّدين أنفسهم بمذهب من المذاهب الفقهية، بل مزجوا رؤى وتفسيرات مختلفة المصادر مع القانون المدني والمعايير الدولية، والرؤى التجريدية للمفاهيم الإسلامية الأصلية. لكن ذلك كله قد تمَّ في مناطق متفرقة ومن ثَمَّ توجب جمعه كله مركزيًّا، وإتاحته للفقهاء والدارسين والجماهير المهتمة في شتى أنحاء العالم الإسلامي.

الملحق الثاني

الحجاب كحالة للدراسة

بلغ السِّجال الإسلامي الدائر الآن من الحدَّة درجةً يتم معها شحن القضايا الصُّغرى بالمعاني الرمزية والأيديولوجية. ويمكن للفاعلين السياسيين من غير المسلمين أن يُخْطِئوا الحكم -بسهولةٍ- في قضيةٍ ما، فينتهوا بتأييد وضع يظنون أنه «لا ضرر منه»؛ دون أن يتنبهوا بما فيه الكفاية إلى تفاصيله الحقيقية.

وعلي سبيل المثال، فإن القبول العملي بارتداء النّساء المسلمات الحجابَ؛ يمكن أن يُقْصَد به -من جانب قادة الرأي في الولايات المتحدة- نقلُ رسالةٍ مُفَادها حرية المسلمين المطلقة في ممارسة دينهم في الولايات المتحدة، وأن أتباع الأديان الأخرى يمكنهم ارتداء ملابس تختلف عن التيار العام، ومع ذلك يظلون مقبولين، وأن الولايات المتحدة مجتمعٌ مُتسامحٌ تجاه التنوع. ومع هذا فإن غطاء رأس المرأة المسلمة يختلف تمامًا عن عمامة السيخ (طائفة هندية) والطاقية اليهودية بل حتى عن الساري الهندي، أو أي زِيٍّ وطني آخر. ذلك أن هذه الملابس، على عكس الحجاب؛ ليست محل خلافٍ في مجتمعاتها، كما أنه لا أحد يُجْبَر على ارتدائها خوفًا من الضرب أو التشويه بماء النار أو حتى الموت. ويمكن اعتبار «الحجاب» قضية من قضايا التعددية وحرية التعبير، إلا أن في هذا تجاهُلًا للسياق

الأكبر؛ وهو أن «الحجاب» ليس نمط حياةٍ محايدًا ولا فرضًا دينيًّا. لقد صار رمزًا سياسيًّا(١).

إن السجال الدائر في أنحاء العالم الإسلامي، حول ما يوجبه الإسلام أو يُحرمه بشأن زيِّ المرأة وحريتها في المشاركة المجتمعية، لهو سجالٌ عنيفٌ. وتتخذ الحكومات مواقف مختلفةً من هذه القضية؛ إباحةً أو حظرًا أو مُطالَبَةً بزيٍّ إسلاميٍّ وغطاء للرأس في المدارس العامة، بأمر القانون. وقد أدت هذه المواقف بالفعل إلى احتجاجاتٍ وتظاهُراتٍ ورفعٍ للدعاوى القضائية، بل وأعمال شغبٍ أيضًا.

وقد يكون عدم التوَرُّط في هذا الأمر، لتفادي تحوُّله إلى قضيةٍ محوريةٍ؛ طريقةً ذكيةً لسحب البساط من **الأصوليين والتقليديين**(٢)، ولكنه في نفس الوقت قد يكون سببًا في تقوية جبهتهم والإضرار بالقوى الحداثية. وفي السياق الأمريكي؛ يُعَدُّ ارتداء الحجاب «فوزًا في المعركة ضد الثقافة الأمريكية»(٣).

ففي الولايات المتحدة عادةً ما ترتدي الطوائفُ التالية الحجابَ: المهاجرون حديثًا من المناطق الريفية والتقليدية في العالم الإسلامي، **والأصوليون، والتقليديون**

---

(١) تقول النساء اللاتي خلعن البُرْقَع (النقاب) في أفغانستان إنهن تلقين تهديداتٍ بالقتل، كما كانت هناك حالات تم فيها إلقاء ماء النار على النساء اللاتي خلعن الحجاب. وفي إيران اتخذ مُكرهو المرأة على لبس الحجاب شعارًا مفاده «غطِّي رأسكِ، وإلا ضُرِبتِ عليها». وقد فرضت المؤسسة الوهابية في السعودية الحجاب على العاملات الأمريكيات في المملكة، وهو الأمر الذي رفع بشأنه دعوى قضائية ضد قيادة الجيش. راجع:

- Female Fighter Pilot Sues over Required Muslim Dress, *The Washington Times*, December 4, 2001.

(٢) جاء هذا بالنتيجة المرجوة في النمسا، فقد أدى سماح الحكومة بغطاء الرأس في المدارس، ألم تعد الأغطية تشكل قضيةً، بل وتتناقص أهميتها تدريجيًا بمرور الوقت. ومع هذا، فالأقلية المسلمة في النمسا تختلف عن نظيرتها في فرنسا أو ألمانيا، كما أن التجمعات السياسية التي تريد تسييس المسألة ليس لها وجود هناك. ومن الواضح أنه ليست ثمَّت طريقة واحدة تصلح لكل مكان.

(3) Hasan, Asma Gull, *American Muslims*: The New Generation, New York: Continuum Press, 2002, p.37.

غير المندمجين والمنتمين إلى الأقليات شديدة الالتزام، وكبار السن، والشابات اللاتي يُردن لفت الأنظار في مدارسهن وجامعاتهن وأماكن عملهن، بتعبيرهن الاستفزازي عن الهوية. وإذا جمعنا هؤلاء كلهم معًا وجدناهم لا يُشَكِّلون سوى نسبةٍ بسيطةٍ من مُسلمي الولايات المتحدة. بل حتى في نطاق المهاجرين الجدد؛ فإن أقليةً هي التي تُناصِرُ الحجاب[١].

وفي الولايات المتحدة يتم الآن تسييس الحجاب بطرقٍ مزعجةٍ. فالمسلمات الأمريكيات اللاتي يحضُرن مناسباتٍ إسلاميةً أو يتصلن بمجموعاتٍ طلابيةٍ مسلمةٍ؛ يشتكين مما يَلْقَيْنَه من تعنُّتٍ على أيدي التقليديين والأصوليين الذين يحاضرونهن عن عدم احتشام ملابسهن. إذ يرتبط الحجاب بالخضوع الأنثوي. وعند الأصوليين والتقليديين يُعَدُّ حجاب الزوجة ولزومها البيت وانصياعها لزوجها؛ رمزًا على علوِّ المكانة. وفي المؤتمرات الإسلامية بالولايات المتحدة؛ «تَتعرَّض النساء غير المحجبات اللاتي يُردن الكلام، لصيحات الاستهجان»[٢].

باختصارٍ، بدلًا من أن يكون الحجاب قضية نمط حياةٍ هادئةٍ مسالمةٍ مناسبةٍ لإظهار مَيْل أمريكا للتعددية والتسامُح، أصبح حقلًا للألغام[٣]. ويصف المسلمون الأمريكان المهتمين هذه القضية بأنها «خارج السيطرة»، إذ أصبحت بمثابة «اختبار جائر لأوراق الاعتماد الإسلامية للمرأة»، كما أنها تُعرِّض النساء للتمييز الوظيفي والتحرُّش، إذ تجعل منهُنَّ أكثر رموز عدم الاندماج الإسلامي

---

(١) إن أقل من نصف المهاجرين المسلمين يظنون الحجاب فريضة إسلامية، راجع:

Haddad, Yvonne Yazbeck, and Adair Lummis, *Islamic Values in the United States*, New York: Oxford University Press, 1987.

(2) Hasan, Asma Gull, *American Muslims:* The New Generation, Op. cit.

(٣) «الثقافة» الاستهلاكية تجيد تفريغ كل شيء من محتواه، لدمجه في «فردوس» الأشياء وتوظيفه لصالحها، وقد حدث ذلك مع الساري الهندي والطاقية اليهودية وعمامة السيخ؛ الذين صاروا يعبرون عن «نمط حياة هادئة» في أحضان الرأسمالية، كما أسلفت الكاتبة ويبدو أن «الحجاب» وحده يستعصي على هذه العلمنة ... لسبب ما! (الناشر)

ظهورًا للعيان، فضلًا عن «تعقيدها لمشكلات المسلمين الأمريكان بدلًا من حلها»[١].

وربما كان الاتجاه العام في أمريكا لا يَعِي هذه التعقيدات. وثَمَّ مقالٌ نموذجي بجريدة «الواشنطن بوست»؛ يتناول الحجاب بأسلوب غير نقديٍّ، وبشيءٍ من التدفُّق والتعاطُف الحماسي، بوصفه «تعبيرًا دالًّا على الهوية»، أو أمرًا يتطلّب من مرتديته «بناء نفسها ثقافيًا». وتتجرأ أستاذة في جامعة ميريلاند بالحكم على الحجاب بأنه «طريقة صحيّة تُعَبِّر بها المرأة المسلمة عن ذاتها، وتخلط فيها ثقافتها الأمريكية بالعزة الإسلامية»[٢]. وليس في المقال ذكر لأي رأي مُخالِف أو معارض ولا حتى إشارة إلى رفض العديد من النساء المسلمات للحجاب، وأن وجوبه الشرعي موضع خلافٍ كبيرٍ حاليًا. كذا لم يشتمل المقال على أي جهدٍ لتقييم ذلك الاتجاه اجتماعيًا.

لكن للجدال في أوروبا نكهة مختلفة، فالمثقفون الليبراليون هناك يُحذرون من أن غطاء الرأس «يَرمُز إلى نيات المجاهدين العدوانية والقتالية». فتستطيع أن تتعرف على الإسلاميين ومؤيديهم السُّذَّج من خلال هذه القضية. وتأملوا حالة «فريشتا لودن»[٣] الـمُدرسة في المدارس الألمانية العامة، التي كانت تُريد الالتزام بـ «إيشاربها الشخصي الصغير». ومن الـ «تاز»[٤] إلى «زود دويتشه تسايتونج»[٥] وحتى «دي تسايت»[٦]؛ قوبلت هزيمتها في المحكمة في هذه القضية بموجة من القنوط. لكن مَنْ هي «فريشتا لودين» تلك؟ هي سيدة أفغانية متزوجة من مسلم

---

(1) Marquand, Robert, "The Hurricane That Swirls Over the Head Scarf, "*Christian Science Monitor*, February 12,1996.

(٢) من الجدير بالانتباه أيضًا أن المقال قد ظهر في قسم «المترو» لا في صفحة الدين، راجع:
Wax, Emily, "The Fabric of Their Faith," *The Washington Post*, May 19, 2002.

(3) Fereshta Ludin.

(٤) «تاز Taz» هو اسم التدليل الذي يطلق على صحيفة «تاغس أنتسايغر Tages Anzeiger».

(5) Süddeutsche Zeitung.

(6) Die Zeit.

ألماني. تلقَّت تعليمها في المملكة العربية السعودية، ونزلت ضيفة هي وزوجها على طالبان مرارًا. ومنذ عام ١٩٧٩؛ حين كان نساء إيران يُعاقَبْن على يد الحرس الثوري إذا ما انزلق غطاء رأسهن من مكانه، كان ينبغي أن يكون واضحًا أن هذا الغطاء ليس «عُرفًا دينيًّا» أو «أمرًا شخصيًّا بسيطًا»، بل قضيَّة سياسيَّة بحتة. وأن غطاء الرأس قد صار راية الحرب الإسلامية المقدّسة.

صحيح أن قضية الحجاب تعكس السجال الأوسع نطاقًا، لكن الأصوليين قد حددوا قيمته الرمزية. وبالضبط كما يستولى طغمة العسكر الانقلابيين على محطة الإذاعة، بوصفه أول عمل يرمز لسيطرتهم؛ فإن الأصوليين يُعلِنون عن إنجازاتهم عن طريق فرض غطاء الرأس على النساء؛ متى ما أحرزوا القوة والتأثير.

وفي ربيع ٢٠٠٣، كان موقع «مُسلِم لايف ان أميركا»، التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، يحتوي على ٣٢ صورة لنساء وفتيات، بل وحتى لطفلات حديثات عهد بالمشي (لم يبلغن الحُلُم بعد) فلا يجب عليهن الحجاب حتى في الدول الإسلامية المتشددة؛ ظهرن وكلهن محجبات. وعلى النقيض نجد الموقع ذاته قد نشر ١٣ صورة فقط لنساء وبنات حاسرات الرأس. وهي صورة مُضللة للطريقة التي يعيش بها المسلمون الأمريكان، ودعم واضح للحجاب من جانب الحكومة الأمريكية[١].

---

(١) هذا صحيحٌ خصوصًا في شتاء ٢٠٠١، وحتى النصف الأول من العام ٢٠٠٢. وقد خضع الموقع الإلكتروني لتعديلات منذ ذاك بسبب الشكاوي والاستفسارات الكثيرة من الكونجرس وجهات أخرى (تم نشر أحد الأمثلة في الملحق الرابع من هذه الدراسة). إلا أن الرؤية الجوهرية ظلت كما هي.

الملحق الثالث

استراتيجية تفصيلية

تُوضِّح الفقرات التالية، بتفصيلٍ أكبرٍ؛ كيفية تنفيذ التوصيات الواردة في الفصل الثالث.

المحاور الأساسية في هذه الاستراتيجية:

١- بناء قيادة حداثية:

- **خلق زعامات ومُثُل للاحتذاء:** يجب تصوير الحداثيين الذين يتعرضون للاضطهاد باعتبارهم قادةً شجعان للحقوق المدنية؛ كما هُم في واقع الأمر. وهناك سوابق تشير إلى أن هذه السياسة قد تنجح. فنوال السعداوي -على سبيل المثال- قد أحرزت سُمعةً دوليةً جيدةً لما تحملته من اضطهاد ومضايقات وتحرُّش، ومساعي لمقاضاتها أمام المحاكم بسبب موقفها الحداثي الملتزم بقضايا حُريَّة التعبير، والصحة العامة، ووضع المرأة في مصر. كما أن الوزيرة الأفغانية المؤقتة لشئون المرأة، «سيما سمر»[1]؛ قد ألهمت الكثيرين بموقفها الصريح والمناصر لحقوق الإنسان وحقوق المرأة والقانون المدني والديمُقراطية، وهو ما واجهت بسببه

---

(1) Sima Samar.

تهديداتٍ بالقتل من قِبَل الأصوليين. وهناك آخرون كثيرون في أنحاء العالم الإسلامي يُمكن إبرازهم بنفس الطريقة.

- ضَمُّ الحداثيين المسلمين، الذين يُشكِّلون التيار الرئيسي؛ إلى أنشطة وفعاليات «التوعية» السياسية، لنعكس الحقيقة السكانية (الديمغرافية). وعلينا تجنُّب «الأسلمة المصطنعة والمبَالَغ فيها للمسلمين»، وتهيئتهم بدلًا من ذلك لفكرة أن الإسلام ليس سوى مكوّن واحد من مكونات هويتهم(١).

- دَعْم المجتمع المدني في العالم الإسلامي: وهذا مُهم على وجه الخصوص في الأزمات وبين اللاجئين وفي أوقات ما بعد الصِّدَامات المسلحة، والتي يُمكن أن تَبرُز فيها قيادات ديمقراطية وتكتسب خبرةً عمليةً من خلال المنظمات المحلية غير الحكومية، والجمعيات المدنية الأخرى. وعلى مستوى الريف والضواحي؛ تُعَدُّ الجمعيات المدنية بنيةً تحتيةً يُمكنها الإسهام في محيطها في التربية السياسية وإظهار قيادات حداثية معتدلة(٢).

- تطوير الإسلام الغربي: الإسلام الألماني، الإسلام الأمريكي ... إلخ. وهذا يتطلب معرفةً أفضل بتركيبة تلك الأقليات، وتطور ممارساتها وفكرها في هذه المجتمعات، ومن ثم المساهمة في إبراز آرائهم بإتاحة مجالات ومنابر للتعبير عن هذه الأفكار و«تقنين» وجودها على أرض الواقع.

٢- استمرار الحملة الهجومية ضد الأصوليين:

- نزع الشرعية عن الأفراد والجمعيات المرتبطة بالإسلام المتطرف، وفضح

---

(١) هذه الفكرة تم تطويرها بشكل أكثر كثافة عند «عزيز العظمة»، فهو نفسه «مسلم أوروبي»؛ راجع:

- Al-Azmah, *Islam and Modernities*, London: Verso Publications, 1993.

(٢) دعم «المجتمع المدني» في مصر بعد ٢٥ يناير ٢٠١١؛ أنموذجًا! (الناشر)

أعمال النِّفاق اللاأخلاقية والبيانات الصادرة عن العلماء الأصوليين الأدعياء: إن مزاعم التهتُّك الأخلاقي والضحالة، التي يدَّعيها الأصوليون على الغرب؛ هي جزء من ترسانة أسلحة الأصوليين. برغم أنهم أنفسهم غير مُحصنين أبدًا ضد هذا الفساد[1].

- **تشجيع الصحفيين العرب، في وسائل الإعلام الواسعة الانتشار؛ على إعداد تقارير استقصائية عن حياة الزعماء الأصوليين وعاداتهم الشخصية** وفسادهم. وترويج الوقائع التي تُبرز وحشيتهم، مثل حالات وفاة الطالبات السعوديات حين منعت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بالقوة؛ رجال الإطفاء السعوديين من إخراج الفتيات من مبنى مدرسة مُشتعل بحجة أنهُنَّ سافِرات. وكذا نفاق وازدواج معايير الهيئة المذكورة؛ التي تحرم تلقِّي العمال الوافدين صورًا لأطفالهم المولودين حديثًا، بزعم أن الإسلام يحرم الصور البشرية؛ في الوقت الذي تزدان فيه مكاتبهم بصور ضخمة للملك فيصل ... إلخ. وقد بدأ دور «المنظمات الخيرية الإسلامية» في تمويل الإرهاب والتطرُّف يزداد وضوحًا منذ الحادي عشر من سبتمبر، لكنه يستحق أيضًا تحقيقًا علنيًّا متواصلًا.

٣- تعزيز قيم الحداثة الديمُقراطية الغربية بشكل حاسم:

- **خَلْق نموذج لإسلام مُعتَدِل مُزدَهِر عَصري وترويجه، بدعم الدول أو المناطق أو الجماعات ذات الرؤى المناسبة؛ والتعريف بنجاحاته.** على سبيل المثال؛ استطاع إعلان بيروت (١٩٩٩) وميثاق العمل الوطني في البحرين؛ فتح مجالات جديدة لتطبيق الشريعة الإسلامية، وهو ما يجدر نشره على نطاقٍ أوسع.

---

(١) تبدو كأنها استراتيجية «رمتني بدائها وانسلت»! (الناشر)

- **نقد عيوب الرؤية التقليدية**؛ بإظهار العلاقة السببية بينها وبين التخلُّف، وعلاقة الحداثة والديمُقراطية بالتقدُّم والازدهار. وكذلك كشف ما إن كانت الرؤيتان الأصولية والتقليدية تمثلان مُستقبلًا صحيًّا ومزدهرًا للمجتمع الإسلامي، ومدى قدرتها على مواجهة تحديات العصر بنجاح، وما إن كانتا تصمُدان للمقارنة مع الأنظمة الاجتماعية الأخرى. ويُشير تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[1] بوضوح إلى العلاقة بين الأنظمة الاجتماعية التقليدية المتكلسة من جهةٍ، واضطهاد المرأة وتدنّي المستوى التعليمي والتخلف من جهةٍ أخرى. وينبغي وصول هذه الرسالة إلى الشعوب المسلمة بكل وسيلةٍ ممكنةٍ.

- **تعزيز مكانة التصوف**؛ بتشجيع الدول التي توجد بها تقاليد صوفية قوية على زيادة الاهتمام بهذا الجانب من تاريخها، وبثّه في مقرراتها المدرسية. ونصيحتي هي: أَوْلُوا الإسلام الصوفي مزيدًا من الاهتمام.

٤- التركيز على التعليم والناشئة:

من المستبعد أن يُغيّر الشباب المنتمي لحركات الإسلام الراديكالي آراءه بسهولة. أمَّا الجيل التالي، فالمتصور أنه يُمكِن التأثير عليه وتشكيل وعيه؛ بإدماج رسالة الإسلام الديمُقراطي في المقررات الدراسية ووسائل الإعلام في الدول ذات الصلة. لقد بذل الأصوليون المتطرفون جهودًا ضخمة ليكون لهم التأثير الأكبر على التعليم، ومن غير الممكن أن يفقدوا مواقعهم بغير معارك ضروس. والمطلوب بذل جهد مساوٍ في القوة والفعالية، لخلعهم وإزاحتهم من مواضع التأثير.

---

(1) UNDP—see United Nations Development Programme. United Nations Development Programme, *Arab Human Development Report 2002*, New York: United Nations, 2002.

أنشطة محددة لدعم الاستراتيجية:

ومن أجل استكمال الاستراتيجية الشاملة سيكون من الضروري القيام بالآتي:

أولًا: دعم الحداثيين والعلمانيين الاندماجيين ابتداءً، وذلك عن طريق:

١- نشر وتوزيع أعمالهم على نطاقٍ واسعٍ.

٢- تشجيعهم على الكتابة لجموع الجماهير والناشئة.

٣- إقحام آرائهم في مقررات التعليم الإسلامي.

٤- منحهم منبرًا إعلاميًّا.

٥- إتاحة آرائهم وترويج أحكامهم حيال القضايا الأساسية في تأويل الدين لجموع الجماهير؛ لمنافسة الأصوليين والتقليديين الذين يمتلكون بالفعل مواقع إلكترونية ودور نشر ومدارس ومعاهِد، ووسائل أخرى كثيرة لنشر آرائهم.

٦- عرض «الحداثة» للنشء الإسلامي الساخط بوصفها «ثقافة مضادة» وخيار بديل.

٧- تيسير وتشجيع الوعي بتاريخ وثقافة ما قبل الإسلام في الإعلام والمناهج الدراسية في الدول ذات الصلة.

٨- دعم وتشجيع المؤسسات والبرامج الثقافية المدنية والعلمانية.

ثانيًا: دعم التقليديين ضد الأصوليين عن طريق:

١- نشر انتقادات التقليديين للعنف والتطرُّف الأصولي، وتشجيع الخلافات والنزاعات بين التقليديين والأصوليين.

٢- الحيلولة دون تحالُف التقليديين والأصوليين.

٣- تشجيع التعاون بين الحداثيين والتقليديين القريبين منهم، وتعزيز تواجد الحداثيين وتأثيرهم داخل المؤسسات التقليدية.

٤- التمييز بين قطاعات الاتجاه التقليدي المختلفة.

٥- تشجيع التيارات التقليدية الأقرب إلى الحداثة، مثل المذهب الحنفي، كمذهب مُعارِض للمذاهب الأخرى؛ على إصدار فتاوى من شأنها عند نشرها على نطاقٍ واسعٍ؛ أن تُضعِف سُلطان الفتاوى الوهابية المتخلِّفة.

٦- تشجيع تَقبُّل التصوَّف وزيادة شعبيته.

ثالثًا: مجابهة الأصوليين عن طريق:

١- كشف وتحدِّي ما في تفسيرهم للإسلام من عيوب.

٢- فضح علاقاتهم بالمجموعات والأنشطة غير القانونية.

٣- إبراز نتائج ما يرتكبونه من أعمال عنفٍ.

٤- تعرية عجزهم عن حكم البلاد على نحوٍ يُفيد مجتمعاتهم، ويحقق تطوُّرها الإيجابي.

٥- توجيه هذه الرسائل، بوجه خاصٍّ؛ إلى جماهير الشباب و**التقليديين** الملتزمين، والأقليات المسلمة في الغرب، وكذلك النساء.

٦- تجنُّب إظهار الاحترام أو الإعجاب بالأعمال العنيفة للمتطرفين والإرهابيين **الأصوليين**، وتصويرهم على أنهم مختلون عقليًّا وجبناء، بدلًا من تصويرهم على أنهم أبطالٌ أشرارٌ.

٧- تشجيع الصحفيين على تحري قضايا الفساد والانحراف الخُلقي في الأوساط الأصولية والإرهابية.

رابعًا: دعم العلمانيين بشكل انتقائي من خلال:

١- تشكيل إدراكهم بأن الأصولية عدوٌّ مشتركٌ، وإجهاض التحالُفات العلمانية مع القوى المناهضة للولايات المتحدة على أرضيات أيديولوجية قومية أو يسارية.

٢- دعم وتأييد فكرة إمكان فصل الدين عن الدولة في الإسلام، وأن ذلك لا يَضُر بالإيمان.

الملحق الرابع

رسالة بخصوص الصورة التي تروجها الخارجية الأمريكية للإسلام

أرسل عضو الكونجرس الأمريكي عن ولاية كاليفورنيا، «توم لانتوس»[(١)]؛ بالخطاب التالي لوزير الخارجية الأمريكي، «كولن باول»[(٢)]، في ٢٠٠٢[(٣)].

سيدي الوزير،

كما تعلم، فإنني مهتم منذ وقتٍ طويلٍ اهتمامًا خاصًا بالدبلوماسية الأمريكية العلنية، التي أنظر إليها باعتبارها عنصرًا حيويًا في سياستنا الخارجية الشاملة. فالحرب من أجل «كسب القلوب والعقول» حول العالم[(٤)]، هي مكوِّنٌ أساسي في «الحرب على الإرهاب». وأنا مسرورٌ لأنه تحت قيادتكم، نال هذا الجانب، الذي أُهمِل طويلًا في الأداء الدبلوماسي الأمريكي؛ عنايةً شديدةً.

في هذا السياق؛ أكتب مُعَبِّرًا عن قلقي وإحباطي من بعض المادة الدبلوماسية العلنية التي نشرتها الخارجية الأمريكية، للجمهور الخارجي. وأريد في هذا المقام لفت انتباهكم إلى الآتي:

---

(1) Tom Lantos.

(2) Colin Powell.

(٣) هذه الوثيقة حصلت عليها المؤلفة من موظف بالكونجرس «ألان ماكوفسكي Alan Makovsky» في رسالة إلكترونية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٢. وقد تم نشرها بعد الحصول على إذن بذلك.

(٤) بتوفير الوسائل التعليمية والبرامج المعلوماتية والتبادل الإنساني وبمنح الشعوب الفرصة ليحكموا بأنفسهم على منطق سياساتنا ومدى جاذبية قيمنا.

- نشرت الخارجية الأمريكية، على نطاقٍ واسعٍ؛ كُتيِّبًا بعنوان «شبكة الإرهاب». وتهدف هذه النشرة المصقولة حسنة التصميم إلى عرض حُججنا المسوغة للحملة الدولية على الإرهاب، وذلك من خلال عرضٍ صادقٍ للوقائع. وفي طيات ذلك يُبْرِز الكُتَيِّبُ استنكار وشجب عددٍ من رجال الدين المسلمين البارزين، لأحداث الحادي عشر من سبتمبر. وهذه فكرةٌ طيبةٌ، لكنني لا أدرك سبب اختيار الوزارة –في هذه المطبوعة الرسمية– لرجال دين مسلمين بارزين يُشجعون العمليات الانتحارية [مثل يوسف القرضاوي] أو اشتهروا باستخدام طائفة من أشد النعوت عداءً للسامية [مثل عبد الرحمن السديس]. الواقع أن هؤلاء الأشخاص –أثناء حربنا ضد الإرهاب– هم أعداء لنا وليسوا أصدقاءً، بغض النظر عما قالوه أو لم يقولوه عن أحداث سبتمبر. ففي المعركة الأكبر من أجل «كسب القلوب والعقول»؛ تُعَدُّ إتاحة أيّة فرصةٍ لنشر آرائهم مُجافاةً للصواب، وانحرافًا للسياسة وتضييعًا للقيم الأمريكية.

- بالنسبة لموقع «الإسلام في الولايات المتحدة – نظرة عامة: مواد خاصة بما وراء الأحداث»[1]. من الواضح أن هذا الموقع قد صُمِّم ليوفر دليلًا بحثيًّا شاملًا عن الإسلام، وعن حياة المسلمين الأمريكان. ومع هذا فإني أتساءل جديًّا عن مدى ملاءمة بعض المواد المعروضة على هذا الموقع، وبشكلٍ خاصٍّ كتابًا إلكترونيًا يُبْرِزُهُ الموقع وهو مِنْ نشر معهد الشرق الأوسط[2] تحت عنوان: «مدخل إلى الإسلام». وأنا لا أدري لماذا تُرَوِّج الحكومة الأمريكية لمثل هذا العمل؟ هل قُمنا بترويج أعمال مُشابِهة عن المسيحية واليهودية والهندوسية والبوذية؟ لا لم نفعل، ولا ينبغي أن نفعل. ولا يصح أن يُعَامَل الإسلام معاملةً تُمَيِّزه عن غيره من الأديان الأمريكية.

---

(1) http://usinfo.state.gov/usa/islam/overview.htm

(2) The Middle East Institute.

إن تفسير الأديان هي مهمة الباحثين وممارسي الدين. ومهما تكُن آراء الموظفين الأمريكان المعنيين، فينبغي -من الزاوية المؤسساتية- ألا تُضبط الحكومة الأمريكية مُتَلبِّسةً بترويج تفسيرٍ واحدٍ؛ على النحو الذي يعرضه كتابٌ بعينه. وبغض النظر عمّا سبق، فإننا في ضوء الحظر المفروض على توجيه أنشطة الدبلوماسية العلنية إلى الداخل، نتساءل؛ من هو يا ترى الجمهور الذي نَبْغي التأثير عليه بهذا الكتاب؟ فالمفروض أن جماهير العالم الإسلامي -التي يبدو أن هذا الموقع قد خُصِّص لمخاطبتها- ليست في حاجةٍ إلى من يُعرِّفها بالإسلام. كما أني أشك في أن تسعى الجماهير الأجنبية الأخرى إلى الحصول على معلوماتٍ عن الإسلام من مصدر رسمي تابع للحكومة الأمريكية. لهذه الأسباب فإنني أشك في صواب هذا العمل وفائدته جميعًا.

- أما موقع «حياة المسلمين في أمريكا»[1] الإلكتروني التابع للخارجية الأمريكية، فمن الواضح أن هذا الموقع قد أُسِّسَ لإطلاع المسلمين في الخارج على تنوع الحياة الإسلامية في الولايات المتحدة. ولكن الجهد المبذول في هذا الموقع قد انحرف عن هدفه بُحسن نيةٍ، فركَّز تناوله تقريبًا وحصرًا على المسلمين الشديدي التديُّن؛ إذ يقدم صورةً لأمريكا كأنها الأرض التي ترتدي فيها كل امرأة مسلمة (وكل الفتيات المسلمات تقريبًا) نقابًا أو غطاء رأس. إن هذا خطأٌ من الناحية الواقعية، ويؤدي لنتائج عكسية من الناحية السياسية. وكما ذكر أحد الباحثين: «هل هذه هي الرسالة التي نَوَدُّ أن نبعث بها إلى نساء أفغانستان؛ اللاتي أمسين أحرارًا في عدم لبس البُرْقُع؟ هل هذه هي الرسالة التي نودُّ أن نبعث بها إلى النساء الإيرانيات اللائي يُقاتِلن في سبيل نَيْل حق اختيار ملابسهن؟

(1) http://usinfo.state.gov/products/pubs/muslimlife/

هل هذه هي الرسالة التي نَوَدُّ أن نبعث بها إلى النساء التُركيّات اللاتي كُنَّ في طليعة المشاركين في بناء ديمُقراطيّةٍ علمانيّةٍ تنبض بالحياة في دولةٍ يُهيمن عليها الإسلام؟».

- لا أظن ذلك. وأتمنى أن توافقني أنه من الخطأ البيِّن إرسال مثل هذه الرسالة سواء لحلفائنا، أو لأعدائنا.

سيدي الوزير؛ أعترف بأنه، في ظلّ بوادر مواجهةٍ تلوح في الأفق مع العراق[1]، وفي ظلّ الجهد الحثيث لكسب الدعم الدولي للحرب على الإرهاب، قد تبدو تلك الأمور تافهة. لكنها ليست كذلك، فللأفكار أهميةٌ لا تُنكَر. وقد كان المزج بين الدفاع الحماسي عن المصالح الأمريكية، والاستماتة في الدفاع عن هيمنة القيم الأمريكية عاملًا هامًّا في تقويض الاتحاد السوفييتي من الداخل. وهذا المزيج ذاته يمكن أن نربح به المعركة -الطويلة الأمد- من أجل «كسب القلوب والعقول» في الحرب العالمية ضد الإرهاب. وعلينا ألا نلجأ إلى التملُّق الذليل أو أعمال القوادة في مسعانا لكسب حلفاء ومؤيدين من خارج البلاد؛ كما تفعل بوضوحٍ بعض تلك المواد المنشورة.

ومن ثَمَّ، فإني آمُل أن تُتخذ خطواتٍ عاجلةٍ لتصحيح هذه المواد، والتأكُّد من أن الدبلوماسية العلنية الأمريكية مستمرة في التزامها بالخط الرسمي؛ عناية بالإيمان جنبًا إلى جنب مع المصالح والقيم التي تمد أمتنا العظيمة بالحياة.

وتقبلوا مودتي؛

توم لانتوس

---

(١) لاحظ أن تاريخ الرسالة سابق على الغزو الأمريكي للعراق. (الناشر)

المصادر

Abdessalam, Yassine, *Winning the Modern World for Islam*, London: Justice and Spirituality Publishing, 2000.

Abusulayman, Abdulhamid, "Chastising Women: Domestic Violence—An Islamic Response," *Islamic Horizons*, Vol. 32, No. 2, March/April 2003, p. 22.

Aggarwal, Manju, *I Am a Muslim*, New York: Franklin Watts, 1985.

Ahmed, Akbar, *Islam Today*, New York: Tauris Publications, 2001.

Ahmed, Qazi Hussain, speech at a press conference at his residence, *Indo-Asian News Service*, September 21, 2002. Online at:
http://www.eians.com.

Ali, Maulana Muhammad, *A Manual of Hadith*, Lahore, Pakistan: Ahamadiyya, 1992.

Ajami, Fouad, *The Arab Predicament*, Cambridge, U.K..: Cambridge University Press, 1981.

Amnesty International, "Afghanistan: Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment," ASA 11/015/1999, November 1, 1999. Online at:
http://web.amnesty.org/library/index/ENGASA110151999?oper&of-ENG-AFG (as of September 3, 2003).

Ansari, Ali, *Iran, Islam and Democracy: The Politics of Managing Change*, London: Royal Institute of International Affairs, 2000.

Al-Asi, Muhammad, "The Unknown Prophet," paper presented at the International Seerah Conference, Karachi, Pakistan, June 25, 2000. Online at:
http://www.islamicthought.org/pp-ma-unknown.html (as of June 3, 2003).

Asian Human Rights Commission, "Pakistan," August 2, 2001. Online at http://ahrchk.net/va (circa 2002).

Al-Azmah, *Islam and Modernities*, London: Verso Publications, 1993.

Azzam, Salem, ed., *Islam and Contemporary Society*, London: Longman Publishing, 1982.

Bowcott, Owen, "Radicals Meet at North London Mosque to Mark 'Towering Day,'" *The Guardian*, September 12, 2002.

Brown, Daniel, *Rethinking Tradition in Modern Islamic Thought*, Cambridge, U.K.: Cambridge University Press, 1999.

Bush, George W., address at the Afghan embassy, Washington, D.C., September 11, 2002.

Calislar, Oral, *Islam'da Kadin ve Cinslik*, Istanbul, Turkey: Cumhuriyet Press, 1999.

Cooper, John, Ronald Nettler, and Mohamed Mahmoud, eds., *Islam and Modernity: Muslim Intellectuals Respond*, London: Tauris Publishers, 2000.

Dershowitz, Alan, and Alan Keyes, "Does Organized Religion Hold Answers to the Problems of the 21st Century?" debate, Lancaster, Pa.: Franklin and Marshall College, September 27, 2000. Online at:
http://www.renewamerica.us/archives/speeches/00_09_27debate.htm (as of September 8, 2003.

Doi, Abdur Rahman, "Women in Society," Zaira, Nigeria: Ahmadu Bello University, Center for Islamic Legal Studies, 2001. Online at:
http://www.usc.edu/dept/MSA/humanrelations/womeninislam/womeni nsociety.html (as of September 8, 2003).

"Drugs and Prostitution 'Soar' in Iran," BBC News, July 6, 2000. Online at:
http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/822312.stm (as of June 3, 2003).

El Fadl, Khaled Abou, *Speaking in God's Name*, Oxford: One World Publishing, 2001.

"Female Fighter Pilot Sues over Required Muslim Dress," *The Washington Times*, December 4, 2001.

Fisk, Robert, "Saudis Secretly Funding Taliban," *The Independent*, September 2, 1998.

Ford, Peter, "Historic Architectural Sites Becoming Second Casualty of War in Kosovo," *Christian Science Monitor*, July 25, 2001.

Al-Ghannouchi, Rachid, "Palestine as a Global Agenda," *MSANews*, November 1999.

Gompu, Samya, "Nawal Al Saadawi Returns to the Lion's Den," *Middle East Times*, No. 22, 1995.

Green, Shaikh Abdur-Raheem, "Authenticity of the Quran," *Islamic Knowledge Bank*, Hezb-e-Islami Afghanistan, 1994. Online at: http://www.hezb-e-islami.org/quran.html (as of June 3, 2003).

Gulen, Fethullah, *Key Concepts in the Practice of Sufisim*, Rochester, Mich.: Fountain Publishing, 1999.

Haddad, Yvonne Yazbeck, and Adair Lummis, *Islamic Values in the United States*, New York: Oxford University Press, 1987.

Hasan, Asma Gull, *American Muslims: The New Generation*, New York: Continuum Press, 2002.

Hashmi, Sohail, "Not What the Prophet Would Want," *The Washington Post*, June 9, 2002.

Heitmeyer, Wilhelm, interview, *Tageszeitung*, September 24, 2001.

Hizb-ut-Tahrir, *Dangerous Concepts to Attack Islam and Consolidate the Western Culture*, London: Al Khilafah Publications, 1997. Online at: http://www.hizb-ut-tahrir.org/ english/books/pdfs/dangerous_concepts.pdf (as of September 9, 2003).

______, Hizb-ut-Tahrir Official Web Site, 2003. Online at http://www.hizb-ut-tahrir.org/english/ as of October 1, 2003.

Hofmann, Murad, *Islam 2000*, Beltsville, Md.: Amana Publications, 1997.

Ibn Lulu Ibn Al-Naqib, Ahmad, *The Reliance of the Traveler*, Beltsville, Md.: Amana Publications, 1997.

Iran Expert, "Hashem Aghajari: Chronology of a Crisis," November 17, 2002. Online at: www.iranexpert.com/2002/chronologyofcrisis17november.htm (as of September 3, 2003).

Islam, Amatullah, "Preventing the G-B Relationship," *Nida'ul Islam Magazine*, Vol. V, No. 22, February–March 1998. Online at:

http://islam.org.au/articles/22/index.htm (as of June 3, 2003).

Ismaeel, Mabrook, "'Hadeeth': A Critical Evaluation with Argument and Counter-Argument," April 26, 2003. Online at:

http://www.submission.org/hadith/hadith2.html (as of September 3, 2003).

Islam for Today, Web site, last updated May 5, 2003. Online at: http://islamfortoday.com/ (as of June 3, 2003).

Kamal Sultan, Ahmed, "Rethinking Islam, Dotting the I's and Crossing the T's," October 21, 2002. Online at:
http://www.islamonline.net/English/contemporary/2002/10/Article01.shtml (as of June 3, 2003).

Kaufman, Jonathan, "Islamerican," *The Wall Street Journal*, February 15, 2002, p. 1.

Kepel, Gilles, "Rechte für die Gläubigen im Gottlosen Europa: Islamistische Aktivisten umwerben junge Muslime," *Neue Zürcher Zeitung*, Dossiers, April 22, 1998. Online at:
http://www.nzz.ch/dossiers/islamismus/islam_kepel.html
(as of June 3, 2003).

Khalid Arshed, Aneela, *The Bounty of Allah: Daily Reflections from the Quran and Islamic Tradition*, New York: Crossroad Publishing, 1999.

Kramer, Martin, "Misstating the State," *Ivory Towers on Sand*, Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, October 2001.

Kurzman, Charles, ed., *Liberal Islam: A Sourcebook*, New York: Oxford University Press, 1998.

Lewis, Bernard, "The Roots of Muslim Rage," *The Atlantic Monthly*, September 1990.

______, *What Went Wrong*, New York: HarperCollins Publishers, 2000.

______, "We Must Be Clear," *The Washington Post*, September 16, 2001.

Littman, David, "Islamism Grows Stronger at the United Nations," *Middle East Forum*, September 1999.

Locke, Michelle, "Islamic Scholars Gather in California," *AP World Politics*, September 18, 2002.

Al-Mamun, Allama, *The Sayings of Muhammad*, Sacramento, Calif.: Citadel Press, 1990.

Maqsood, Ruqaiyyah, *Islam: Contemporary Books*, Chicago: McGraw-Hill, 1994a.

______, *World Faiths: Islam*, Chicago: McGraw-Hill, 1994b.

Mardin, Serif, "Society and Islam," in John Hall, ed., *Civil Society*, Cambridge, U.K.: Polity Press, 1996.

Marquand, Robert, "The Hurricane That Swirls Over the Head Scarf," *Christian Science Monitor*, February 12, 1996.

Morris, Neil, *Islam*, New York: McGraw-Hill Children's Publishing, 2002.

Muir, Jim, "Iran's Girl Runaways," BBC News, December 14, 2000.

______, "Iran 'Brothel' Plan Rejected," BBC News, July 28, 2002.

Our Dialogue (Islam in Perspective), Web site, online at: http://ourdialogue.com/ (as of July 3, 2003).

Parwez, G. A., "Holy Quran According to Our Traditions," in G. A. Parwez, *The Status of Hadith ... The Actual Status of Hadith*, Aboo B. Rana, tr., 2002. Online at: http://www.toluislam.com/pub_online/position/hadith11.htm (as of September 8, 2003).

Al-Qaradawi, Yussef, *The Islamic Movement at Political and World Levels*, (chapter 4), *n.d.* Online at http://www.qaradawi.net (Arabic site).

Al-Rahman Al-Raheem, Bismillahi, "The System of Ruling in Islam Is Not Republican," in the From the Party Culture section, 2002. Online at http://www.hizb-ut-tahrir.org (as of June 3, 2003).

Rashid, Ahmad, *The Taliban*, New Haven, Conn.: Yale University Press, 2000.

Rauf, Abdul, "Marriage in Islam," 2002. Online at http://www.jannah.org.

Rejwan, Nissim, *Arabs Face the Modern World*, Gainesville, Fla.: University Press of Florida, 1998.

Reuters, "Pakistan Man Sentenced to Death for Blasphemy," Lahore, Pakistan, July 27, 2002.

Roy, Olivier, *The Failure of Political Islam*, Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1994.

Saba, Sadeq, "Rape and Murder on Rise in Tehran," BBC News, October 17, 2000.

Sachedina, Abdulaziz, *The Islamic Roots of Democratic Pluralism*, New York: Oxford University Press, 2001.

Schwartz, Stephen, "The Arab Betrayal of Balkan Islam," *Middle East Quarterly*, Spring 2002.

Schwarzer, Alice, ed., *Die Gotteskrieger und die falsche Toleranz [On Holy Warriors and Misplaced Tolerance]*, Cologne, Germany: Kiepenheuer & Witsch, 2002.

Shahrur, Muhammad, "Proposal for an Islamic Covenant," Damascus 2000, 2000. Online at:
http://www.islam21.net/pages/charter/may-1.htm (as of September 9, 2003).

Smith, Jane, *Islam in America*, New York: Columbia University Press, 1999.

Tibi, Bassam, *The Crisis of Modern Islam*, Salt Lake City, Utah: University of Utah Press, 1988.

______, "Die Deutsche Verordnete Fremdenliebe," in Schwarzer (2002), pp. 105–120.

Toward Tomorrow (Web site on Fethullah Gulen), last updated August 28, 2003. Online at http://www.mfgulen.com (as of September 8, 2003).

UNDP—*see* United Nations Development Programme.

United Nations Development Programme, *Arab Human Development Report 2002*, New York: United Nations, 2002.

U.S. Department of State, *Muslim Life in America*, http://usinfo.state.gov/products/pubs/muslimlife/ (as of September 9, 2003).

Wadud, Amina, *Quran and Woman: Rereading the Sacred Text from a Woman's Perspective*, New York: Oxford University Press, 1999.

Warraq, Ibn, *Why I Am Not a Muslim*, New York: Prometheus, 1995.

Wax, Emily, "The Fabric of Their Faith," *The Washington Post*, May 19, 2002.

Wiseman, Paul, "Words Can Bring Death Sentence in Pakistan," *USA Today*, March 25, 2002.

نقد الليبرالية

صدر حديثاً

طبعة منقحة

والذي جعلني أخُص هذه الفلسفة السياسية و الاقتصادية بالنقد هو أنها باتت تُقَدم حاليًا بوصفها النموذج الوحيد لتسيير الشأن السياسي والاجتماعي. حيث صارت الليبرالية، منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين؛ تُسَوق بوصفها "الدين الخاتم"! الذي لا يُعرَض فحسب على غير المؤمنين به ويُترك لاقتناعهم من عدمه، بل يُفرض بوصفه إلزامًا لا خيار معه. وقد تنوعت طرائق الإلزام حتى وصلت في بعض لحظات تاريخنا المعاصر للتدخل العسكري المباشر؛ بغرض إشاعة نمط "اقتصاد السوق" ومايرتبط به من آليات سياسيّة وقيم اجتماعية!

وتناولي لليبرالية بالنقد لا يعني أنني أعارض مبدأ الحرية الإنسانية، أو أعارض التنظيم السياسي وفق مبدأ الديمقراطية، فأنا أراهما شرطين ضروريين؛ لترقية الواقع و ضبط اختلافاته و تصريفها. و إنما نقدي لليبرالية سببه؛ أنها ليست في جوهرها تحريرًا للكائن الإنساني، إنما هي تحرير لرأس المال؛ ليتحول من أداة إنتاج تخضع للمراقبة الاجتماعية، إلى كيان كُلّي مهيمن يتحكم في الاقتصاد و السياسة و الإعلام، ويوجه مسار الحياة الإنسانية وفق منطقه المادي القاصر.





الطيب بو عزة

مُفكّر و أكاديمي مغربي نال درجة الدكتوراه في تخصُص الفلسفة من جامعة محمد الخامس بالرباط. نشر ما يقرب من ثلاثمئة مقالة ودراسة في دوريّات عربيّة ودولية. له سبعة كتب؛ منها: "قضايا في الفكر الإسلامي المعاصر"، "مشكلة الثقافة"، "مقاربات ورؤى في الفن"، وموسوعة "تاريخ الفكر الفلسفي الغربي" التي صدر منها جزءان.

الرئيـــــس (رواية)

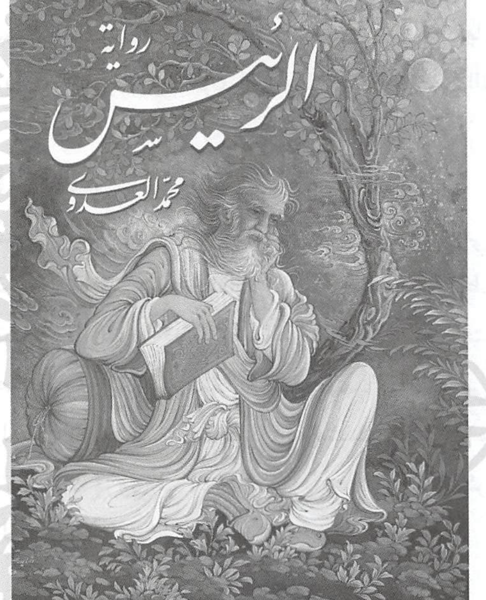
صدر حديثاً

تصديـــر
محمد المخزنجي

"فاجأني محمد العدوي بعمل تمنيتُ لو أكون كاتبه، وهو هذه الرواية "الرئيس"، التي أرى أنها عمل كبير، لكاتب وُلِدَ كبيرًا، فيها عذوبة اللغة المحلقة، وشعرية التأمل، وجدية البحث، وخصوبة الخيال، فهي عملُ موهبةٍ حقيقية، فيها جرأةٌ فكرية، ونبلٌ إنساني، ومزج مقتدر بين ما كان وما هو كائن وما ينبغي أن يكون، في رحلة بديعة لتعقب السيرة الباهرة لابن سينا، من القاهرة لطهران، ومن زمن الكاتب لزمن المكتوب عنه، ولم يكن الكاتب هيَّابًا أبدًا برغم رقة عوده ورهافة مشاعره، فاقتحم أفكارًا إشكالية كبرى بطمأنينة قلب سليم"

محمد المخزنجي

في هذا العمل الفنِّي الرائق تمتزج شخصيَّتا الراوي والمروي عنه بنعومةٍ كما تمتزج الأرواح العاشقة، فلا تستشعر نفورًا لتغيُّر المكان، ولا تُحسُّ توجُّسًا من الارتحال بين الأزمان. في هذه السيمفونيَّة امتزج العدوي بابن سينا؛ فما عُدتَ تستطيع التفرقة بينهما، فقد نُسجا في دقّة وبراعة شعريَّة كما يُنسج بساطٌ فارسيٌّ من الصوف أو الحرير الطبيعي؛ دقيق الصنع بارع الألوان. وإذا كان بعض النُقاد يعتبر العمل الفنِّي الحقيقيَّ سيرة ذاتيَّة، فإن هذه الرواية هي سيرة ذاتيّة للمؤلف بقدر ما هي سيرة للطبيب الفيلسوف ابن سينا. هي سيرة ابن سينا كما انطبعت في روح كاتبها الذي رسم من تمازج الأرواح لوحة لا مثيل لها.



محمد العدوي

طبيب عيون مصري. نشر عام ٢٠٠٨ مجموعته القصصية الوحيدة: "حين يضحك البحر". وله روايتان: "إشراق" التي نُشرت عام ٢٠٠٩، وهذه هي الثانية. وهو يكتُب المقال، ويُدير حاليًّا عدَّة صفحات على موقع فيسبوك منها صفحة "مدن الأئمَّة"؛ التي توثّق تاريخ المدن التي سكنها العلماء المسلمون على مرِّ العصور.

الخلافات السياسية بين الصحابة

صدر حديثاً

طبعة مَزيدة ومنقّحة
تصدير العلاّمة
يوسف القرضاوي

"وضع المؤلف اثنتين وعشرين قاعدة علميَّة، استنبطها من قراءته الواسعة، ودراسته المستفيضة للموضوع من جميع جوانبه، ومن تأمُّلاته العميقة، ومن موازناته المحايدة بين مختلف المواقف، ومختلف الآراء والأحكام؛ مستفيدًا مما كتبه الراسخون في العلم من أئمة الأمة، الذين تميَّزوا بالاعتدال، وجمعوا بين صحيح المنقول وصريح المعقول، وبخاصَّة شيخ الإسلام ابن تيمية؛ الذي أكثر النقل عنه والتعويل عليه، وهو مُحقٌّ في ذلك، وإن كان قد أبدى بعض الملاحظات عليه، فليس في العلم كبير، وهو على كلِّ حال بشر غير معصوم."

العلامة يوسف القرضاوي

مهما يعترض معترض، أو يجادل مجادل بأن الكتابة في موضوع الخلافات السياسية بين الصحابة نكء لجراح الماضي السحيق، وجدل نظري في غير طائل، وفتح لباب التطاول على الأكابر، فإن الأمة لن تخرج من أزْمتها التاريخية إلا إذا أدركت كيف دخلت إليها.



لا أحد يطرب بالحديث عن الاقتتال الذي نشب بين الرعيل الأول من المسلمين، ولا أحد يستمتع بنكء جراح الأمة، لكن الطبيب قد يوصي بالدواء المر، ويستخدم مبضعه وهو كاره. وتلك أحيانا هي الطريقة الوحيدة لاستئصال الداء.

محمد بن المختار الشنقيطي

أكاديمي وشاعر ومحلل سياسي، موريتاني، مهتم بالفقه السياسي. عمل مدرساً لمادتي التفسير والنحو بجامعة الإيمان باليمن. ثم مديراً للمركز الإسلامي في "ساوث بلينز" بولاية تكساس الأميريكية. وهو حالياً أستاذ تاريخ الأديان بكلية قطر للدراسات الإسلامية، وذلك بعد أن نال درجة الدكتوراه عن أطروحة تتناول أثر الحروب الصليبيّة على العلاقات السنيّة الشيعيّة.

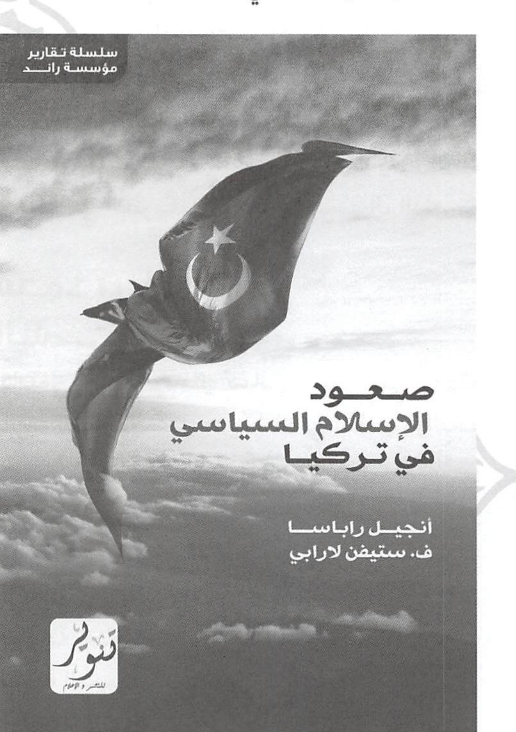
صعود الإسلام السياسي في تركيا

أنجيـل رابـاسـا
إف. ستيفن لارابي

قريـبـاً

سلسلة تقارير
مؤسسة راند

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وإعلان الحرب الأميريكيّة على ما سُمّي ب'الإرهاب'؛ تنامت الموجة العدائيّة للولايات المتحدة. وقد تسبب ذلك الوضع في اضطراب وتخبُّط السياسات الأميريكية لعدة سنوات؛ خصوصًا بعد اكتشافها مدى ترهُل 'الحُلفاء' القدامى، ومن ثمّ، بدأت رحلة البحث عن حُلفاء جُدد، أكثر شباباً وأوفر قُدرة.
تزامن ذلك مع صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا، والذي كان الغرب يرقُبه بدهشة لا تخلو من إعجاب، بل وتشجيع بدأ على استحياء وانتهى علنيًا. كان أردوغان وصحبه العامل الحاسم الذي سيُعيد تشكيل الاستراتيجيّة الأميريكيّة في الشرق الأوسط. فقد حققوا الإجماع الشعبي اللازم لدعم مشروعاتهم العلمانيّة ذات الطبيعة 'المحافظة' في بلد ذي أغلبيّة مسلمة، وازداد اندماجُهم في المنظومة الرأسماليّة الغربيّة بتوالي نجاحاتهم في تفكيك الدولة الشوفينيّة الصلبة، بفسادها، لحساب دولةٍ رخوة؛ بغير تهديد لعلمانيّة النظام الديمقراطي. والأهم من ذلك كُلّه أنهم ليسوا معادين للغرب، ولا لقيمه، ولا لنمط معيشته الاستهلاكي، بل يطمعون في اللحاق بركبه. فكانت هذه هي نقطة التحوّل التي أثبتت إمكان دعم وتطوير "إسلام ديمقراطي مدني" متوافق مع "الحداثة الغربيّة"؛ "إسلام أمريكاني".
ويتتبع هذا الكتاب/التقرير رحلة الصعود منذ مراحلها الحرجة والمبكّرة، وسياقاتها، وخلفيّاتها، والمصاعب التي اكتنفتها. كما يرصد تغيُّر ميزان القوى بين النخب الكمالية من ناحية والتيار الاجتماعيّ الجديد، خلال العقد السابق على صعود نجم أردوغان وصحبه. ويتناول بالتحليل علاقة الدولة بالدين في ضوء تغيُّر المعطيات السياسيّة والاجتماعيّة بصعود حزب ذي جذور "إسلاميّة" إلى سُدّة الحكم في ظل هيمنة الأيديولوجيّة العلمانيّة للدولة، وذلك على خلفية الجدل الذي أضرمه ذلك الصعود حول الحدود الفاصلة بين العلمنة والدين في المجال العام.
والغرض الرئيس من هذه الدراسة هو تقييم التحديات الجديدة والفرص الوليدة التي تواجه صانع القرار الأميريكي في البيئة السياسية التركية المتغيرة، وتحديد المبادرات والأنشطة التي يتعين على أميركا الاضطلاع بها لاستثمار الظرف التاريخي وتعزيز وجودها في ظل نظام صديق، مستقر وعلماني وديمقراطي؛ وجودًا يُعزز التحالُف القديم مع أحد الدول المحوريّة في المنظومة الأمنيّة الأميريكية، ويُسهم ببشكل فعّال في نشر وترويج "الإسلام الديمقراطي المدني".



الفكر السياسي الإسلامي المعاصر حميد عنايت

قريباً

أهم ما كُتِب في موضوعه في النصف الثاني من القرن العشرين

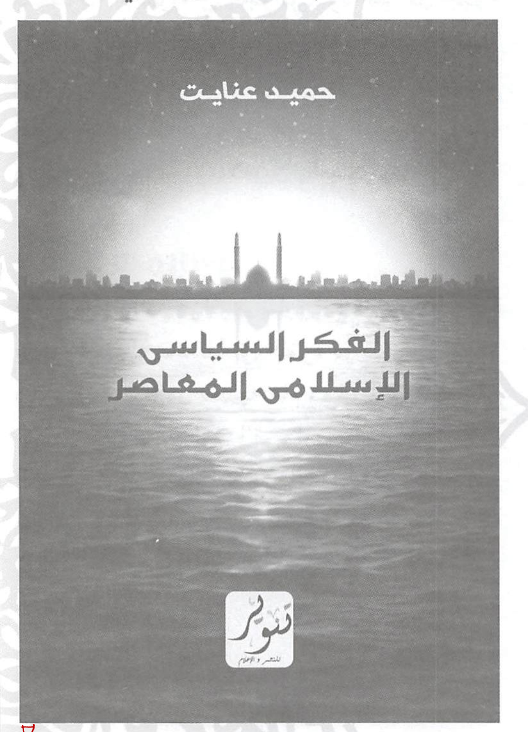
تُمثِّل الصحوة الإسلاميَّة، والثورة الإيرانية كأحد محطاتها الرئيسيَّة؛ حالة مُركَّبة ومعقدة غيَّرت مَعالم المشهد السياسي في العالم الإسلامي بشكل جذري.

وفي هذا الكتاب؛ يتتبع حميد عنايت الأفكار الرئيسيَّة التي غذَّت المشهد الجديد وساهمت في تشكيله، فيوصِّف ويُفسِّر ويُحلل الإنتاج الفكري الذي طوره الإيرانيون والمصريون بشكل رئيسيٍّ؛ جنبًا إلى جنبٍ مع أفكار بعض مُنَظِّري الباكستان والهند ولبنان وسوريا والعراق.

كما يتناول الفروق السياسية الرئيسيَّة بين السنة والشيعة بالدرس، ويرصد مراحل تطور أفكارهما التي نقلت المدرستين، رُبَّما بغير وعي؛ من مرحلة المواجهة إلى التلاقي على الأرضيَّة النظريَّة.

ثم يختبر مفهوم الدولة الإسلامية في سياقاته، ورد فعل المسلمين على التحدي الذي مثلته الأيديولوجيات المستوردة مثل القومية والديمقراطية والاشتراكية، ويختم بتجريد الإطار النظري الذي تمخَّض عن تجديد الفكر السياسي الشيعي، وهو الجانب الذي يتم تجاهله في الأدبيات الغربية والعربية على حدٍّ سواء.

ولهذا الكتاب مزيتين رئيسيَّتين قَلَّ نظيرهما في غيره، ورُبَّما كانا أحد حسنات رؤية المؤلف العلمانيَّة. فهو لم يُبدد جهده في إثبات أن السلطة السياسيَّة جزء لا يتجزَّأ ومكوِّن أصيل من مكونات الإسلام؛ على غرار ما فعل أكثر الإسلاميين الذين كتبوا في هذا الموضوع. كما كان في طرحه أكثر نُضجًا من أن يؤصل لفصل الإسلام عن المجال السياسي؛ كما يفعل الكُتَّاب العلمانيون. بل تجاوز هذا وذاك؛ فتعامل مع لزوم السلطة السياسية للإسلام كمُسَلَّمة بدهيَّة لا تستحق عناء الإثبات أو النفي، وسعى لدراسة تجلِّيَّاتها المختلفة.



أما المزية الثانية، فهي أنه تكاد لا تظهر خلفيَّة الكاتب المذهبيَّة في طرحه، والذي غلبت عليه اللغة الأكاديميَّة والاضطراد المنهجي، بغض النظر عن النتائج التي قد يصل إليها هذا الإخلاص في البحث. ولذا أثمر جهد عنايت وجديَّته الملحوظة عملًا يعتبر أبرز الكلاسيكيات في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر بعد عُمدة الكتب في هذا الموضوع؛ كتاب محمد ضياء الدين الريس: "النظريات السياسية الإسلامية"، والذي نُشر في أربعينيَّات القرن العشرين.

هذا كتاب لا ينقصه وضوح الرؤية وإحكام الطرح ولا جديَّة القراءة للفكر السياسي الإسلامي المعاصر، وهو ما يجعل منه سِفرًا لا غنى عنه لدارسي الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، وللمثقفين الجادِّين.



جدول (١): القضايا المحورية

	الأصوليون المتطرفون	الأصوليون النصوصيُّون	التقليديون المحافظون
الديمقراطية	عقيدة باطلة، فالحاكمية والتشريع حق لله وحده.	الإسلام شكل من أشكال الديمقراطية. وليس للغرب حق تحديد ما ينبغي أن تكون عليه الديمقراطية. والشكل الإسلامي أسما لأنه يستند إلى الدين الوحيد غير المحرف.	هناك مكانٌ للوسائل الديمقراطية في الممارسة الإسلامية: في المجتمع، وفي الحياة الخاصَّة على السواء.
حقوق الإنسان والحريات الفردية	تصورات فاسدة ومنحطة تؤدي إلى الانحلال. أمَّا التطبيق الكامل للشريعة فيخلق مجتمعًا سليمًا وعادلًا.	البشر بحاجةٍ إلى توجيهٍ وضبطٍ، لكن لا بدَّ أن نلتزم العدل وضوابط القرآن والسنة.	إذا طُبِّق الإسلام تطبيقًا صحيحًا وفَّر أفضل الأوضاع للبشر. والحرية والمساواة تصوُّران مغلوطان، فالإسلام، على النقيض من ذلك؛ يُعطي كلَّ شخصٍ حقَّه طبقًا لوضعه وطبيعته.
تعدد الزوجات	جائز، ولا شيء فيه. وهو خير من التحلُّل الخلقي والطلاق المستشري في الغرب.	جائزٌ بوصفه أسلوبًا لحماية وتعزيز الأخلاق العامة والفردية، وليس من أجل اللذة.	جائزٌ بشروطٍ معيَّنة أهمها العدل بين الزَّوجات كما أمر القرآن، وبشرط سماح القانون المحلي بذلك. لكن الزوجة الواحدة أفضل.
الحدود الجنائية الإسلامية	طريق ممتازة لتطبيق العدالة بشكل سريع ورادع.	مقبولةٌ وعادلةٌ، لكن يجب تطبيقها بحذر؛ إذ لم تعد تتمشى مع الرأي العام العالمي مما قد يُسيء إلى صورة الدول الإسلامية.	ينبغي العمل بها إذا كان البلد يُطبِّق الشريعة التي ينبغي أن يخضع لها كلُّ المسلمين. إن لتطبيق الحدود تأثيرًا رادعًا، لكن لا بد أن يُراعَى فيه توفُّر الأدلة الحاسمة: الرحمة والعفو وإعادة تأهيل الجاني.
الحجاب	يجب على النساء ارتداء الزي الإسلامي، الذي يغطي جميع البدن عدا الوجه والكفين، وإن شملت التغطية الوجه والكفين عند آخرين. وفي المهجر يعد غطاء الرأس هو الحد الأدنى المقبول. ومهمة المجتمع التأكد من التزام النساء به عن طريق التعليم فالإقناع فالإكراه. وعلى الرجال كذلك الالتزام بإعفاء اللحى وتقصير الشعر.	الحجاب واجبٌ على النساء، وينبغي فرضه ولو قسرًا.	الحجاب مُستحبٌّ. ويمكن فرضه عن طريق الأسرة أو تقليد الأخريات أو ضغط المجتمع. وإن لم يكن كل التقليديين يقبلون بالإكراه المادي. وينبغي أن يرتدي كلا الجنسين ملابس محتشمة. والتقليديون في المجتمعات المحافظة يذهبون إلى أن على النساء تغطية كل شيءٍ عدا الوجه والكفين. أمَّا التقليديون في الغرب والمجتمعات الحديثة فيَرَوْن في الحجاب والملبس الطويل الكفاية.
ضرب الزوجات	جائز ونافع من أجل السيطرة على سلوك النساء والحفاظ على بنيان السلطة الهرمي داخل الأسرة.	جائزٌ في القرآن، لكن مسموحٌ به فقط بوصفه تدخُّلًا تربويًّا حسن المقصد؛ لتقويم سلوك منحرف من الزوجة لصالحها، ولصالح الأسرة والمجتمع.	نفس رأي الأصوليين النصوصيين.
وضع الأقليات	ينبغي التسامح معهم، ولكن لا يمكنهم ممارسة شعائر دينهم علنًا أو إظهار ثقافتهم بأي شكل، فهم أدنى منزلة ومن ثم فمن المقبول التمييز ضدهم. والأفضل أن يتحولوا إلى الإسلام.	التسامح معهم ما داموا لا يقومون بأنشطةٍ تبشيرية.	التسامح معهم ومعاملتهم باحترام، مع السماح لهم بممارسة عقائدهم وثقافاتهم ما لم تتعارض مع أخلاق الإسلام وشريعته.
الدولة الإسلامية	ينبغي أن تكون الدولة الإسلامية دولة عالمية عابرة للقوميات، وأن توجِّه كل ألوان السلوك؛ فتراقب أشياء مثل الالتزام بالصلاة وطول اللحية والملبس. وأيُّما أمر ليس فيه نصٌّ صريح فلا بد من رأي سلطةٍ دينية.	يمكن أن يتحقق الإسلام في دولٍ مُجزأةٍ منفصلة، وإن كانت الأمة العابرة للقوميات هي الحل المثالي.	الدولة الإسلامية هي أفضل الحلول؛ لأن الناس يستطيعون آنئذٍ ممارسة دينهم على الوجه الأكمل. ويتلوها في الأفضلية العيش داخل مجتمعٍ إسلاميٍّ مع الانصياع للكبار والأسرة وقادة المجتمع الدينيين.
مشاركة النساء في الحياة العامة	لا بد أن يكون هناك فصلٌ تامٌّ للنساء عن الرجال. وينبغي استبعاد النساء من المجال العام إلى أقصى حدٍّ ممكنٍ.	الأصولية الشيعية على الطريقة الإيرانية: ينبغي أن تلعب النساء دورًا فاعلًا في المجتمع والحياة السياسية، لكن يجب الفصل الحاسم بين الجنسين، مع قَصْر الوظائف الكبرى في القضاء والحكومة على الرجال. وبالنسبة للأصولية السنية: الحكم من اختصاص الرجال. أمَّا النساء فيمكن أن يكنَّ فاعلاتٍ في المجالات الاجتماعية المتعلقة بالأطفال.	النساء مسئولاتٌ عن الأسرة. فإذا قُمن بذلك على نحوٍ تامٍّ فبإمكانهن في هذه الحالة أن يكنَّ فاعلاتٍ في وظائف مُعيَّنة في المجتمع وفي الحياة العامَّة، لكن بشكلٍ ثانوي.
الجهاد	هناك مستوياتٌ مختلفةٌ للجهاد، لكن الكفاح المسلح لإقامة دولةٍ عابرةٍ للقوميات باتساع الأرض هو واجب كل فردٍ قادر على المشاركة فيه. وقد يتخذ هذا الكفاح شكل الحرب النظامية أو الإرهاب أو التمرد والعصيان.	يختلف مفهوم الجهاد من شخص لآخر. فبالنسبة للنساء تُعتبر معاناة وضع الأطفال جهادًا. ويتضمن الجهادُ المكابدة من أجل الرُّقي الرُّوحي للإنسان. وبالنسبة لبعض المجموعات في ظل ظروفٍ مُعيَّنةٍ؛ يشمل الجهاد الكفاح المسلح بما في ذلك الإرهاب.	الجهاد مبدئيًّا هو المكابدة لأجل الرُّقي الأخلاقي الشَّخصي، إلا أنه يشمل أيضًا الحرب من أجل الإسلام حين يكون ذلك ضروريًّا ومُناسبًا لواقع الحال.
مصادر التشريع	القرآن والسنة والقادة ذوو الكاريزما والكُتَّاب الراديكاليون، فضلًا عن التفاصيل التي تزودنا بها الرؤية الشاملة للمجتمع الإسلامي المتدين.	القرآن والسنة والفلسفة الإسلامية والعلم وتفاسير أهل العلم والقادة ذوو الكاريزما.	القرآن والسنة والعادات والتقاليد المحلية وآراء رجال الدِّين (الملالي) المحليين.

والمواقف العقدية إزاءها

التقليديون الإصلاحيون	الحداثيون	العلمانيون الجزئيون	العلمانيون المتطرفون
الإسلام دينٌ ديمقراطيٌّ في جوهره ومنذ نشأته. والمجتمع المؤمن مستقلٌ وذو سيادة. ولقد اختير الحكام الأوائل للأمة بطريقةٍ ديمقراطيةٍ.	الإسلام يتضمن بعض المفاهيم الديمقراطية التي ينبغي دفعها للصدارة.	الديمقراطية هي الأصل. ويستطيع الإسلام، بل يجب عليه؛ أن يتوافق معها ومع الفصل بين الدين والدولة.	العدالة الاجتماعية أهـم من الديمقراطية.
إذا فُسر الإسلام وطُبق بشكل صحيح، وجدناه يحمي حقوق الإنسان والحريات التي تعود بالنفع على الفرد، لا التي تهوي به في طريق الضلال.	يشتمل الإسلام على المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان والحرية الفردية بما فيها حرية ارتكاب الخطأ.	يستطيع الإسلام أن يتحكم في سلوك الملتزمين به في نطاق حياتهم الخاصَّة؛ حيث يمكنهم التخلي عن بعض حرياتهم إذا ما اختاروا ذلك. أمَّا في المجالين الاجتماعي والسياسي، فحقوق الإنسان قِيمٌ عاليَة لا يُعلَى عليها.	العدالة والمساواة أهم من الحريات الفردية.
يجوز في المجتمعات التي تبيحه قوانينها، على أن يكون استثناءً، مع لزوم الحصول على موافقة الزوجة الأولى. وبوجهٍ عامٍ، فإن الاقتصار على زوجةٍ واحدةٍ أفضل. ويتفق موقف التقليديين الدفاعي مع رأي الأصوليين بأفضلية التعدد على الفوضى الجنسية في الغرب.	لا يجوز، فهو ممارسةٌ عفا عليها الزمن؛ شأنه شأن بعض الممارسات في الأديان الأخرى، وهي فكرةٌ منبوذةٌ حتى في وقتها. وهناك أدلةٌ على أن محمدًا كان يسعى للقضاء عليه.	هي ممارسةٌ ضد القوانين الحديثة ، ومن ثَمَّ فهي غير مقبولة.	لا يجوز رغم أن البعض يعُد نظام الزوجة الواحدة نفاقًا برجوازيًّا.
لا ينبغي تطبيقها. ولم يكن هناك نيّةٌ قطّ لتطبيق هذه الحدود الشديدة القسوة إلا في حالاتٍ نادرةٍ جدًا. وقد أُسيء فهمها وتطبيقها، ولا يُوجد لها غالبًا أساسٌ متينٌ في القرآن.	لا ينبغي تطبيقها. فهي عقوباتٌ إما كانت تناسب عصرها ولم تعد موافقةً للحاضر، وإما أنها فُسِّرَت بشكلٍ سيئٍ أصلًا.	غير مُعترفٍ بها في أكثر البلدان، ولا تتماشى مع حقوق الإنسان العالمية والمعايير العصرية؛ ولذا لا يمكن تطبيقها.	الدين من التُّرّهات، ومن ثَمَّ فالقوانين الدينية لا يمكن أن تكتسب شرعيةً.
ينبغي أن ترتدي النساء ملابس محتشمة. وتحديد نوعها يعتمد على المكان الذي يعيش فيه هؤلاء التقليديون. وهو يتراوح بين تغطية الرأس والجسم كله عدا الوجه والكفين، وبين كشف الرأس ما دام الجسم غير مكشوفٍ بشكلٍ مُستفزٍّ.	لا يطلُب الإسلام من النساء ارتداء أي نوع من أنواع النّقاب أو غطاء الرأس، إذ لا يُوجَد أي نص على ذلك. والأمر موكولٌ لكل فردٍ في اختيار ما يلبس. ولا ينبغي تحميل النساء مسئولية الخواطر الشهوانية التي قد تراود الرجال ما دام القرآن قد أمرهم بغض أبصارهم، وعدم التحديق في النساء بشهوةٍ، والعكس صحيحٌ.	باستطاعة المسلمين أن يرتدوا ما يشاءون. أمَّا في المدارس والوظائف العامة، حيث قد يشكل ذلك إساءةً إلى العمل وحقوق الآخرين؛ فمتى رَأت الإدارة منع ارتداء الحجاب أو غطاء الرأس أو غير ذلك، فلهم أن يمنعوه.	الحجاب هو أحد الرموز الرجعية، ولا ينبغي أن ترغب النساء بارتدائه، ناهيك عن إجبارهن عليه.
لم يَعُد جائزًا. والقاعدة الفقهية التي تُقرره محل أخذٍ وردٍّ على كل حالٍ. بل صارت الآية القرآنية التي تقول به تُقابَل بالتحدي. فكثيرٌ من أحاديث النبي تعكس رفضها لهذا المسلك.	لا يجوز، وهو غير شرعيٍّ. وقد بُني على تأويلٍ فاسدٍ. كما أنه يُنافي روح المفهوم الإسلامي للزواج والعلاقات بين الجنسيّن.	غير جائزٍ وغير قانونيٍّ، وهو يتنافى مع المعايير المُعاصرة وحقوق الإنسان.	يعكس هذا الفعل النظرة الرجعية والمتخلفة للزوجات على أنهن متاعٌ، ومن ثَمَّ فهو غير جائزٍ بأي حالٍ.
يُتسامَح معهم. وينبغي معاملتهم معاملةً حسنةً، وتشجيعهم على ممارسة أديانهم وثقافاتهم إن أمكن. كما ينبغي إشراكهم في الحوار المجتمعي.	ينبغي معاملتهم على قدم المساواة.	اندماجهم في مجتمعٍ علمانيٍّ أفضل ما يمكن تقديمه لهم.	أكثر هذه الانتماءات تغذي الوعي الزائف.
الدولة الإسلامية أفضل الحلول. ومن المهم الاضطلاع بالدّراسات الدينية التي تدعمها مجموعةٌ متشابهة العقلية وخبراء دينيون للإرشاد.	لم يُرِد للإسلام أن يكون دولةً، بل منهجًا وفلسفةً هاديةً في دروب الحياة. ليتحمل الفرد المسئولية القصوى عن سلوكه وقراراته وسط جماعةٍ دائمة التغيُّر تموج بأفكارٍ وأشخاصٍ عقلانيين لا يكفون عن التساؤل.	الإسلام دينٌ، ومن ثَمَّ فهو أمرٌ خاصٌّ. وعلى الدولة الالتزام بالسماح به. ويجب على المسلمين الالتزام بالقانون المدني والعادات المحلية، والتأقلم مع العصر الذي يعيشون فيه.	الدِّين قُوى رجعيةٌ في المجتمع، وينبغي إزاحته.
النساء مسئولاتٌ عن الأسرة في المقام الأول، وهذا دورٌ شديد الأهمية. ولكن يمكنهن كذلك المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية والاقتصادية؛ وحيث يكُنّ قيمةً نسويَّةً مُضافةً. كذلك بإمكانهن تولي وظائف قيادية كما كان الحال أيام محمدٍ، وإن كان البعض يستثني رئاسة الدولة.	الأسرة والمجتمع أمران مهمان في الإسلام، وينبغي أن يتحمل كل من الجنسين مسئولياته في هذا النطاق. وجميع المهن والمناصب العامة والسياسية مُتاحةٌ للنساء. وهذا ما كان عليه الحال في عصر محمد عندما كان النساء أيضًا يحاربن في جيشه، ويعيّنهن قاضياتٍ ويأمن الرجال أنفسهم في الصلاة.	التمييز غير قانونيٍّ. أمَّا المُساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص فهو المثل الأعلى المرغوب.	ينبغي القضاء على كل أشكال التمييز.
هو كفاحٌ من أجل الرُّقي الأخلاقي للشخص. وفي بعض الحالات الاستثنائية فقط، دفاعٌ عن الدين إذا هُوجِم، ويشمل الجهاد في سبيل الله.	هو مصطلحٌ رمزيٌّ يُشير إلى التطور الروحي للأشخاص.	الجهاد بمعنى الحرب المقدسة يشير إلى فكرةٍ تاريخانية. أمَّا في الحياة المعاصرة، فيُشير إلى التطور الروحي. لكن بما أنه عُرضة لسوء الفهم، فمن الأفضل عدم استخدام ذلك المصطلح أصلًا.	الحروب على أسس دينيةٍ أو بسبب الاختلافات الدينية وَهْمٌ وخدعةٌ رجعيةٌ عفا عليها الزمن.
القرآن والسنة وتوجيهات طائفة عريضة من العلماء (بما فيهم الفلاسفة العلمانيون)، والقوانين والنظم الأخلاقية الحديثة، وإجماع الأمة.	القرآن والسنة والفلسفات التاريخية والمعاصرة، والقوانين والنظم الأخلاقية الحديثة، لفهم روح الإسلام في سياق العصر الحالي.	القانون المدني وإعلانات حقوق الإنسان العالمية والأسس الفلسفية للعلمانية.	أيديولوجية مُعيَّنةٌ تتبناها المجموعة أو الحركة.